جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

تقدير تكاليف المعيشة

في ضوء المستجدات الدولية والمحلية

رقم (٣٤٧) – يوليه ٢٠٢٣

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٣٤٧)

(سلسلة علمية محكمة)

تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية

٢٠٢٣

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أية جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"

"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

رئيس المعهد
أ.د . أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . هالة سلطان

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

عبد الحي، محمود وآخرون

تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٢، ١٥٣ص.
الكلمات الدالة: المستجدات الراهنة، تكاليف المعيشة، معدلات التضخم، التفاوتات المكانية

رقم الإيداع: ٢٠٢٣/٢١٠٢١
ISBN: 978-977-86689-8-8

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعه والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة الأولى: ٢٠٢٣

مدينة نصر- طريق صلاح سالم-
القاهرة- جمهرية مصر العربية

https://inp.edu.eg

معهد التخطيط القومي

res.unit@inp.edu.eg

الهاتف/(+202) 22627372-22634040
الفاكس/(+202)24011398 -22634747

تقديم

تُعَدّ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية إحدى القنوات الرئيسة لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة إلى مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى شموليتها، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية، وغيرها من القضايا محل البحث. تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأسعار والأجور، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، وقضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار وفرصه، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، وقضايا البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية المجتمعية، وقضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة، ... إلخ

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي تصدر بصفة دورية ربع سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. أشرف العربي

فريق البحث

فريق البحث	الاســم	الدرجة العلمية	التخصص
الباحث الرئيسي	أ.د. محمود عبد الحي	أستاذ	اقتصاد
الباحثون والباحثون المساعدون	أ.د. سحر البهائي	أستاذ	اقتصاد زراعى
	أ.د. سيد عبد المقصود	أستاذ	اقتصاد إقليمي
	أ.د. فريد عبد العال	أستاذ	تنمية إقليمية ومحلية
	أ.د. مجدة إمام	أستاذ	علم اجتماع
	د. هبة جمال الدين	أستاذ مساعد	نظم سياسية مقارنة
	أ/ نورهان العطار	مدرس مساعد	إدارة الأعمال
	أ/ إيمان عصام	مدرس مساعد	إدارة الأعمال
	أ/ فاطمة حافظ	مدرس مساعد	تكنولوجيا التعليم

موجز البحث

يساعد رصد تطورات مستويات المعيشة لجميع شرائح المجتمع ومتابعتها، والتغيرات التي تطرأ عليها، في تلبية حاجة واضعي السياسات ومتخذي القرار في التعرف على أوضاع المعيشة للمواطن المصري. وتستهدف الدراسة بصفة رئيسة تحديد الحد المناسب لتكاليف المعيشة الذي يضمن مستوى لائقًا وكريمًا للمواطن المصري في ضوء المستجدات الراهنة والمتمثلة في تداعيات كوفيد -١٩، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، ومعدلات التضخم، والتغيرات المناخية، وحتى يتسنى تحقيق ذلك، تمت دراسة هذه المستجدات وتحليلها وأثرها على الاقتصاد المصري، وتحليل مستويات الإنفاق والاستهلاك على مستوى الجمهورية بصفة عامة، مع التركيز على تفاوتات مستويات المعيشة الموجودة بين المحافظات، وتقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة والذي يكفل مستوى لائق للمواطن المصري.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١- تراجعت معظم مؤشرات الاقتصاد المصري نتيجة لتداعيات وباء كوفيد-١٩، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تراجعًا من ٥,١% عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٢% عام ٢٠٢١/٢٠.

٢- شكلت الحرب الروسية الأوكرانية أزمة للاقتصاد المصري، بسبب عدم قدرة القطاع الزراعي على إنتاج ما يكفي للاستهلاك المحلي من الحبوب وخاصة القمح، والبذور الزيتية. وقد دفعت الحرب الأسعار إلى مستويات عالية، وتراجع حركة السياحة في مصر.

٣- ساهم تراجع قيمة الجنيه المصري في ارتفاع معدلات التضخم في مصر.

٤- تزايدت مستويات الإنفاق الكلي للأسرة بمعدل ٢٠,٤% خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧.

٥- تزايد معدل التضخم لأسعار سلع مجموعة الطعام والشراب بنسبة ٣٧,٩% خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق له، مع ملاحظة أن الإنفاق على هذه المجموعة يعادل ثلث الإنفاق الكلي للأسرة المصرية. مما يستدل منه على حجم الأعباء المالية الإضافية.

٦- وجود بعض مظاهر الخلل المرتبطة بالتفاوت المكاني لمستوى المعيشة، والتي تكشف عن عدم المساواة في توزيع الدخل والإنفاق والاستهلاك بين المحافظات المصرية.

٧- الحد المناسب لتكلفة الطعام والشراب لأسرة مكونة من أربعة أفراد يبلغ في الشهر نحو ٤,١٨٨ جنيه مقارنةً بنحو ١,٦٠٢ جنية عام ٢٠٢٠/١٩.

٨- قدمت الدراسة مجموعة من السيناريوهات لتقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة للأسرة مكونة من أربعة أفراد بقيم تراوحت بين ٩,٠٤٩ جنية شهريًا، ٦٥٨,٤ جنيه شهريًا، وهو الحد المقبول اقتصاديًّا واجتماعيًّا في ظل الظروف السائدة في المجتمع المصري من تضخم مستمر ومتصاعد.

اختتمت الدراسة بمجموعة من المقترحات منها:

١- الاستمرار في تنويع مصادر واردات مصر الغذائية، مع العمل على تقليل الاستهلاك من الخبز وتحويل الاستهلاك من القمح إلى مجموعة أكثر تنوعًا من المجموعات الغذائية.

٢- التوسع في توفير منافذ تسويقية للسلع الأساسية وطرحها بأسعار مخفضة.

٣- مراعاة دمج بيانات الدخل، والاستهلاك والعمل واستخدام وقت الترفيه، والعديد من عوامل الدخل وغير الدخل الأخرى ضمن أداة مسح واحدة، عند إعداد دراسات مستوى المعيشة، مما يسهم في تطوير السياسة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المستجدات الراهنة، تكاليف المعيشة، معدلات التضخم، التفاوتات المكانية.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة الدراسة	
تمهيد	١
مشكلة الدراسة	١
أهمية الدراسة	٢
أهداف الدراسة	٢
تساؤلات الدراسة	٣
منهجية الدراسة	٣
التعريفات والمصطلحات ذات الصلة بالدراسة	٣
الفصل الأول **المستجدات الراهنة وانعكاساتها المختلفة على الاقتصاد المصري**	
تمهيد	١٠
١-١ استمرار تداعيات وباء كوفيد ١٩	١٠
١-٢ الحرب الروسية الأوكرانية	١٣
١-٣ النمو الاقتصادي والتضخم	١٩
١-٤ تراجع قيمة العملة المحلية	٢٢
١-٥ التغيرات المناخية	٢٢
الفصل الثاني **الوضع الراهن لمستويات الإنفاق والاستهلاك والأسعار**	
تمهيد	٢٥
٢-١ مستويات الإنفاق والاستهلاك	٢٥
٢-١-١ مستوى الإنفاق الكلي للأسرة والفرد	٢٥
٢-١-٢ مستوى الاستهلاك الفعلي للأسرة والفرد	٢٧
٢-٢ التوزيع النسبي لبنود الإنفاق والاستهلاك	٢٧
٢-٢-١ التوزيع النسبي لبنود الإنفاق الكلي طبقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسية	٢٧
٢-٢-٢ التوزيع النسبي للاستهلاك الفعلي طبقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسية	٢٩
٢-٣ معدلات التضخم للمجموعات الرئيسية من السلع والخدمات	٣٣
٢-٤ معدلات التضخم للسلع والمنتجات الغذائية	٣٥
٢-٤-١ معدلات التضخم لمجموعة الحبوب	٣٥

المحتوى	الصفحة
٢-٤-٢ معدلات التضخم لمجموعة البقوليات	٣٩
٢-٤-٣ معدلات التضخم لمجموعة منتجات الألبان	٤٢
٢-٤-٤ معدلات التضخم لمجموعة منتجات اللحوم الحمراء والبيضاء	٤٨
٢-٤-٥ معدلات التضخم لمجموعة منتجات الأسماك	٥٤
٢-٤-٦ معدلات التضخم لمجموعة منتجات الخضروات والفاكهة الطازجة	٥٦
٢-٤-٧ معدلات التضخم لمجموعة منتجات الزيوت النباتية	٦٢
الفصل الثالث **التفاوتات المكانية للإنفاق والاستهلاك**	
تمهيد	٦٥
٣-١ التفاوتات في توزيع الدخل على مستوى المحافظات	٦٥
٣-١-١ التفاوت المكاني لمصادر الدخل السنوي الرئيسية للأسرة	٦٥
٣-١-٢ التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة على مستوى المحافظات	٦٧
٣-١-٣ التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة من العمل على مستوى المحافظات	٦٩
٣-١-٤ التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة من الممتلكات على مستوى المحافظات	٧٠
٣-١-٥ التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة من القيمة الإيجارية للممتلكات	٧٢
٣-١-٦ التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة من التحويلات الجارية على مستوى المحافظات	٧٣
٣-١-٧ أهم الجوانب التي يجب مراعاتها للحصول على تقييم ذات مغزى لمستوى المعيشة (الدخل)	٧٥
٣-٢ التفاوتات في توزيع الإنفاق على مستوى الأقاليم	٧٦
٣-٢-١ المتوسطات الشهرية لقيم الإنفاق على مستوى الأقاليم	٧٨
٣-٣ التفاوت في متوسط الإنفاق لمجموعات السلع الرئيسية على مستوى المحافظات	٨١
٣-٣-١ التفاوت في الرقم العام للسلع الرئيسية على مستوى المحافظات	٨١
٣-٣-٢ التفاوت في أسعار مجموعة الطعام والمشروبات على مستوى المحافظات	٨٢
٣-٣-٣ التفاوت في أسعار المشروبات الكحولية والدخان على مستوى المحافظات	٨٣
٣-٣-٤ التفاوت في أسعار مجموعة الملابس والأحذية على مستوى المحافظات	٨٤
٣-٣-٥ التفاوت في أسعار مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية على مستوى المحافظات	٨٤

المحتوى	الصفحة
٣-٣-٦ التفاوت في أسعار مجموعة التعليم والرعاية الصحية على مستوى المحافظات	٨٥
٣-٣-٧ التفاوت في أسعار مجموعة النقل والاتصالات على مستوى المحافظات	٨٦
٣-٣-٨ التفاوت في أسعار مجموعة الثقافة والترفيه على مستوى المحافظات	٨٧
٣-٣-٩ التفاوت في أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة على مستوى المحافظات	٨٨
٣-٤ عدالة توزيع الدخول بين التحديات والفرص المتاحة	٨٩
الفصل الرابع **تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة في جمهورية مصر العربية**	
تمهيد	٩٢
٤-١ الحاجات الإنسانية الأساسية ووسائل إشباعها	٩٣
٤-٢ إشباع الحاجة إلى الغذاء وضوابطه الصحية	٩٨
٤-٣ تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة الشهرية للأسرة	٩٩
٤-٣-١ تقدير الجزء المخصص من الدخل للإنفاق على مجموعة الطعام والشراب وفق الأسعار الراهنة	١٠٠
٤-٣-٢ سيناريوهات تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة	١٠٢
نتائج الدراسة ومقترحاتها	
أولًا: نتائج الدراسة	١٠٤
ثانيًا: مقترحات الدراسة	١١٣
قائمة المراجع	١١٤
قائمة الملاحق	١١٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(١–١)	بعض أشكال سوء التغذية في مصر والعالم وشمال أفريقيا (بدون السودان)	٦
(١–٢)	تأثير تداعيات وباء كوفيد–١٩ على بعض مؤشرات الاقتصاد المصري	١٢
(١–٣)	معدلات التضخم الشهرية والسنوية في أسعار المستهلكين خلال الفترة من فبراير ٢٠٢١ إلى ديسمبر ٢٠٢٢	٢١
(٢–١)	متوسط الاستهلاك الفعلي والإنفاق الكلي للأسرة (بالجنيه) على مستوى الجمهورية	٢٦
(٢–٢)	نسب الإنفاق الكلي للأسر على البنود الرئيسية للإنفاق خلال عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠٢٠/١٩	٢٨
(٢–٣)	نسب الاستهلاك الفعلي للأسر من بنود الإنفاق الرئيسية	٣٠
(٣–١)	التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السنوي للأسرة وفقًا لأقاليم الجمهورية موزعًا وفقًا لمصادر الدخل الرئيسية عام ٢٠٢٠	٦٦
(٣–٢)	معدلات التغير في قيم الإنفاق والاستهلاك على مستوى الأقاليم خلال الفترة ٢٠١٨/١٧–٢٠٢٠/١٩	٧٧
(٣–٣)	متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري واليومي على مستوى الأقاليم خلال عامي (٢٠١٩–٢٠٢٠)	٧٨
(٤–١)	القيمة المقابلة بالأسعار الراهنة لمتوسط إنفاق الأسرة على بنود الطعام والشراب (لأقرب جنية)	١٠٠
(٤–٢)	الدعم الغذائي للأسر على مستوى الأقاليم المختلفة خلال عام ٢٠٢٠/١٩	١٠١
(٤–٣)	نسبة ما يمثله دعم الأرز والزيت والسكر إلى إجمالي الاستهلاك	١٠١
(٤–٤)	السيناريو الأول لتقدير تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد	١٠٢
(٤–٥)	السيناريو الثاني لتقدير تكاليف المعيشة الشهرية للأسرة مكونة من أربعة أفراد	١٠٣
(٤–٦)	السيناريو الثالث لتقدير تكاليف المعيشة الشهرية للأسرة مكونة من أربعة أفراد	١٠٣

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(١-١)	تطور أسعار برميل النفط العالمي خام برنت خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٢	١٧
(١-٢)	تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين خلال الفترة من فبراير ٢٠٢١ إلى يناير ٢٠٢٣	٢١
(١-٣)	تطور تراجع قيمة العملة المحلية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٢ إلى يناير ٢٠٢٣	٢٢
(٢-١)	متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة (بالجنيه) على مستوى الجمهورية بالأسعار الجارية	٢٦
(٢-٢)	نسب الإنفاق الفعلي على بنود المسكن ومستلزماته على مستوى الجمهورية خلال عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠٢٠/١٩	٣١
(٢-٣)	نسب الإنفاق الفعلي على بنود الرعاية الصحية على مستوى الجمهورية خلال عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠٢٠/١٩	٣٢
(٢-٤)	نسب الإنفاق الفعلي على بنود التعليم على مستوى الجمهورية خلال عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠٢٠/١٩	٣٣
(٢-٥)	معدل التضخم للمجموعات الرئيسية للسلع والخدمات على مستوى إجمالي الجمهورية خلال عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٣٤
(٢-٦)	معدل التضخم السنوي لأهم سلع مجموعة الحبوب خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٣٦
(٢-٧)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار القمح العادي البلدي خلال العام ٢٠٢٢	٣٧
(٢-٨)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الدقيق السائب ٧٢% خلال العام ٢٠٢٢	٣٧
(٢-٩)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار المكرونة السائبة خلال العام ٢٠٢٢	٣٨
(٢-١٠)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الأرز البلدي السائب خلال العام ٢٠٢٢	٣٨
(٢-١١)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الأرز الأبيض المعبأ خلال العام ٢٠٢٢	٣٩
(٢-١٢)	معدل التضخم السنوي لأهم سلع مجموعة البقوليات خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٤٠
(٢-١٣)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الفول الجاف البلدي خلال العام ٢٠٢٢	٤٠
(٢-١٤)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار العدس البلدي خلال العام ٢٠٢٢	٤١
(٢-١٥)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار العدس المجروش خلال العام ٢٠٢٢	٤١
(٢-١٦)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الفاصوليا البلدي خلال العام ٢٠٢٢	٤٢
(٢-١٧)	معدل التضخم السنوي لأهم سلع مجموعة الألبان خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٤٣
(٢-١٨)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار اللبن الحليب الطازج خلال العام ٢٠٢٢	٤٤
(٢-١٩)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الجبن الأبيض خلال العام ٢٠٢٢	٤٤
(٢-٢٠)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الجبن الرومي القديم خلال العام ٢٠٢٢	٤٥
(٢-٢١)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الجبن النستو خلال العام ٢٠٢٢	٤٥
(٢-٢٢)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الجبن القريش خلال العام ٢٠٢٢	٤٦
(٢-٢٣)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار المسلى الجاموسي خلال العام ٢٠٢٢	٤٦

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(٢-٢٤)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الزبدة البلدي الجاموسي خلال العام ٢٠٢٢	٤٧
(٢-٢٥)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الزبدة البقري المستوردة خلال العام ٢٠٢٢	٤٧
(٢-٢٦)	معدل التضخم السنوي لمنتجات اللحوم الحمراء خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٤٨
(٢-٢٧)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار اللحوم البقري والجاموسي خلال العام ٢٠٢٢	٤٩
(٢-٢٨)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار لحوم الجاموسي البتلو خلال العام ٢٠٢٢	٤٩
(٢-٢٩)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار اللحم الضأن البلدي خلال العام ٢٠٢٢	٥٠
(٢-٣٠)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار اللحم البقري المستورد خلال العام ٢٠٢٢	٥٠
(٢-٣١)	معدل التضخم السنوي لمنتجات اللحوم البيضاء خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٥١
(٢-٣٢)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الدجاج البلدي خلال العام ٢٠٢٢	٥٢
(٢-٣٣)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار دجاج المزارع خلال العام ٢٠٢٢	٥٢
(٢-٣٤)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الدجاج المذبوح محليًا خلال العام ٢٠٢٢	٥٣
(٢-٣٥)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار البيض خلال العام ٢٠٢٢	٥٣
(٢-٣٦)	معدل التضخم السنوي لمنتجات الأسماك خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٥٤
(٢-٣٧)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار السمك البلطي خلال العام ٢٠٢٢	٥٥
(٢-٣٨)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار السمك البوري خلال العام ٢٠٢٢	٥٥
(٢-٣٩)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار سمك الماكريل خلال العام ٢٠٢٢	٥٦
(٢-٤٠)	معدل التضخم السنوي لمنتجات الخضروات والفاكهة خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٥٧
(٢-٤١)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار البصل خلال العام ٢٠٢٢	٥٨
(٢-٤٢)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الطماطم خلال العام ٢٠٢٢	٥٨
(٢-٤٣)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الفاصوليا الخضراء خلال العام ٢٠٢٢	٥٩
(٢-٤٤)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الخيار خلال العام ٢٠٢٢	٥٩
(٢-٤٥)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الباذنجان الرومي خلال العام ٢٠٢٢	٦٠
(٢-٤٦)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الفلفل الأخضر الرومي خلال العام ٢٠٢٢	٦٠
(٢-٤٧)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الموز البلدي خلال العام ٢٠٢٢	٦١
(٢-٤٨)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الليمون المالح خلال العام ٢٠٢٢	٦١
(٢-٤٩)	معدل التضخم السنوي للزيوت النباتية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٦٢
(٢-٥٠)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار زيت بذرة القطن خلال العام ٢٠٢٢	٦٣
(٢-٥١)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار زيت عباد الشمس خلال العام ٢٠٢٢	٦٣
(٢-٥٢)	تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار زيت الذرة خلال العام ٢٠٢٢	٦٤
(٣-١)	التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السنوي للأسرة وفقًا لأقاليم الجمهورية موزعًا وفقًا لمصادر الدخل الرئيسية عام ٢٠٢٠	٦٦

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(٣-٢)	التفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة على مستوى المحافظات خلال الفترة (٢٠١٨/١٧- ٢٠٢٠/١٩)	٦٨
(٣-٣)	نسب التغير في متوسط الدخل على مستوى المحافظات مقارنة بإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠	٦٨
(٣-٤)	التفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة المتولد من العمل على مستوى المحافظات خلال الفترة (٢٠١٨/١٧- ٢٠٢٠/١٩)	٦٩
(٣-٥)	نسب التغير في متوسط دخل الأسرة المتولد من العمل على مستوى المحافظات مقارنة بإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠	٧٠
(٣-٦)	التفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوى للأسرة المتولد من الممتلكات على مستوى المحافظات خلال الفترة (٢٠١٨/١٧- ٢٠٢٠/١٩)	٧١
(٣-٧)	نسب التغير في متوسط دخل الأسرة المتولد من الممتلكات على مستوى المحافظات مقارنة بإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠	٧١
(٣-٨)	التفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوى للأسرة المتولد من القيمة الإيجارية للممتلكات على مستوى المحافظات خلال الفترة (٢٠١٨/١٧- ٢٠٢٠/١٩)	٧٢
(٣-٩)	نسب التغير في متوسط دخل الأسرة المتولد من القيمة الايجارية للممتلكات على مستوى المحافظات مقارنة بإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠	٧٣
(٣-١٠)	التفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة المتولد من التحويلات الجارية على مستوى المحافظات خلال الفترة (٢٠١٨/١٧- ٢٠٢٠/١٩)	٧٤
(٣-١١)	نسب التغير في متوسط دخل الأسرة المتولد من التحويلات الجارية على مستوى المحافظات مقارنة بإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠	٧٥
(٣-١٢)	معدلات التغير في قيم الإنفاق والاستهلاك على مستوى الأقاليم خلال الفترة (٢٠١٨/١٧-٢٠٢٠/١٩)	٧٨
(٣-١٣)	متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري على مستوى الأقاليم خلال عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠)	٧٩
(٣-١٤)	سكان مصر الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة نظام غذائي كافٍ عام ٢٠٢١	٨١
(٣-١٥)	معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بين محافظات الجمهورية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣	٨٢
(٣-١٦)	معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الطعام والمشروبات بين محافظات الجمهورية خلال الفترة يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣	٨٣
(٣-١٧)	معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المشروبات الكحولية والدخان بين محافظات الجمهورية خلال الفترة من (يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣)	٨٣
(٣-١٨)	معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الملابس والأحذية بين محافظات الجمهورية	٨٤

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	خلال الفترة من (يناير ٢٠٢٠– يناير ٢٠٢٣)	
(٣-١٩)	معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية بين محافظات الجمهورية خلال الفترة من (يناير ٢٠٢٠– يناير ٢٠٢٣)	٨٥
(٣-٢٠)	معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار التعليم والرعاية الصحية بين محافظات الجمهورية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ – يناير ٢٠٢٣	٨٦
(٣-٢١)	معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار النقل والاتصالات بين محافظات الجمهورية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ – يناير ٢٠٢٣	٨٧
(٣-٢٢)	معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الثقافة والترفيه بين محافظات الجمهورية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ – يناير ٢٠٢٣	٨٨
(٣-٢٣)	معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار السلع والخدمات المتنوعة بين محافظات الجمهورية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ – يناير ٢٠٢٣	٨٩

مقدمة البحث

تمهيد:

يمر الاقتصاد العالمي بحالة من التقلبات فاقت حدتها التوقعات نتيجة للعديد من المتغيرات منها: استمرار تداعيات جائحة كوفيد-١٩ التي ترتب عليها اضطرار الكثير من دول العالم لاتخاذ قرارات "الإغلاق الاقتصادي"، مما أدى إلى تراجع نمو العديد من القطاعات في اقتصاديات معظم الدول، ونشوب الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها المختلفة على الاقتصاد العالمي، واشتداد حالة الطوارئ المناخية، وقد أدت هذه الأزمات المتداخلة بالفعل إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وتفاقم الفقر والجوع، وتهديد أمن الطاقة، وإطلاق العنان للضغوط التضخمية، كما أدت إلى أزمة في الديون، وأزمة في سلاسل الإمداد العالمية، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، وغيرها من العوامل التي تُرجِمَت أعباؤها بمستويات مرتفعة للتضخم أثرت على اقتصادات البلدان المختلفة، ففي الولايات المتحدة بلغ معدل التضخم أعلى مستوى له منذ ٤٠ عامًا، وبمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسبَّب التضخم في قفزات عالية للأسعار، فقد وصل معدل التضخم لنحو ١٤,٨% في عام ٢٠٢١ مرتفعًا بدرجة كبيرة عن المتوسط البالغ ٧,٣% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨، وذلك وفقاً لما أظهرته تقارير صندوق النقد الدولي الصادرة عام ٢٠٢٢، كما شهدت بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط معدلات تضخم مرتفعة للغاية، مثل لبنان ١٥٤%، واليمن ٣٠%، والمغرب ١٦,٨%، وموريتانيا ١٥,٤% وتونس ١٤,١%، وذلك وفقًا لأحدث البيانات.

ويؤثر التضخم بصفة عامة على أسعار كل بنود الإنفاق لا سيما أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت أسعارها بنسبة ٨٨,٢% في الدول منخفضة الدخل، وبنحو ٩٠,٧% في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، ٩٣% في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، مما شكل تحديًا كبيرًا للكثير من الأسر، فالتضخم يصبح أمرًا خطرًا على اقتصاديات الدول إذا وصل إلى معدلات تقترب من ٥٠% وما فوق، لأن ذلك يعني أن ارتفاعات الأسعار أصبحت خارج نطاق السيطرة. ومن أبرز مظاهرة ارتفاع تكاليف المعيشة والمواد الأولية، طباعة النقود لتمويل عجز الموازنات الحكومية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تراجع قيمة العملة والقوة الشرائية للمستهلكين.

مشكلة الدراسة:

يواجه الاقتصاد المصري العديد من التحديات التي أثرت بدورها على مستويات الأسعار ومعدلات التضخم في كافة بنود الإنفاق، فقد سجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي في مصر ارتفاعًا ملحوظًا قدر بنحو ٤٠,٣% خلال شهر فبراير ٢٠٢٣ مقابل ٣١,٢% في يناير ٢٠٢٣(البنك المركزي المصري) تزامنًا مع خسائر قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأميركي، وترجع أسباب ارتفاع معدلات التضخم في مصر إلى ارتفاع أسعار

مجموعة الطعام والشراب بالدرجة الأولى، والتي تزايدت بنسبة ٦١,٨% خلال شهر فبراير ٢٠٢٣ (أحدث بيانٍ منشورٍ للتضخم في الوقت الراهن – مارس ٢٠٢٣) مقارنةً بشهر فبراير ٢٠٢٢، وهذه الزيادة تُعزى لزيادة أسعار كل من الحبوب والخبز بنسبة ٧٦,٧%، واللحوم والدواجن بنسبة ٩٥,١%، والأسماك والمأكولات البحرية بنسبة ٨٤,٥%، والألبان والجبن والبيض بنسبة ٧٤,٥%، والزيوت والدهون بنسبة ٣٥,٤%، ومما لا شك فيه أن هذه المجموعة تشكل أهم المجموعات الاستهلاكية للمواطنين، والتي يخصص لها نحو ٣٠,٧% من إجمالي الإنفاق الكلي وفق لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠) ومن ثم فإن أي زيادة فيها سوف تؤثر مباشرة على قدرة المواطنين على تحمل تكاليف المعيشة، وتتلخص مشكلة الدراسة في وجود العديد من المتغيرات التي ترتب عليها ارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات ارتفاعات غير مسبوقة، مما يؤثر على قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية التي تحقق لهم مستوى لائقًا من المعيشة، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى انخفاض في القوة الشرائية الأمر الذي يترتب عليه دخول الاقتصاد المصري في حالة من الركود. مما يتطلب دراسة هذه المتغيرات وتحليلها وتأثيراتها المختلفة، وتحليل أوضاع مستويات الإنفاق والاستهلاك والتفاوتات المكانية لهذه المستويات، حتى يتسنى تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة الذي يضمن حياة كريمة للمواطن المصري، ويكون أساسًا في تحديد الحد الأدنى للأجور.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على مشكلة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري خلال فترة الدراسة ٢٠١٨/١٧ وحتى فبراير ٢٠٢٣، والمتمثلة في الارتفاعات الحادة في أسعار السلع خاصة السلع الغذائية، والمتوقع أن تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن المصري، كما تناقش الدراسة بعض السيناريوهات التي تقترح الحد المناسب لتكلفة المعيشة، والذي يضمن حياة كريمة للمواطن المصري، وتعد نتائج الدراسة ومقترحاتها بمثابة مساهمة فكرية وبحثية تساعد متخذي القرار في تقدير الحد الأدنى للأجور.

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بصفة رئيسية تقدير الحد الأدنى المناسب لتكاليف المعيشة، والذي يُعد بمثابة الأساس لتقدير الحد الأدنى للأجور، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على المستجدات الدولية والمحلية وتأثيرها على الاقتصاد المصري.
- تحليل الوضع الراهن للإنفاق على بنود تكاليف المعيشة، والتفاوتات المكانية للدخل والإنفاق.

• تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة كأساس لتقدير الحد الأدنى للأجور في ضوء الواقع الاقتصادي المحلي.

تساؤلات الدراسة:

يتمحور التساؤل الرئيسي للدراسة حول، ما الحد المناسب لتكاليف المعيشة الذي يضمن مستوى لائقًا وكريما للمواطن المصري؟ وحتى يتسنى التوصل لإجابته فإن الأمر يتطلب دراسة أثر التغيرات العالمية على الاقتصاد المصري وتحليله، وأي القطاعات الأكثر تأثيرًا، ومن ثم الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية: ما الوضع الراهن للإنفاق على بنود تكاليف المعيشة المختلفة؟ وهل هناك تفاوتات مكانية لمستويات الإنفاق والدخل؟ وما الحد المناسب الذي تقترحه الدراسة لمستوى معيشة كريمة للمواطن المصري يستدل منه تقدير للحد الأدنى للأجور؟

منهجية الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة، فإن المنهجية المتبعة في الدراسة تعتمد على استخدام المنهج الوصفي، مع استخدام بعض الأساليب التحليلية، كما سيتم الاعتماد على نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرات الأرقام القياسية لكل من أسعار المستهلكين، وأسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية، وغيرها من النشرات ذات الصلة.

التعريفات والمصطلحات ذات الصلة بالدراسة:

نرصد هنا بعض التعريفات والمصطلحات التي ترد كثيرًا في الأدبيات ذات الصلة بالغذاء الصحي الآمن والتغذية الصحية المتوازنة، والتي تشير إلى أهم المحددات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، لاقتراح نموذج لنمط غذائي صحي متوازن ومقبول اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا للمجتمع.

الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية. وللأمن الغذائي أربعة أبعاد رئيسة هي:

١- توافر الأغذية: ويقصد بهذا البعد توافر الأغذية بكميات كافية من خلال الإنتاج الخاصة بها أو في الأسواق المحلية لإطعام السكان، في حالات الطوارئ، وتوافر الغذاء في بعض المناطق قد تستكمل عن طريق المعونات الغذائية.

٢- الوصول إلى الغذاء: يقصد بهذا البعد، أن الحصول على الغذاء يعتمد على ما إذا كان المستهلكين لديهم ما يكفي من المال لشراء الغذاء الذي يحتاجون إليه. وهو قدرة الأسرة على تأمين المواد الغذائية في السوق من مصادر دخل الأسرة أو من خلال مصادر أخرى مثل النقل أو المعونات، وهذا يؤكد على أهمية القوة الشرائية للأسر.

٣- استخدام الغذاء: ويشير هذا البعد إلى قدرة الجسم البشري على استيعاب الأغذية السليمة والمغذية اللازمة لتغذية جيدة، وهذا يعتمد على كمية ونوعية وتنوع الأغذية المستهلكة في المنزل، فضلًا عن خدمات الرعاية الصحية والمرافق الصحية المناسبة، ورعاية الأم والطفل.

٤- الاستقرار: هذا البعد يتطلب أن يتوفر الغذاء للأفراد والأسر في جميع الأوقات، حتى يكون الوصول مستمرًا إلى الغذاء الذي يحتاجون إليه (اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة،٢٠١٥)، وتعد الأسرة آمنة غذائيًّا إذا ما توفر لها طعام سليم وكافٍ ومغذٍ طوال العام، بحيث يستطيع جميع أفراد الأسرة تلبية احتياجاتهم من العناصر الغذائية (آن بورجيس وبيتر جلاسوير،٢٠١٥).

مؤشر كتلة الجسم:

مؤشر يعبر عن العلاقة بين وزن الجسم وطوله، لتصنيف زيادة الوزن أو نقصه مقارنة بالمعدل الطبيعي، وهو يساوي الوزن بالكيلو جرام مقسومًا على مربع الطول بالمتر. ويتم تصنيف مؤشر كتلة الجسم على النحو الآتي:

المصدر: من اعداد الفريق البحثي

سمات ومفاهيم دالة على الحالة التغذوية:

الوزن الزائد والسمنة: عبارة عن تراكم غير طبيعي أو مفرط للدهون قد يلحق الضرر بالصحة ويؤدي إلى خفض عمر الفرد المأمول (المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨).

قصور التغذية: هي حالة – تستمر لمدة عام واحد على الأقل – من عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من غذاء، وهي تعرف على أنها مستوى ما يتم تناوله من الأغذية على نحو غير كاف لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية.

الهزال: انخفاض الوزن بالنسبة للطول نتيجة عدم تناول ما يكفي من السعرات الحرارية في الطعام.

التقزم: هو الطول المنخفض بالنسبة للسن، وهو يعكس تاريخًا مستمرًا من نقص التغذية المستدام أو نتيجة خلل جيني وراثي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون،٢٠١٧).

سوء التغذية،" مصطلح يشير إلى الاستهلاك غير الكافي، أو الزائد، أو غير المتوازن، من المواد أو المكونات الغذائية، والتي تسفر عن ظهور بعض من اضطرابات التغذية المختلفة، اعتمادًا على أي من تلك العناصر الغذائية، والذي يمثل عنصر الزيادة أو النقصان في الوجبة الغذائية".

السعرات الحرارية (الطاقة)، هي كمية الطاقة اللازمة لرفع درجة حرارة كجم من الماء درجة مئوية واحدة، وتسمى الكيلو كالوري (سعر حراري)، الكيلو كالوري أو السعر الحراري يساوي ٤,١٨٤ كيلو جول (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون،٢٠١٧).

النظام الغذائي غير الصحي، يمثل أحد عوامل الخطر الرئيسية للوفيات في جميع أنحاء العالم، ويسبب الأمراض غير السارية، بما في ذلك أمراض القلب والأوعية الدموية (الشرايين) ومرض السكري وبعض أنواع السرطان ومشكلات في الجهاز الحركي (عضلات – مفاصل). وأشارت لجنة الأمن الغذائي العالمي (٢٠١٧) إلى أن هناك شخصًا من أصل ثلاثة أشخاص يعاني من سوء التغذية، وقد يصل المعدل إلى أن شخصًا واحدًا من بين شخصين يمكن أن يصاب بشكل من أشكال سوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠، ولا يزال هناك ٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية، ونحو ١٥٥ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم، ونحو ٤٢ مليون نسمة يعانون من الهزال، ويعد نقص التغذية السبب في وفيات نحو ٤٥% تقريبًا من الأطفال أقل من خمس سنوات خاصة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

كما أعلنت اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة أن هناك مليار نسمة يعانون من نقص المغذيات الدقيقة، ونحو ١,٩ مليار بالغ يعانون من زيادة الوزن أو السمنة، بالإضافة إلى نحو ٤٢ مليون طفل يعانون من زيادة الوزن قبل بلوغ سن الخامسة، وترجع أسباب زيادة الوزن إلى تناول الطعام الغني بالسعرات الحرارية (دهون – سكريات) بكميات كبيرة مع الخمول وعدم ممارسة أنشطة رياضية.

ويرصد الجدول الآتي بعض أشكال سوء التغذية في مصر مقارنة بالعالم وشمال أفريقيا (بدون السودان)، حيث يتضح ارتفاع معدلات سوء التغذية مقارنة بالمعدلات العالمية، وبدول الشمال الأفريقي سواء بين الأطفال أقل من خمس سنوات أو بين البالغين.

جدول رقم (١-١)

بعض أشكال سوء التغذية في مصر والعالم وشمال أفريقيا (بدون السودان)

بعض أشكال سوء التغذية	السنوات	مصر	العالم	شمال أفريقيا (بدون السودان)
انتشار قصور التغذية % من مجموع السكان	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٥,٤	١٤,١	٦,٣
	٢٠١٤-٢٠١٦	٤,٥	١٠,٧	٤,٥
انتشار الهزال % من الأطفال دون خمس سنوات	٢٠١٦	٩,٥	٧,٧	٧,٦
انتشار التقزم % من الأطفال دون خمس سنوات	٢٠٠٥	٢٣,٨	٢٩,٥	٢١,٧
	٢٠١٦	٢٢,٣	٢٢,٩	١٧,١
انتشار الوزن الزائد % من الأطفال دون خمس سنوات	٢٠٠٥	١٤,١	٥,٣	١٣,٥
	٢٠١٦	١٥,٧	٦,٠	١٦,٧
انتشار البدانة للبالغين (١٥ سنه فأكثر)	٢٠٠٥	٢٣,٢	٩,٦	١٩,٧
	٢٠١٦	٢٩,٣	١٢,٨	٢٥,٤
انتشار فقر الدم للنساء فى سن الإنجاب (١٥- ٤٩ سنه)	٢٠٠٥	٣٤,١	٣٠,٦	٣٣,٩
	٢٠١٦	٢٨,٥	٣٢,٨	٣٢,١

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي في العالم، ٢٠١٧، ص ٧٦-٧٧.

النظام الغذائي الصحي المتوازن:

هو "النظام الغذائي الذي يوفر (كمًا ونوعًا) احتياجات الإنسان (وفقًا للعمر والنوع) من الطاقة والعناصر الغذائية التي يحتاجها خلال اليوم" ولكي يتحقق ذلك يجب أن تحتوي كل وجبة غذائية على، أطعمة متنوعة من مختلف مجموعات الغذاء، بحيث تشتمل على كل العناصر الغذائية الكبرى والصغرى التي يحتاجها الإنسان (آن يورجيس وبيتر جلاسوير،٢٠١٥)، ومن بين ما يشمله هذا النظام: الفواكه والخضروات والبقوليات والحبوب الكاملة، والأغذية المنخفضة الدهون والسكر والملح، وحتى لا يتعرض جسم الإنسان لمشكلات صحية تغذوية المنشأ يجب أن يحتوي الغذاء على العناصر الغذائية الضرورية بكميات كافية من السوائل والمواد المالئة، وأن يكون سهل الهضم، ومتيسرًا من حيث الوفرة والثمن، ومتفقًا مع مزاج المستهلكين وعاداتهم الثقافية، وخاليًا من المواد الضارة بالصحة، ومتنوعًا وفاتحًا للشهية، ومقبول الشكل (منظمة الصحة العالمية،٢٠٠٥).

عناصر النظام الصحي المتوازن:

يساعد اتباع أنماط غذائية صحية ومتوازنة على الوقاية من جميع أشكال سوء التغذية، وكذلك الأمراض غير السارية. فقد انتشر إنتاج الأغذية المصنعة ذات المحتوى التغذوي غير الصحي، وتزامن ذلك مع التوسع الحضري ما أدى إلى انتشار أنماط غذائية غير صحية ذات محتوى عال من الطاقة والدهون المشبعة والسكريات الحرة والملح/الصوديوم، وفي الوقت نفسه تراجعت الأنماط الغذائية ذات المحتوى العالي من الخضروات والفاكهة والألياف الغذائية (الحبوب الكاملة).

وعلى الرغم من أن المحتوى التغذوي للأنماط الصحية يختلف حسب الخصائص الفردية (العمر – النوع – النشاط)، وكذلك ثقافة المجتمع والأطعمة السائدة محليًا، والعادات الغذائية، إلا أن هناك مبادئ أساسية راسخة تشكل الغذاء الصحي، لذلك أوصت منظمة الصحة العالمية بأن يشتمل المحتوى الغذائي على: الفاكهة والخضروات والبقوليات (العدس، الفاصوليا الجافة)، والمكسرات والحبوب الكاملة غير المقشورة (الشوفان، القمح، الأرز البني)، ونحو ٤٠٠ جم على الأقل من الفاكهة والخضروات يوميًا، باستثناء البطاطا، والبطاطس، والجذور النشوية الأخرى. وأقل من ١٠% من السكريات الحرة (سكر المائدة والسكر المضاف إلى الأطعمة المصنعة والعسل والعصائر) وهو ما يعادل ٥٠ جرامًا (نحو ١٢ ملعقة صغيرة مسطحة) للشخص البالغ الذي يتمتع بوزن صحي، ويستهلك نحو ٢,٠٠٠ سعر حراري في اليوم. يمكن أن تخفض هذه النسبة، ويفضل أن تخفض إلى ٥% لمزيد من الفوائد الصحية. وأقل من ٣٠% من الدهون، خاصة غير المشبعة (الأسماك، المكسرات، الأفوكادو، زيوت عباد الشمس والزيتون)، والابتعاد عن الدهون المشبعة (زيت النخيل، اللحوم الدسمة، الزبدة، السمن، القشدة، شحم الخنزير)، وكذلك الدهون المتحولة الموجودة في الأطعمة المخبوزة والمقلية والأطعمة المعبأة – البيتزا. ويوصى بتخفيض ما يتم تناوله من الدهون المشبعة إلى أقل من ١٠% من إجمالي مدخول الطاقة والدهون المتحولة التي يجب تجنبها إلى ١% من إجمالي مدخول الطاقة. وأقل من ٥ جرامات من الملح (حوالي ملعقة صغيرة) يوميًا، ويجب أن يكون معالجًا باليود (www.who.int) هذا وتختلف احتياجات الأطفال والنساء والرجال من المحتوى الغذائي، حيث يحتاج الأطفال ١– ٣ سنوات إلى ثلث الكمية التي يحتاجها الرجال من البقول تبعًا لاحتياجات الطاقة، في حين يحتاجون إلى الأغذية الغنية بالدهنيات كالحليب، والزيوت والدهون والفول السوداني التي تمدهم بما يكفي من الطاقة، بالإضافة إلى السكر والتمر والعسل لزيادة محتوى الطاقة لديهم.

وتزيد الاحتياجات من الطاقة في فترات البلوغ والمراهقة خاصة للذكور، وتزداد أيضًا عند النساء في أثناء الحمل والرضاعة. ويحتاج جميع أفراد الأسرة للخضروات والفواكه، مع التأكيد على حصول النساء الحوامل

والمرضعات على نصيب أكبر من باقي أفراد الأسرة. بينما تحتاج الفتيات الراشدات والنساء الأكبر سنًا خاصة الحوامل، وكذلك الأطفال المصابون بفقر الدم إلى الأغذية الغنية بالحديد (لحم – دواجن – سمك).

وإذا تناولت الأسرة طعامًا يفتقر إلى الغذاء الصحي المتوازن، سوف يصاب أفرادها (أطفال – بالغون) بواحد أو أكثر من عواقب سوء التغذية مثل: عدم القدرة على العمل أو الدراسة. ضعف جهاز المناعة والتعرض للإصابة السريعة بالأمراض ومضاعفاتها. توقف نمو الأطفال ونقص الوزن والهزال، وقد تصاب السيدة الحامل بمشكلات صحية عند الولادة، كما قد تلد طفلاً غير سليم صحيًا. كما أن تناول كميات كثيرة من الطعام (الكثير من الدهون المشبعة – السكريات) يؤدي إلى السمنة والبدانة. والإصابة بالأمراض المزمنة. كما أن تناول طعام يفتقر إلى العناصر الغذائية (فيتامين "أ" – يود – حديد) له عواقب صحية وخيمة حيث إن نقص اليود يؤدي إلى عدم القدرة على بذل المجهود وصعوبات في الدراسة، وولادة أطفال يعانون من تخلف عقلي أو ضعف السمع. هذا ويؤدي نقص فيتامين "أ" إلى مشكلات صحية مثل نقص المناعة وتكرار الإصابة بالأمراض، وكذلك أمراض في العين (العشى الليلي) خاصة للأطفال والنساء الحوامل (آن يورجيس وبيتر جلاسوير،٢٠١٥).

التخطيط لوجبات غذائية صحية متكاملة ومتوازنة:

أوصت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بضرورة تشجيع الأنماط الغذائية الصحية وضمان توفير التغذية الكافية للجميع من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠. ويضمن الغذاء الصحي المتوازن الحصول على جميع العناصر الغذائية الضرورية للجسم عن طريق تناول الطعام، مع العلم أنه لا يوجد في الطبيعة غذاء يحتوي على جميع العناصر الغذائية، لذا يتم دمج العناصر الغذائية أو استكمالها من بعضها (عبد الرحمن مصيقر ١٩٨٥)، ويتم ذلك بتخطيط الوجبات الغذائية اليومية للتأكد من احتوائها على العناصر الغذائية المختلفة الموجودة في المجموعات الغذائية المتعارف عليها، لذلك عند التخطيط للوجبات الغذائية المتكاملة يجب أن نضع في اعتبارنا النقاط التالية:

القيمة الغذائية للوجبة: حيث يتعين مراعاة أن تحتوي الوجبات اليومية على جميع العناصر الغذائية التي يحتاجها الإنسان، مع مراعاة تقسيم تلك الاحتياجات على الوجبات الثلاث الأساسية (الإفطار – الغذاء – العشاء) وكذلك الوجبات الخفيفة والمشروبات.

الفئة: حيث تختلف الاحتياجات الغذائية اليومية باختلاف السن والجنس (أنثى – ذكر)، والجهد البدني الذي يبذل في العمل.

الميزانية المتاحة: إذ يلزم مراعاة الظروف الاقتصادية ومستوى المعيشة الذي يجب أن يتناسب مع اختيار مدخول الطعام دون أن يتأثر المحتوى من الاحتياجات من العناصر الغذائية. دائمًا هناك بدائل للطعام بأسعار مختلفة، ولكن بنفس القيمة الغذائية.

العادات الغذائية: حيث يتعين مراعاة هذه العادات والتقاليد الغذائية عند تخطيط الوجبات الغذائية بما لا يتعارض مع الاحتياجات الغذائية للشخص.

التنويع، فيلزم اختيار بدائل غذائية بنفس محتوى العناصر الغذائية مما يتيح تناول العديد من العناصر الغذائية التي يتم إعدادها بطرق طبخ مختلفة مما يساعد من الناحية النفسية على فتح الشهية.

فصول السنة: حيث يجب اختيار أنواع الطعام الطازجة في موسم إنتاجها خاصة الفاكهة والخضروات، ويجب الامتناع عن تناول الأغذية المصنعة أو المعلبة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥).

الوجبات اليومية الصحية:

تم التركيز في تحديد الوجبات على أن تكون وجبة صحية متوازنة تضم عناصر غذائية مهمة في بناء الجسم بالكميات الصحيحة، وفقًا لتوصيات منظمة الصحة العالمية، وتحافظ هذه الكميات على صحة الجسم ووقايته من الأمراض كما تساعد على بقائه نشيطًا وصحيًا سواء على المدى القصير أو للمستقبل.

وجبة الفطور: الوجبة المسؤولة عن إمداد الجسم بالطاقة للقيام بالأنشطة اليومية، وهي تمد الجسم بنحو ربع احتياجاته الغذائية المطلوبة في اليوم. ويمكن أن تتكون من: البيض المسلوق + الحليب كامل الدسم أو زبادي + قطعة خبز صغيرة + فاكهة.

وجبة الغذاء: الوجبة المسؤولة عن إمداد الجسم بنحو نصف احتياجاته الغذائية اليومية. ويمكن أن تتكون من: الأرز البني غير المقشور والدجاج أو السمك + ٣ أنواع من الخضار.

وجبة العشاء: يجب أن تكون خفيفة ولا تشمل دهون (أطعمة كاملة الدسم). ويمكن أن تتكون من: سلطة + شرائح جبن أبيض + ثمرة فاكهة أو عصير فاكهة أو كوب لبن أو شريحة من اللحم المشوي خالية من الدهون.

الفصل الأول

المستجدات الراهنة وانعكاساتها المختلفة على الاقتصاد المصري

تمهيد:

يمر الاقتصاد العالمي بوضع مضطرب، وذلك بفعل المستجدات التي شهدها العالم والتي تُرجِمَت أعباؤها بارتفاع أسعار السلع الأساسية كالطاقة والغذاء، فضلاً عن الارتفاع الكبير في نسب التضخم لبقية السلع، ولجوء المصارف المركزية إلى رفع مستويات الفائدة، ما انعكس في ارتفاع بمعدلات الديون وانهيار بأسواق الأسهم العالمية. وتشير هذه المستجدات إلى حدوث تغير في النظام العالمي وتوازن القوى، وبالمقابل تطرح أوضاعًا حرجة أمام الدول المختلفة، ترتبط ليس فقط بتفاعلاتها السياسية، ولكن بقدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

ويأتي في مقدمة هذه المستجدات، وباء كوفيد – ١٩ الذي ظهر في مدينة وهان الصينية بنهاية عام ٢٠١٩، وسرعان ما تفشى في العالم وتسبب في وفاة ما يقرب من ١٥ مليون شخص حول العالم، حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية حتى مايو ٢٠٢٢ (www.bbc.com)، وما زال النزيف مستمرًا، الأمر الذي كانت له آثار سلبية على قدرات اقتصاديات العديد من الدول.

ولم يشف العالم من نزيف كوفيد – ١٩ حتى جاءت الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير عام ٢٠٢٢، لتضع العالم أجمع أمام كارثة اقتصادية وإنسانية عارمة، وعلى الرغم من عدم امتلاك مصر لحدود مشتركة مع روسيا أو أوكرانيا إلا أنها ترتبط بهما بروابط اقتصادية عميقة، تتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين من أهم السلع الغذائية. وقد أثرت هذه المستجدات وغيرها على الاقتصاد المصري الذي بدأ منذ عام ٢٠١٦ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إطلاق برنامج إصلاح اقتصادي، استهدف تقليص عجز الميزانية، وإصلاح دعم الطاقة، وزيادة معدلات التوظيف، وتعزيز مشاركة القوى العاملة (النساء والشباب)، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية. وقد تزامن مع النتائج المحققة خلال المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي، ظهور المستجدات سالفة الذكر التي أثرت بالتبعية على الاقتصاد المصري. ويستعرض هذا الفصل بإيجاز أهم المستجدات على الساحة الدولية والمحلية، وتأثيراتها المختلفة على الاقتصاد المصري.

١-١ استمرار تداعيات وباء كوفيد ١٩

بدأت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٦ في تبني برنامج إصلاح اقتصادي ارتكزت عناصره على أربع ركائز أساسية هي:

١- تعديل السياسات الاقتصادية، وذلك من خلال تحرير نظام الصرف الأجنبي للقضاء على النقص في العملة الأجنبية، إلى جانب تشجيع الاستثمارات والصادرات. وسياسات نقدية تهدف إلى احتواء التضخم. وضبط مالي قوي لضمان القدرة على تحمل الدين العام.

٢- تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، من خلال زيادة الإنفاق على دعم المواد الغذائية والتحويلات النقدية.

٣- إصلاحات هيكلية بعيدة المدى لتعزيز النمو الأعلى والشامل، وزيادة فرص العمل للشباب والنساء.

٤- تمويل خارجي جديد لسد أية فجوات تمويلية.

ونتيجة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (المرحلة الأولى)، تزايد معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج من ٣,٧% عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نحو ٥,١% خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩/١٨)، وتراجع معدل البطالة من ١٢,٥% عام ٢٠١٦ إلى نحو ٧,٩% عام ٢٠٢٠، كما انخفض معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين من ٩,٤% عام ٢٠١٩/١٨ إلى ٥,٦% عام ٢٠٢٠/١٩، وتزايدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج من ٢٥,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٣١,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠ (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١/٢٠)، وانتعش قطاع السياحة حيث بلغت إيراداته للموازنة العامة للدولة نحو ١٢,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩/١٨. وتزايدت عائدات قناة السويس من ٥,٧٣١ مليار دولار عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٥,٨٠٦ مليارات دولار عام ٢٠٢٠/١٩.

ومع هذا التحسن جاءت جائحة كوفيد-١٩ لتحدث هزة قوية لكافة دول العالم، ومنها مصر والتي أثرت سلبًا على اقتصادها الذي بدأ في الانتعاش، فترتب على اضطراب سلاسل التوريد، العديد من الآثار السلبية على الصناعات المصرية خاصةً التي تعتمد على المدخلات المستوردة من الصين تحديدًا والأسواق الخارجية الأخرى، وظهرت هذه الآثار على مستويات الإنتاج للسوق المحلي، وكذلك على مستوى الصادرات المصرية، كما أن الانخفاض في التجارة الدولية نتيجة لاضطراب سلاسل التوريد، كان له أيضًا الآثار السلبية على عائدات قناة السويس التي انخفضت عام ٢٠٢٠ إلى ٣,٦ مليار دولار (خلود ماهر،٢٠٢١)، كما تأثر قطاع السياحة على خلفية إغلاق الحدود الدولية، ووقف حركة الطيران العالمية للحد من انتشار فيروس كورونا.

ويوضح الجدول رقم (١-١) أبرز التأثيرات التي حدثت للاقتصاد المصري من تداعيات وباء كوفيد -١٩، والذي يتبين منه تراجع معظم مؤشرات الاقتصاد القومي، حيث **تراجع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي** من ٥,١% عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٢% عام ٢٠٢١/٢٠، ونتيجة للإغلاق الدولي **تراجع عدد السفن العابرة بمجرى قناة السويس** عام ٢٠٢١/٢٠ بمعدل ١,٤% من عددها عام ٢٠٢٠/١٩، كما تراجع عدد ناقلات البترول خلال نفس الأعوام بمعدل ١٤,٨%، كما ترتب على انتشار وباء كوفيد-١٩ **تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر** من ٧,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠،

وتراجعت أيضًا نسبة تحويلات المصريين من الخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٣% عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٧% عام ٢٠٢١/٢٠، كما هو موضح بالجدول رقم (١-١).

جدول رقم (١-٢)

تأثير تداعيات وباء كوفيد-١٩ على بعض مؤشرات الاقتصاد المصري

البيان	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج	%٥,١	%٢,٥	%٢,٠
عدد السفن العابرة في قناة السويس	١٨,٤٨٢	١٩,٣١١	١٩,٠٤٧
عدد ناقلات البترول العابرة في قناة السويس	٥,٠٢٣	٥,٤٠٥	٤,٦٠٣
تحويلات المصريين من الخارج/ الناتج المحلي الإجمالي	%٨,٣	%٧,٧	%٧
الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (مليون دولار)	٨,٢٣٦,٣	٧,٤٥٣,٠	٥,٢١٤,٢
عدد المشتغلين خلال الربع المنتهى في يونيو (مليون مشتغل)	٢٦,١	٢٤,١	٢٧,٠
معدل البطالة	%٧,٥	%٩,٦	%٧,٤
الدين العام المحلي	٤,٢٨٢,١	٤,٧٤٢,١	
الدين الخارجى / الناتج المحلي الإجمالي (٪)	%٣٦	%٣٣,٩	%٣٤,٢
صافي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	٤٤,٥	٣٨,٢	٤٠,٦
عدد شهور تغطية الاحتياطيات الدولية للواردات السلعية	٨ شهور	٧,٢ شهور	٦,٩ شهور

.. غير متوفر

المصدر: البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة للفترة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢١/٢٠.

من ناحية أخرى أثر وباء كوفيد -١٩ على **قطاع النقل الجوي** نتيجة للإغلاق الدولي، حيث انخفضت الحركة الجوية بشكل كبير وهي مقتصرة بشكل أساسي على الشحن ونقل الأفراد، وقد أدى تحويل الكثير من الأعمال إلى أعمال من المنزل وحظر التجول الجزئي إلى خفض الطلب على النقل البري، بما في ذلك سيارات الأجرة وشركات النقل بالحافلات ومترو الأنفاق، لتنخفض مساهمة قطاع النقل الجوي بنسبة ٩٠%، والنقل البري بنسبة ٣٠% (جيهان عباس،٢٠٢١).

وتأثر **قطاع الزراعة** كغيره من القطاعات من آثار تفشي الوباء، حيث إنه وبسبب الإجراءات الاحترازية من إغلاق للأسواق المجمعة والكبيرة والمطاعم والفنادق، حدثت اضطرابات في سلاسل الإمدادات الغذائية، وقد أعاقت قيود النقل وتدابير الحجر الصحي وصول المزارعين والصيادين إلى الأسواق، وبالتالي قدراتهم على بيع منتجاتهم.

وعلى مستوى **القطاع الصناعي** توقف العديد من المصانع عن العمل واشتغل بعضها في ظل استخدام ٥٠% من طاقتهم الإنتاجية، كما تراجعت صناعة الملابس بنسبة تصل إلى ٤٤% من إجمالي إنتاج القطاع، بسبب

انخفاض الطلبات العالمية، كذلك كانت هناك صعوبة في الحصول على مدخلات الإنتاج والمواد الخام التي يتم استيرادها من الصين والهند، فضلًا عن معاناة القطاع من اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.

كما تأثر **معدل التضخم** من تداعيات انتشار وباء كوفيد-١٩، حيث سجل المعدل الشهري للتضخم قيمة بلغت خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ نحو ٣,٣%، وشهر أكتوبر نحو ٣,٩% مقارنة بشهري يوليو، وأغسطس من العام نفسه، والذي بلغ فيهما التضخم ٠,٧%، ٠,٨% على الترتيب (البنك المركزي المصري،٢٠٢٠).

كما شهد **معدل تغير أسعار المنتجين** تدهورًا مستمرًا خلال الفترة من فبراير– أبريل ٢٠٢٠، مسجلًا معدل تراجع سنوي بلغ ١٨,٨% في نهاية الفترة، ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض في أسعار أنشطة الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٤,٥%، والتعدين واستغلال المحاجر بنسبة ٦٧,٧%، وخدمات الغذاء والإقامة بنسبة ٨,١%. (www.capmas.gov.eg)

١-٢ الحرب الروسية الأوكرانية

تعاني معظم اقتصادات العالم من استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي، الناجم عن متحورات فيروس كورونا، وارتفاع مستويات التضخم، والديون والتفاوت في الدخول، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتقلبها، وجاءت الحرب في أوكرانيا لتزيد من تعقيد الموقف، مما أثر على الاقتصاد العالمي بأكمله وأصابه بتباطؤ في النمو، وزيادة في سرعة التضخم. ويتوقع أن تتدفق هذه الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية:

أولهما، ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة، وهو ما سيؤدي إلى دفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.

ثانيهما، الاقتصادات المجاورة لمنطقة الحرب بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.

ثالثهما، تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين مما يؤدي إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما تحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة. (www.imf.org)

ووفقًا للبيانات الصادرة عن البنك الدولي تمثل روسيا وأوكرانيا بوجه خاص مُصدر رئيسي لمنتجات الطاقة والأسمدة وعدد من الحبوب والمعادن. على سبيل المثال، تُعد روسيا أكبر مُصدِّر في العالم للغاز الطبيعي والنيكل والقمح، أمَّا أوكرانيا فهي أكبر مُصدِّر لزيت بذور عباد الشمس. وشهدت هذه السلع زيادات حادة في

أسعارها في أعقاب بدء الحرب في أوكرانيا. ووفقًا لبيانات منظمة الفاو، فإن الدولتين تحتلان مركزًا بالغ الأهمية في سوق المواد الزراعية في العالم حيث توردان ربع إنتاج العالم من الحبوب، وتُمثل صادراتهما من القمح نحو ٢٣% من السوق العالمية خلال عام ٢٠١٩ حيث صدر كل منها نحو ٣١,٨٧ مليون طن، و١٣,٢٩ مليون طن على الترتيب؛ وبالتالي فإن انقطاع سلاسل الإمداد سوف يؤدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي وأسعار المواد الغذائية، وثمة احتمال قوي بأن تظل أسعار السلع الأولية مرتفعة لفترة طويلة.

وتعد مصر من أكثر الدول تضررًا من هذه الأزمة، إذ تستورد مصر نحو ٨٠% من وارداتها البالغة ١٢,٩ مليون طن من القمح من الدولتين، وفي ظل الارتفاع الكبير في أسعار القمح نتيجة للأزمة فإن الموازنة العامة للدولة سوف تتكبد تكلفة كبيرة لتدبير احتياجاتها من القمح وزيت عباد الشمس. كذلك سوف تعاني بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، لأن مصر تستورد جزءًا كبيرًا من المنتجات البترولية لتلبية الاستهلاك المحلي، كما سوف تتضرر السياحة بشدة نظرًا لأن السوق الروسية والأوكرانية تمثل نحو ٤٠% من سوق السياحة المصري (عبد القادر، ٢٠٢٢)، وفيما يأتي بعض تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري.

تأثير الحرب على واردات القمح والزيوت:

تستورد مصر سنويًا نحو ٨٠% من واردات القمح، ونحو ٧٣% من زيت عباد الشمس من روسيا وأوكرانيا، وشكلت الحرب الروسية الأوكرانية أزمة للاقتصاد المصري، بسبب عدم قدرة القطاع الزراعي على إنتاج ما يكفي للاستهلاك المحلي من الحبوب (خاصة القمح) والبذور الزيتية. وقد دفعت الحرب الأسعار إلى مستويات عالية، حيث ارتفعت الأسعار لمعظم السلع بنسب متفاوتة. (Nannette Hechler-Fayd'herbe, ٢٠٢٣)؛ فقد سجلت أسعار القمح العالمية أعلى مستوى لها في ١٠ سنوات، حيث ارتفع سعره من ٣٩٠ دولارًا /الطن في ٢١ من فبراير ٢٠٢٢ قبل الحرب إلى ٥٣٩ دولارًا /طن في ٧ من مارس ٢٠٢٢، أي بمعدل بلغ ٣٨,٢% من سعره خلال أسبوعين، قبل أن يعاود الانخفاض إلى ٤٨٠ دولارًا /طن في ١٧ من مارس ٢٠٢٢، ثم ارتفع مرة أخرى ووصل إلى ٥١٠ دولارات /طن في إبريل ٢٠٢٢. وهو ما يمثل عبئًا على كاهل الموازنة العامة للدولة، وتهديدًا محتملاً للقوة الشرائية للمستهلكين (في ظل نمط استهلاكي للمواطن المصري يعتمد على الخبز المصنوع من القمح، إذ يبلغ متوسط استهلاك الفرد المصري ما بين ١٥٠: ١٨٠ كجم من الخبز للفرد مما يزيد عن المتوسط العالمي الذي يتراوح ما بين ٧٠: ٨٠ كجم).

ووفقًا لتقديرات البنك الدولي تبلغ نسبة واردات المواد المصرية الغذائية نحو ٢٠,٧% من إجمالي الواردات السلعية المصرية، وبسبب تأثر سلاسل التوريد وانقطاعها (بسبب الأعمال العسكرية والعقوبات الاقتصادية التي

فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على روسيا)، والتي من شأنها التسبب في تراجع مستوى الإمدادات من السلع الغذائية أو ارتفاع أسعارها مما يزيد من عجز الميزان التجاري غير البترولي البالغ ٤٢,١ مليار دولار خلال العام المالي الماضي، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة فاتورة الاستيراد مما يُثقل كاهل الاحتياطي النقدي المصري من العملة الصعبة.

وفي ظل هذا الوضع (تراجع مستوى الإمدادات من السلع الغذائية وارتفعت أسعارها) تحتاج مصر إلى تنويع مصادر وارداتها الغذائية على المدى القصير، لذا تقوم الهيئة العامة للسلع التموينية بالبحث الحثيث في إمكانية تنفيذ ذلك الخيار، مع زيادة المشتريات المخططة من المصادر المحلية بنسبة ٣٨٪ مقارنةً بكميات العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة حظر صادرات المواد الغذائية الأساسية لمدة ثلاثة أشهر للحد من الضغط على الاحتياطي الحالي، ويتوقع أن تخفف هذه الإجراءات من بعض الضغوط الملقاة على الاقتصاد المصري. أما على المدى الطويل، فتحتاج مصر إلى البحث في خيارات تقليص الفجوة بين العرض المحلي والطلب.

ويعد زيادة إنتاج القمح المحلي خيارًا صعبًا (جانب العرض)، حيث ينتج المزارعون كميات كبيرة من القمح، معتمدين على وفرة مستلزمات الإنتاج والمياه. فضلًا عن إمكانيات التوسع في الزراعات بالأراضي المستصلحة، ولكن في ظل تداعيات التغيرات المناخية ينبغي أن تركز الدولة على تكييف أنظمة الزراعة لمعالجة النقص المحتمل للمياه بدلاً من التوسع غير المستدام في الإنتاج.

جانب الطلب والذي يمثله الكميات المستهلكة، حيث يصل متوسط استهلاك الفرد المصري أعلى مستوى استهلاك للخبز في العالم، وبالتالي يمكن أن يعد تقليل الاستهلاك من الخبز حلًا أمثل من ناحية، كما أن تقليل الاستهلاك من الخبز سوف يساهم في علاج مشكلة سوء التغذية من ناحية أخرى، على أن يتم ذلك عن طريق تقليل الاستهلاك من الخبز وتحويل الاستهلاك من القمح إلى مجموعة أكثر تنوعًا من المجموعات الغذائية. كما أن تحسين كفاءة المنظومة الراهنة لدعم المواد الغذائية (التموين)، والقائمة على تزويد المستفيدين بالبطاقات التموينية بمختلف الأطعمة، يُعد خيارًا جيدًا.

وفيما يتعلق بالزيوت، تستورد الحكومة المصرية ما يقدر بـ ٩٥٪ من الزيت ويقدم للمستهلكين مزيجًا مدعومًا من زيت عباد الشمس وزيت فول الصويا. ومنذ الحرب تمت عرقلة إمداد مصر بهذه الزيوت، فضلًا عن الزيادة الكبيرة في أسعارها، فقد تزايد سعر زيت عباد الشمس الأوكراني من ١,٤٨٠ دولار للطن المتري قبل الحرب إلى نحو ١,٩٥٠,٥ دولار للطن المتري، ونتيجة لهذه الأوضاع تزايدت أسعار الزيوت النباتية المدعمة غير

المخلوطة في مصر بنسبة ٢٣,٥٪ وتم استبدال زيت فول الصويا وزيت عباد الشمس المخلوط بزجاجة سعة ٨٠٠ مل بنفس السعر، أي ما يعادل تخفيضًا بنسبة ٢٠٪. (Nannette, Op.cit)

كما أن تراجع واردات الذرة الصفراء رفع أسعار الأعلاف، وبالتالي ارتفعت أسعار اللحوم والدواجن، ومن ناحية أخرى قد تنتقل تداعيات الأزمة إلى بعض الصناعات المهمة لقطاع الأغذية كالأسمدة وقطاع الدواجن، حيث أجبرت الأزمة العديد من المصانع والشركات على خفض إنتاجها أو إغلاق مصانعها، كما تُعد روسيا أيضًا واحدة من أكبر الدول المصدرة في العالم للأسمدة، مما يعني أن تعطيل الإمدادات قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع الغذائية والزراعية.

تأثير الحرب على السياحة:

تمثل السياحة الروسية والأوكرانية أهمية كبيرة للاقتصاد المصري، حيث تقدر نسبة السياحة الروسية لمصر ما بين ٦٠%- ٦٥% من إجمالي الأسواق الوافدة، وكان لهما دور كبير في إحداث حركة سياحية في مصر خلال السنوات الخمس الماضية، خاصةً في الفترة ما بعد كوفيد-١٩. وطبقًا لوكالة السياحة الحكومية الأوكرانية، فإن عدد الرحلات السياحية التي قام بها المواطنون الأوكرانيون في عام ٢٠٢١ إلى الخارج نحو ١٤,٧ مليون رحلة سياحية أجنبية حصلت مصر على ٢١% من إجمالي هذه الرحلات. وبعد أن كانت السياحة الأوكرانية تمثل ٢٥٪ من إجمالي السياحة لمصر تراجعت هذه النسبة إلى ٣- ٥٪ فبلغت عدد الرحلات الأوكرانية ٢٦٤ رحلة في يناير ٢٠٢٢، وانخفضت في فبراير ٢٠٢٢ إلى ١٨٨ رحلة. وبالنسبة للسياحة الروسية تم إغلاق أربعة مطارات روسية مما أثر على الرحلات السياحية للخارج، على سبيل المثال بلغ متوسط الرحلات في يناير ٢٠٢٢ نحو ٤٦٣ طائرة، وفي شهر فبراير انخفضت إلى أكثر من النصف لتصل إلى ٢٢٥ طائرة. ومن المتوقع أن استمرار الحرب ينذر بتوقف تام للسياحة الأوكرانية والروسية. (فاطمة السروجي،٢٠٢٢). هذا فضلا عن تراجع الحركة السياحية لمصر من بقية دول العالم والذي تأثر معظمها بالحرب، فقد نفذت مصر العديد من الافتتاحات الكبيرة؛ سواء للمتحف المصري الجديد أو نقل المومياوات في مهرجان عالمي، واحتفالية طريق الكباش التي أقيمت في الأقصر بعد كل هذه الافتتاحات والجهد كان من الطبيعي، لولا الحرب، أن نستقبل أعدادًا هائلة من السائحين، وهو ما كان سيعجل بتعافي هذا القطاع المهم الذي يشارك بنصيب كبير في الدخل القومي.

تأثير الحرب على أسعار الطاقة:

تبقى توقعات أسعار الطاقة رهينة العديد من التحديات التي تواجهها السوق العالمية، في مقدمتها استمرار الحرب الروسية في أوكرانيا، وما تبعتها من عقوبات دولية اقتصادية على موسكو. حيث تستقبل أسواق الطاقة

عام ٢٠٢٣ بحذر وقلق شديدين، لتعلن معه ارتفاعًا لأسعار الطاقة حيث ارتفعت أسعار النفط بنسبة ٨% ليتجاوز سعر برميل خام برنت ١٠٥ دولارات منذ أعلى مستوى له خلال عام ٢٠١٤ (Rosa Cabus ٢٠٢٣ Carrera,)، ومع العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الاقتصاد الروسي، زادت أسعاره بمعدل ١٥% في ٢٤ من فبراير ٢٠٢٢ وفقًا لبيانات المنتدى الاقتصادي العالمي ليصل إلى ١١٠ دولارات للبرميل (Maciej (Kolaczkowski,2023) ويوضح الشكل رقم (١-١) تطور أسعار برميل النفط منذ عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠٢٢.

شكل رقم (١-١)

تطور أسعار برميل النفط العالمي خام برنت خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠٢٢

من ناحية أخرى، لا يمكن إهمال ارتفاع أسعار الفحم التي تزايدت بنحو ٣٠٠%، وأسعار الغاز الطبيعي التي تزايدت إلى أكثر من ٣٠٠ دولار للبرميل، كما يبلغ سعر جالون الديزل في الولايات المتحدة نحو ٤,٦ دولارات للجالون، أي ما يعادل ١٩٣ دولارًا للبرميل، بينما لا تتجاوز أسعار المنتجات المكررة البترولية في كثير من الأحيان ٢٠% من سعر برميل النفط.

ووفقًا لتوقعات البنك الدولي بوصول سعر البرميل إلى ١٥٠ دولارًا، مما يمثل عبئًا على كاهل الاقتصاد المصري الذي يعتمد على الواردات البترولية من الخارج، حيث تبلغ قيمة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي من النفط نحو ٦,٧ ملايين دولار بانتهاء العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، وبالتالي فإن كل زيادة بمقدار ١٠ دولارات في سعر النفط العالمي عن السعر المقدر له في الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي الجاري،

سيترتب عليها ارتفاع نسبة العجز في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,٢% إلى ٠,٣%، وتجنبًا لزيادة العجز النقدي للموازنة العامة للدولة، والمتوقع أن يصل لعدة مليارات بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، فأنه من المتوقع أن تصدر مصر تسعيرًا تلقائيًّا للمحروقات مرتفعًا عن السعر الحالي على أن تتم مراعاة ذلك في الموازنة العامة للعام المالي الجديد.

ومع هذه التداعيات للحرب وتأثيراتها المختلفة على كافة مناحي الاقتصاد المصري، قامت الحكومة المصرية باتخاذ حزمة من الإجراءات لتخفيف آثار تلك الأزمة بمختلف جوانبها على المواطنين، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا مع وضع التدابير والسياسات المالية والنقدية اللازمة لضبط الأسواق، وضمان توافر السلع الاستراتيجية واستقرار أسعارها، إلى جانب تقديم حزم تحفيز مالية مختلفة، لتحسين أداء مختلف القطاعات ومرونة بيئة الأعمال والاستثمار وجاذبيتها، بما يسهم في تعزيز بنية الاقتصاد القومي، كما لم تغفل الدولة في خضم تلك الأحداث عن تقديم كافة أشكال الدعم والتأمين لأبنائها في أوكرانيا حتى عودتهم لأرض الوطن وتيسير إجراءات استكمال دراستهم العلمية. وفيما يلي أبرز هذه الإجراءات:

- العمل على تنويع مصادر توفير السلع الغذائية الأساسية، والسعي نحو زيادة مخزونها لفترة مستقبلية لا تقل عن ٦ أشهر، والتنسيق بين كافة الجهات المعنية، لتوفير السلع الغذائية بأسعار منخفضة، وكذلك توزيع كراتين رمضان للمواد التموينية، فضلاً عن تعزيز جهود ضبط الأسواق وتشديد الرقابة على منافذ البيع.
- بالنسبة للإجراءات الخاصة بتوفير مخزون آمن من القمح، حيث تشمل تخصيص ٣٦ مليار جنيه لشراء ٦ ملايين طن من القمح المحلي المستهدف استلامهم، إلى جانب إصدار قرار بمنع التعامل مع الأقماح المحلية إلا في الأماكن التي تحددها وزارة التموين، ويمنع تداول الأقماح خارج نطاق أماكن التخزين التي تحددها الوزارة، مع منح حافز توريد إضافي لسعر إردب القمح المحلى للموسم الزراعي الحالي لتشجيع المزارعين على توريد أكبر كمية ممكنة. كما تضمنت إجراءات توفير مخزون آمن من القمح أيضًا، إصدار القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٢، بشأن تنظيم التداول والتعامل على القمح المحلي موسم حصاد ٢٠٢٢ من خلال إلزام جميع المنتجين بتسليم ١٢ إردبًا من محصول القمح لجهات التسويق عن كل فدان كحد أدنى، كما يحظر بيع ما تبقى من القمح الناتج عن موسم حصاد عام ٢٠٢٢ لغير جهات التسويق إلا بعد الحصول على تصريح من وزارة التموين.
- تأمين مخزون الأرز لمدة تغطية ٦,٥ شهر، والمكرونة لمدة تغطية ٥ أشهر، والسكر لمدة ٤,٥ شهر، واللحوم الحية لمدة ٩ أشهر، والدواجن لمدة تغطية ٦,٥ شهر، والفول لمدة تغطية ٣ أشهر.

- المنافذ التسويقية، تم توفير السلع الأساسية من كافة الأصناف من خلال ٦٢ مجمعًا وفرعًا تابعًا لجهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة في كافة أنحاء الجمهورية، فضلاً عن بدء المرحلة ٢٢ من مبادرة "كلنا واحد" في١٥ من مارس لطرح المنتجات بأسعار مخفضة بالإضافة لتوفير مختلف السلع بأسعار مناسبة في مجمعات "أمان".
- وقف تصدير عدد من المنتجات والحبوب المصرية لمدة ٣ أشهر، والاتفاق مع الغرف التجارية المصرية على ضرورة الالتزام بالتعاقدات المسبقة وفقًا للأسعار السارية قبل زيادة سعر صرف الدولار، وما سبقها من تداعيات اقتصادية على مستوى العالم.
- تم تخصيص ١٣٠ مليار جنيه كحزمة للإجراءات المالية والحماية الاجتماعية للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية وتخفيف آثارها على المواطنين، كما سيتم تدبير ٢,٧ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمستفيدين من "تكافل وكرامة"
- كما تضمنت إجراءات الدولة لحماية الاقتصاد ضد تقلبات الأزمة الروسية الأوكرانية، قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة (سعر الإيداع لليلة واحدة) ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥٪ في مارس ٢٠٢٢، مقابل ٨,٢٥% في فبراير، وذلك بهدف الحفاظ على المقدرات المالية لمصر وسيولة النقد الأجنبي، وتشجيع المواطنين على الادخار، وفي السياق ذاته تم إصدار شهادات ادخارية مدتها سنة بعائد سنوي ١٨% يصرف شهريًّا من قبل بنك مصر والبنك الأهلي المصري.
- تم تحديد ١٦ جنيهًا كقيمة للدولار الجمركي للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج حتى نهاية أبريل ٢٠٢٢، مع إعفاء الشركات التي قد تتعثر في توريد مهماتها للمشروعات الحكومية في مواعيد التوريد المتفق عليها، من غرامات التأخير لمدة شهرين.

١-٣ النمو الاقتصادي والتضخم

ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في إضعاف معدلات النمو العالمي خلال عام ٢٠٢٢، تزامنًا مع استمرار تداعيات وباء كوفيد-١٩ حيث يتوقع أن ينخفض معدل النمو العالمي من ٣,٤% خلال عام ٢٠٢٢ إلى٢,٩% في عام ٢٠٢٣، وبصفة عام يعاني الاقتصاد العالمي من الضعف بسبب الاضطرابات الكبيرة في التجارة، وصدمات أسعار الغذاء والوقود والعلف، وكلها عوامل تساهم في ارتفاع معدلات التضخم.

وعلى المستوى المحلي، تأتي في مقدمة الآثار المترتبة على الوضع الراهن للاقتصاد العالمي، الارتفاعات الكبيرة في معدلات التضخم المحلية للسلع بصفة عامة والسلع الغذائية بصفة خاصة (تضخم مستورد ساهم بدوره في زيادة أسعار الطعام خاصة السلع الأساسية المستوردة من الخارج، والتي ارتفعت أسعار شحنها

على مستوى العالم)، كما أن تراجع الإنتاج وانخفاض إنتاجية العديد من القطاعات، نتيجة التباطؤ الناجم عن تداعيات كوفيد -١٩، أدى إلى تزايد الحاجة للاستيراد لتغطية الاستهلاك المحلي، خاصة من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج التي ارتفعت أسعارها لظروف الحرب، وانعكست هذه الأسعار على المستوى العام للأسعار، ومن ثم على المستهلكين والمتوقع أن يزداد نسبة الفقراء بينهم. كما تساهم هذه الزيادة في الأسعار في زيادة أسعار الفائدة مما يقوض من سياسات التعافي الحالية، ويؤدي إلى ارتفاع مستويات الدين العام، مما ينذر بمخاطر وتحديات عديدة أهمها صعوبة الحفاظ على الاستدامة المالية والاستقرار المالي أو الاستثمار في المستقبل.

وبصفة عامة هناك عدد من المؤشرات المختلفة تستخدم في تحديد نسبة التضخم. وأهمها: مؤشر أسعار المستهلكين حيث يتم النظر إلى أسعار مئات من السلع التي يتم استهلاكها بشكل معتاد، والتي تتضمن السلع والمنتجات الأساسية، وتقارن التغيرات في الأسعار خلال الشهور المختلفة أو السنوات حتى تتمكن من معرفة كيف تغيرت هذه الأسعار ومعدلات تغيرها الشهري أو السنوي، ويوضح الشكل رقم (١-٢) مقارنة بين قيم الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين خلال الفترة من فبراير ٢٠٢٢ حتى يناير ٢٠٢٣ وهي الفترة المعاصرة للحرب الروسية الأوكرانية مقارنة بالفترة المناظرة لها خلال عام ٢٠٢١، والذي يتبين منه مدى الارتفاعات المسجلة في قيم الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين التي تعكس بدورها معدلات التضخم الموضحة بالجدول رقم (١-٢) الذي يتبين منه ما يأتي:

- تزايد معدلات التضخم الشهرية خلال الفترة من فبراير ٢٠٢٢ إلى ديسمبر ٢٠٢٢ بمعدلات مرتفعة مقارنة بالفترة المناظرة لها عام ٢٠٢١، والذي يعزى بالدرجة الأولى إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وما فرضته من تضخم على مستوى الاقتصاد العالمي وبالتبعية الاقتصاد المصري، ويختلف تأثير الحرب الراهنة على الاقتصاد المصري عن تأثير وباء كوفيد ١٩، حيث استطاعت مصر لحد ما تجاوز تأثيرات أزمة كوفيد ١٩.
- تزايد معدلات التضخم السنوية خلال الفترة من فبراير ٢٠٢٢ إلى ديسمبر ٢٠٢٢ بمعدلات مرتفعة، حيث بلغت أقصى قيمة للتضخم خلال هذا العام في ديسمبر ٢٠٢٢ والتي بلغت ٢١,٩%، ومن ناحية أخرى مع بداية عام ٢٠٢٣ قفزت معدلات التضخم إلى مستويات أكثر ارتفاعًا إذ بلغت ٢٦,٥% خلال يناير ٢٠٢٣ مقارنة بالشهر المناظر له عام ٢٠٢٢.

جدول رقم (١-٣)

معدلات التضخم الشهرية والسنوية في أسعار المستهلكين خلال الفترة من فبراير ٢٠٢١ إلى ديسمبر ٢٠٢٢

البيان	الأرقام القياسية		معدلات التضخم الشهرية		معدلات التضخم السنوية
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١	
فبراير	١٢١,٤	١١٠,٣	%٢,٠	%٠,١	%١٠,٠٦
مارس	١٢٤,٤	١١٠,٩	%٢,٤٧	%٠,٥٤	%١٢,١٧
أبريل	١٢٩	١١٢,٢	%٣,٧٠	%١,١٧	%١٤,٩٧
مايو	١٣٠,٢	١١٢,٩	%٠,٩٣	%٠,٦٢	%١٥,٣٢
يونيو	١٢٩,٨	١١٣,٢	-٠,٣١	%٠,٢٧	%١٤,٦٦
يوليو	١٣١	١١٤,٤	%٠,٩٢	%١,٠٦	%١٤,٥١
أغسطس	١٣١,٧	١١٤,٣	%٠,٥٣	٠,٠٩-	%١٥,٢٢
سبتمبر	١٣٣,٨	١١٦,١	%١,٥٩	%١,٥٧	%١٥,٢٥
أكتوبر	١٣٧,٢	١١٨	%٢,٥٤	%١,٦٤	%١٦,٢٧
نوفمبر	١٤٠,٧	١١٨	%٢,٥٥	%٠,٠٠	%١٩,٢٤
ديسمبر	١٤٣,٦	١١٧,٨	%٢,٠٦	٠,١٧-	%٢١,٩٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسيه لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة ٢٠٢١-٢٠٢٢

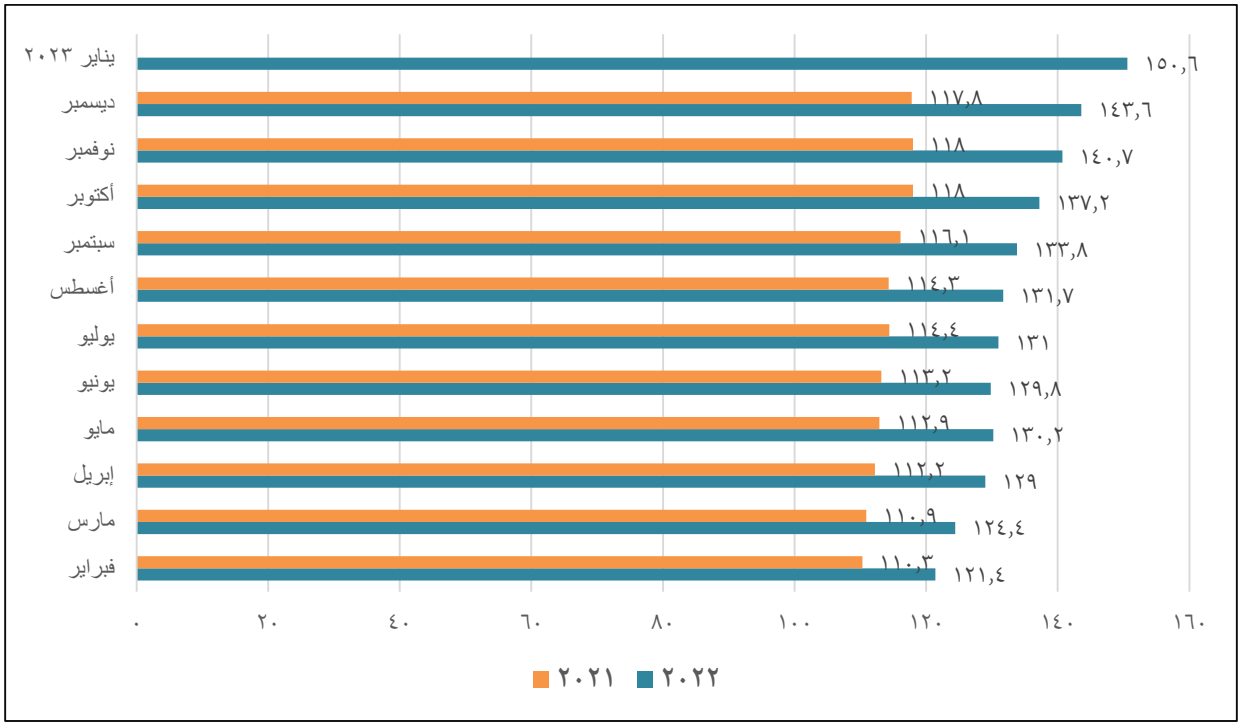

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسيه لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة ٢٠٢١-٢٠٢٣

شكل رقم (١-٢)

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين خلال الفترة من فبراير ٢٠٢١ إلى يناير ٢٠٢٣

١-٤ تراجع قيمة العملة المحلية

ساهم تراجع سعر صرف الجنيه المصري في ارتفاع معدلات التضخم في مصر، حيث أدى الانخفاض المستمر في قيمته تزامنًا مع ارتفاع أسعار السلع العالمية إلى الضغط على الأسعار المحلية وارتفاع التضخم، ويوضح الشكل الآتي تطور انخفاض قيمة الجنيه.

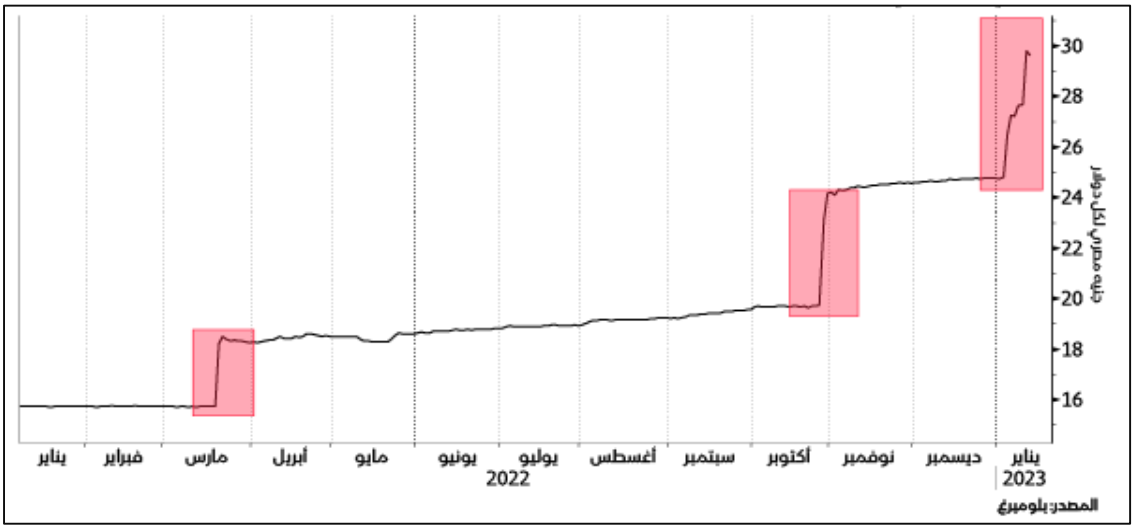

المصدر: من اعداد الباحث

شكل رقم (١-٣)

تطور تراجع قيمة العملة المحلية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٢ إلى يناير ٢٠٢٣

١-٥ التغيرات المناخية

تُعد مصر من أقل دول العالم إسهامًا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بنسبة لا تتجاوز ٠,٦% من إجمالي الانبعاثات العالمية، وعلى الرغم من ذلك، تُعد من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية، والتي تلقي بتداعياتها على العديد من القطاعات الاقتصادية، وعلى الحياة اليومية بشكل عام في مختلف أنحاء مصر.

هذا ويحدد تقرير "المناخ والتنمية الخاص بمصر" التحديات التالية والتي تتعلق بالمناخ والتنمية، وهذه التحديات إن لم يتم التصدي لها ستؤثر بشدة على الشرائح الفقيرة والأولى بالرعاية والأكثر احتياجًا، ويمكن أن تُعرض الأهداف التنموية لمصر لمخاطر شديدة. ومن هذه التحديات ما يأتي:

- درجة عالية من عدم اليقين بشأن توقيت الموارد المائية المتاحة وحجمها. يوفر نهر النيل نحو ٩٧% من موارد المياه العذبة في مصر. وقد أدى تغير المناخ إلى زيادة كبيرة في حالة عدم اليقين بشأن توفر تلك

المياه. وبافتراض أن الموارد المائية المتاحة والنمو السكاني لا يزالان ثابتين، فإن مصر ستصل إلى حد الندرة الشديدة في المياه في عام ٢٠٣٣.

- تكمن مواطن الضعف إزاء المخاطر المناخية وقابلية التأثر بها في المدن ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق الساحلية. ففي ١٤ مدينة كبرى في مصر (خاصةً المدن الساحلية)، يتعرض أكثر من ٨٠% من سكانها لواحدة على الأقل من المخاطر المناخية، ويشمل ذلك الفيضانات، والإجهاد الحراري، وتلوث الهواء، والتصحر، وارتفاع منسوب سطح البحر.
- توجه مصر نحو مسار تنمية خضراء منخفضة الانبعاثات الكربونية لا يساير خطى الأسواق العالمية، وقد يؤثر ذلك على قدرتها التنافسية. وعلى الرغم من أن مساهمة مصر في الانبعاثات العالمية ليست مرتفعة، فإن النمو الاقتصادي لا يزال مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وهناك ٣ قطاعات في مصر (الطاقة والنقل والصناعة) مسؤولة عن ٨٠% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويشكل قطاعا النقل والصناعة ٥٨% من إجمالي استهلاك الطاقة. وفي الوقت نفسه، أصبحت الأسواق الدولية تفضل المنتجات الأكثر خضرة (مراعاة للبيئة) والأقل كربونًا، وستكون مصر أقل قدرة على المنافسة في هذا المجال ما لم تتحرك نحو مسار تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية.

ويوصي تقرير "المناخ والتنمية الخاص بمصر" بالتأهب لمواجهة المخاطر المناخية المركبة من خلال دعم القدرة على الصمود والتكيف، وذلك من خلال:

- الحد من الفاقد والهدر في المياه إلى مستوى ٢٠%، وتعديل قواعد إمدادات المياه إلى ٨٠% من المستويات الحالية، وهو ما يمكن أن يساعد مصر على توفير أكثر من ملياري متر مكعب من المياه سنويًّا. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تحسين إدارة النمو الحضري على مستوى الأماكن، بهدف الحفاظ على ٣٩ ألف هكتار من المناطق الخضراء، وتجنب النمو في المناطق عالية المخاطر.
- في قطاع الزراعة، من الضروري تحسين سياسات تخصيص المياه وإدخال تغييرات مؤسسية؛ لتمكين إدارة المياه وتوزيعها وتخصيصها، والتي يتم توفيرها من خلال شبكات الري المتطورة.
- الاستثمارات على مستوى الجمهورية في توسيع نطاق أنظمة المعلومات وتحسينها، والتي تعمل على تعميم المعلومات المتعلقة بالمناخ والهيدرولوجيا على أصحاب المصلحة المتأثرين، للمساعدة في التخفيف من حدة المخاطر، والحد من تكاليف الفيضانات في جميع أرجاء مصر.

تعزيز القدرة التنافسية لمصر، وفي الوقت نفسه تحقيق الأهداف التنموية المعلنة من خلال التحول إلى مسار منخفض الانبعاثات، بدءًا بما يأتي:

- اعتماد إجراءات رئيسية على مدى العقد القادم، تشمل التوسع الكبير في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، والحد من الانبعاثات في سلسلة إنتاج النفط والغاز، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في توليد الكهرباء وفي الصناعة.
- تخفيض الانبعاثات في قطاع النقل، من خلال إدارة الطلب وفق إجراءات تسعير محددة وبرامج توعية، مما يساعد على خفض بنسبة ٦٥% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٥٠، ومن الضروري إدخال تغييرات رئيسية على مستوى السياسات للتخفيف من المخاطر التي يتصورها المستثمرون، فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والفنية، من أجل جذب الاستثمارات الخاصة اللازمة لهذا التحول.
- التركيز على المدن منخفضة الانبعاثات الكربونية، لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز إمكانية العيش والإنتاجية لتحقيق منافع تقدر بأربعة أمثال قيمة الاستثمارات المطلوبة.

الفصل الثاني

الوضع الراهن لمستويات الإنفاق والاستهلاك والأسعار

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة وتحليلٍ لمستويات الإنفاق الكلي والاستهلاك الفعلي على مستوى الجمهورية خلال العام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بالعام ٢٠١٨/١٧ (وهي أحدث بيانات متوفرة للإنفاق والاستهلاك)، وذلك من خلال تحليل التوزيع النسبي للإنفاق على البنود الرئيسية، والتي تشمل كل من الطعام والشراب، والمسكن ومستلزماته، والخدمات والرعاية الصحية، والانتقالات والنقل، والتعليم، والثقافة والترفيه، بهدف تحديد أهم بنود الإنفاق التي تستحوذ على الجزء الأكبر من إنفاق المستهلك. كما يستهدف التعرف على التغيرات الراهنة في أسعار أهم بنود إنفاق المستهلك، وذلك بشكل سنوي خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٢، وتحليلها شهريًا خلال عام ٢٠٢٢. وتعد الأعوام ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢ الفترة المعاصرة لأهم المستجدات العالمية (التي تم استعراضها في الفصل الأول) والتي أثرت على كافة دول العالم ومنها مصر.

٢–١ مستويات الإنفاق والاستهلاك

٢–١–١ مستوى الإنفاق الكلي للأسرة والفرد

يعرف الإنفاق الكلي بمجموع الإنفاق الاستهلاكي مضافًا إليه الإنفاق غير الاستهلاكي للأسرة (المدفوعات التحويلية) ويوضح الجدول رقم (٢–١) والشكل رقم (٢–١) مستويات الإنفاق الكلية بالأسعار الجارية خلال العام ٢٠٢٠/١٩ (أخر بيانات متوفرة) مقارنةً بالعام ٢٠١٨/١٧ حيث تبين ما يأتي:

- تزيد قيمة الإنفاق الكلي للأسرة (الأسرة مكونة من أربعة أفراد) بالأسعار الجارية من نحو ٥١,٤ ألف جنيه عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٦١,٩ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل زيادة بلغ نحو ٢٠,٤% من قيمة الإنفاق عام ٢٠١٨/١٧، كما تزايد متوسط قيمة الإنفاق الكلي للأسرة بالأسعار الثابتة من نحو ٣٢,٣ ألف جنيه عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٥٣,٦ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل زيادة بلغ ٦٦%.
- تزيد قيمة الإنفاق الكلي السنوي للفرد بالأسعار الجارية من ١٢,٨ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١٥,٥ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، وبالأسعار الثابتة من ٨,١ ألف جنيه عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١٣,٢ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/١٩.

جدول رقم (٢-١)

متوسط الاستهلاك الفعلي والإنفاق الكلي للأسرة (بالجنيه) على مستوى الجمهورية

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٢٠/٢٠١٩
الإنفاق الاستهلاكي	٤٩,٠١٧	٥٩,٣٤٥,٣
التحويلات العينية (المتلقاة)	١,٧٠١	١,٨٥٩,٦
تحويلات بطاقة التموين وفرق الخبز	١,٩٢٨	١,٤٢٠,١
الاستهلاك الفعلي (بالأسعار الجارية)	٥٢,٦٤٦	٦٢,٦٢٥
الاستهلاك الفعلي (بالأسعار الثابتة)	٣٣,١٠٠	٥٤,٢٠٠
الإنفاق غير الاستهلاكي (المدفوعات التحويلية)	٢,٣٨٣	٢,٥٦٢,٢
الإنفاق الكلي (بالأسعار الجارية)	٥١,٤٠٠	٦١,٩٠٧,٤
الإنفاق الكلي (بالأسعار الثابتة)	٣٢,٣٠٠	٥٣,٦٠٠
الإنفاق الاستهلاكي	٤٩,٠١٧	٥٩,٣٤٥,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعوام ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠٢٠/٢٠١٩.

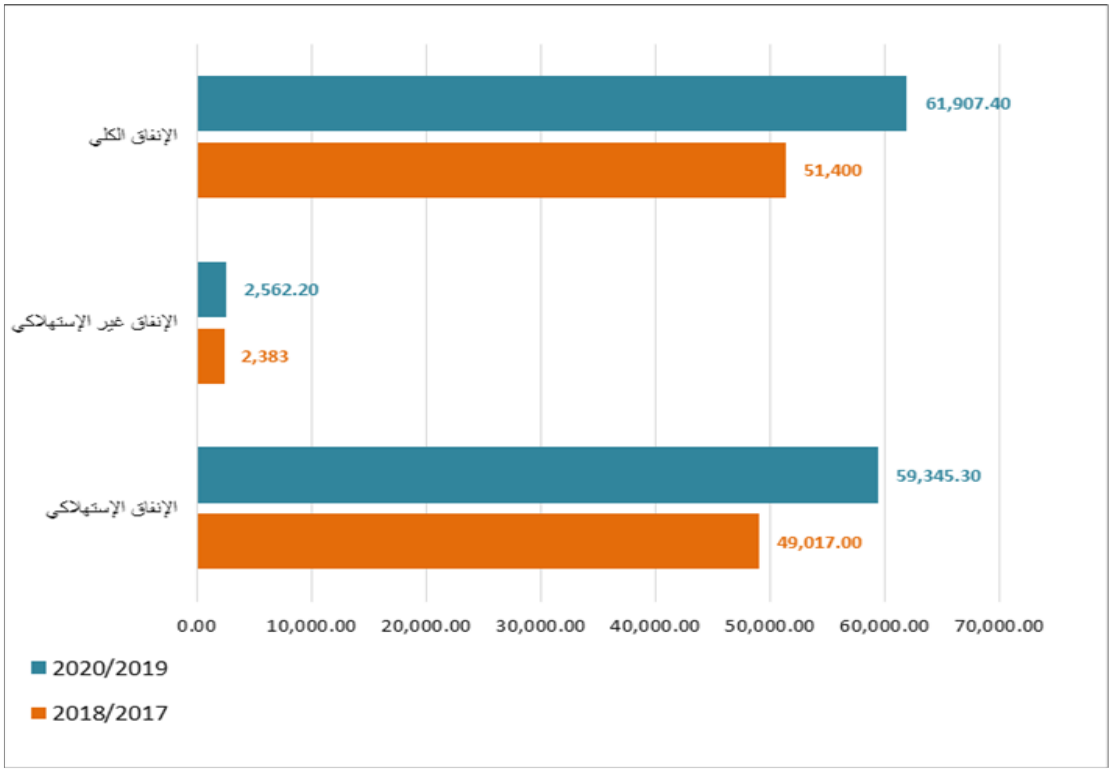

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعوام ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠٢٠/٢٠١٩.

شكل رقم (٢-١)

متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة (بالجنيه) على مستوى الجمهورية بالأسعار الجارية

٢-١-٢ مستوى الاستهلاك الفعلي للأسرة والفرد

يقصد بالاستهلاك الفعلي، مجموع قيم الإنفاق الاستهلاكي مضافًا إليه قيمة التحويلات العينية التي حصلت عليها الأسرة في صورة الهبات أو الصدقات أو الزكاة أو الهدايا، وتحويلات بطاقة التموين وفروق الخبز. وتوضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢-١) متوسط الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق غير الاستهلاكي، ومتوسط الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية خلال عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠٢٠/١٩، والذي يتبين منه ما يأتي:

- تزايدت قيمة الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الجارية للأسرة من نحو ٤٩,٠٢ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٥٩,٣ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل زيادة قدر بنحو ٢١,١% من قيمته عام ٢٠١٨/١٧، كما تزايدت قيمة التحويلات العينية خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بمقدار ٩,٣% من قيمتها خلال عام ٢٠١٨/١٧، مقابل تناقص في قيمة تحويلات بطاقة التموين وفروق الخبز بمقدار ٢٦,٣% خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بالعام ٢٠١٨/١٧، ويعزى هذا التناقص للتطبيق الحازم لمنظومة الخبز واستبعاد الفئات غير المستحقة.
- تزايد متوسط قيمة الاستهلاك الفعلي بالأسعار الجارية للأسرة خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل بلغ ١٩,٠% من قيمته عام ٢٠١٨/١٧، كما تزايد بالأسعار الثابتة من نحو ٣٣,١ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٥٤,٢ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل زيادة قدرها ٦٣,٧%.
- يلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي يمثل نحو ٩٤,٧% من متوسط قيمة الاستهلاك الفعلي، والتحويلات العينية تمثل نحو ٣%، وتحويلات بطاقة التموين وفرق الخبز نحو ٢,٣%، وذلك خلال العام ٢٠٢٠/١٩.
- تزايد متوسط قيمة الاستهلاك الفعلي بالأسعار الجارية للفرد من نحو ١٣,١ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١٥,٧ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، بمعدل بلغ ١٨,٩% من قيمته عام ٢٠١٨/١٧. كما تزايد بالأسعار الثابتة من نحو ٨,٣ ألف جنيه عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١٣,٦ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل زيادة بلغ ٦٣,٩%.

٢-٢ التوزيع النسبي لبنود الإنفاق والاستهلاك

٢-٢-١ التوزيع النسبي لبنود الإنفاق الكلي طبقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسية

تشمل مجموعات الإنفاق الرئيسية وفق لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠، كل من مجموعة الطعام والشراب، ومجموعة المسكن ومستلزماته، ومجموعة الخدمات

والرعاية الصحية، ومجموعة الانتقالات والنقل، ومجموعة التعليم، ومجموعة الثقافة والترفيه، وفيما يأتي تحليل لبنود الإنفاق على هذه المجموعات والواردة بالجدول رقم (٢-٢):

جدول رقم (٢-٢)

نسب الإنفاق الكلي للأسر على البنود الرئيسية للإنفاق خلال عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠٢٠/١٩

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٢٠/٢٠١٩
الطعام والمشروبات	%٣٧,١	%٣٠,٧
المسكن ومستلزماته	%١٨,٦	%١٨,٩
الرعاية الصحية	%٩,٩	%١٠,٢
النقل والمواصلات	%٦,١	%٦,٧
التعليم	%٤,٥	%٥,٧
الملابس والأحذية	%٤,٨	%٥,٦
المطاعم والفنادق	%٤,٤	%٤,٨
السلع والخدمات المتنوعة	%٤,١	%٤,١
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية	%٣,٨	%٤,٣
المشروبات الكحولية والدخان	%٤,٧	%٤,٢
الاتصالات السلكية واللاسلكية	%٢,٤	%٢,٥
الثقافة والترفيه	%٢,١	%٢,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعوام ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- يمثل بند الإنفاق على **الطعام والشراب** أعلى بنود الإنفاق على مستوى الأسرة، بنسبة بلغت٣٠,٧ % من جملة الإنفاق الكلي السنوي للأسرة، والتي تعادل نحو ١٩,٢٢٩ خلال عام ٢٠٢٠/١٩، مقارنة بنحو ٣٧,١% خلال عام ٢٠١٨/١٧.
- يأتي بند الإنفاق على **المسكن ومستلزماته** في المرتبة الثانية من بنود إنفاق الأسرة، بنسبة بلغت ١٨,٩% من جملة الإنفاق الكلي السنوي للأسرة، والتي تعادل نحو ١١,٨٩١ خلال عام ٢٠٢٠/١٩، مقارنة بنحو ١٨,٩% خلال عام ٢٠١٨/١٧.
- ويحتل الإنفاق على بند **الخدمات والرعاية الصحية** المرتبة الثالثة في بنود إنفاق الأسرة، حيث بلغت نسبة الإنفاق على هذا البند نحو ١٠% من قيمة الإنفاق الكلي للأسرة خلال عامي الدراسة، وهو ما يعادل نحو ٦,٤٠٨ جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩.
- يمثل الإنفاق على بند **الانتقالات والنقل** نحو ٦,٤% من قيمة الإنفاق الكلي للأسرة خلال عامي الدراسة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالإنفاق على بقية البنود كالملابس والأقمشة والأحذية، والإنفاق على التعليم، وبقية البنود الواردة بالجدول رقم (٢-٢).

- ويمثل الإنفاق على **التعليم** ما نسبته نحو ٥,٧% من جملة الإنفاق الكلي خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بما يعادل نحو ٨,٨٥١ جنية.
- يأتي بند الإنفاق على **الثقافة والترفيه**، كأقل بند للإنفاق نحو ٢% من جملة الإنفاق الكلي خلال عام ٢٠٢٠/١٩، بما يعادل نحو ١,٤٥١ جنيه.

٢-٢-٢ التوزيع النسبي للاستهلاك الفعلي طبقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسية

يركز هذا الجزء على تحليل النمط الاستهلاكي لأهم بنود الإنفاق الرئيسية، وقد تم تحديد هذه المجموعات بناء على نسبة الإنفاق على كل بند من إجمالي الإنفاق على كل البنود، وتشمل هذه المجموعات كلًا من، مجموعة الطعام والشراب تمثل ٣٠,٧% من جملة الإنفاق، ومجموعة المسكن ومستلزماته ١٨,٩%، ومجموعة الخدمات والرعاية الصحية ١٠,٢%، ومجموعة النقل والمواصلات ٦,٧%، ومجموعة التعليم ٥,٧%.

مجموعة الطعام والشراب:

يوضح الجدول رقم (٢-٣) التوزيع النسبي للاستهلاك الفعلي للأسرة على مجموعة الطعام والشراب، وذلك خلال عامي الدراسة، والذي يتبين منه ما يأتي:

- يأتي الإنفاق على **اللحوم والدواجن** في المرتبة الأولى خلال عامي الدراسة، فقد بلغ ٢٦,١% خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ونحو ٢٧,٨% خلال عام ٢٠١٨/١٧، ولا تعكس زيادة هذه النسبة عن بقية النسب السلعية الأخرى المكونة لمجموعة الطعام والشراب، زيادة الكميات المستهلكة من اللحوم والدواجن بقدر ما تعكس ارتفاع أسعار هذه السلع.
- يأتي الإنفاق على مجموعة **الخضروات** في المرتبة الثانية بنسبة ١٦,٢% خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ونحو ١٤,٢% خلال عام ٢٠١٨/١٧، تليها مجموعة **الحبوب والخبز** بنسب إنفاق بلغت ١٣,٧%، ١٣%، ومجموعة **الألبان والجبن والبيض** بنسب ١٣%، ١٢,٥% وذلك خلال عامي الدراسة على الترتيب.
- يأتي الإنفاق على مجموعة **المشروبات غير الكحولية**، والتي تضم كلًا من البن، والشاي، والمياه الغازية، والمياه المعدنية، والعصائر الطبيعية، والكاكاو في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة ٤,١% خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ونحو ٣,٩% خلال عام ٢٠١٨/١٧. تليها مجموعة المنتجات الغذائية الأخرى، والتي لم ترد في أي من المجموعات الواردة بالجدول بنسب إنفاق بلغت ٢,٣%، ٢%، وذلك خلال عامي الدراسة على الترتيب.
- يلاحظ من بيانات الجدول تحول إيجابي إلى نمط الاستهلاك الصحي، وذلك من خلال خفض الكميات المستهلكة من الزيوت والدهون من نحو ٨,٨% عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٧,٩% عام ٢٠٢٠/١٩،

وخفض كميات السكر والأغذية السكرية من ٥,٥% إلى ٤,٨%، وزيادة الكميات المستهلكة من الخضروات من ١٤,٢% إلى ١٦,٢%، وكذلك الألبان والجبن والبيض من ١٢,٥% إلى ١٣%.

جدول رقم (٢-٣)

نسب الاستهلاك الفعلي للأسر من بنود الإنفاق الرئيسية خلال عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠٢٠/١٩

مجموعة السلع	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٢٠/٢٠١٩
الحبوب والخبز	%١٣	%١٣,٧
اللحوم والدواجن	%٢٧,٨	%٢٦,١
الأسماك والمأكولات البحرية	%٦,٦	%٦,٤
الألبان والجبن والبيض	%١٢,٥	%١٣
الزيوت والدهون	%٨,٨	%٧,٩
الفاكهة	%٥,٧	%٥,٦
الخضروات	%١٤,٢	%١٦,٢
السكر والأغذية السكرية	%٥,٥	%٤,٨
منتجات غذائية أخرى	%٢	%٢,٣
المشروبات غير الكحولية	%٣,٩	%٤,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعوام ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠٢٠/٢٠١٩.

مجموعة المسكن:

يشمل الإنفاق على مجموعة المسكن كلًا من الإيجارات، والتي تنقسم إلى إيجارات محتسبة (تمثل قيمة الإيجار المقدر للوحدات السكنية المملوكة لشاغلها أو المعطاة لهم كميزة عينية أو هبة) والإيجارات الفعلية، وهي التي يدفعها المستأجرون لمالكي المسكن، سواء كان مسكنًا أساسيًّا أو ثانويًّا، ومصروفات الكهرباء، والغاز، والمياه، والخدمات المتنوعة المتصلة بالسكن، بالإضافة لمصروفات صيانة المسكن وإصلاحه.

ويوضح الشكل رقم (٢-٢) التوزيع النسبي للإنفاق الفعلي للأسرة على بنود مجموعة المسكن ومستلزماته، وذلك خلال عامي الدراسة، حيث يلاحظ استحواذ الإيجارات المحتسبة على أكثر من نصف المنفق على بنود هذه المجموعة، فقد بلغت نحو ٥٥,٤% خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بنحو ٥٩,٣% خلال عام ٢٠١٨/١٧، يليها الإنفاق على الكهرباء والغاز، ثم المياه والخدمات المتصلة بالمسكن، ثم الإيجارات الفعلية، وأخيرًا صيانة المسكن وإصلاحه، بنسب بلغت ٢٥,٦%، ٨,٣%، ٧,٦%، ٣,١% على الترتيب خلال عام ٢٠٢٠/١٩، مقابل ٢٠,٩%، ٨,٥%،٦,٣%، ٤,٩% على الترتيب خلال عام ٢٠١٨/١٧.

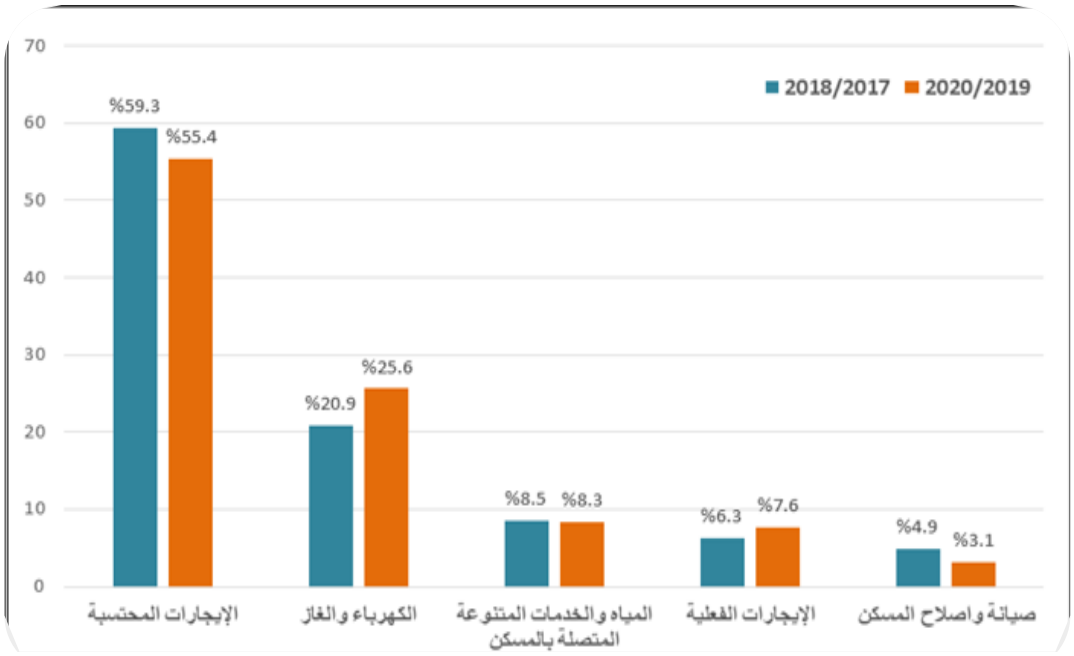

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعوام ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠٢٠/٢٠١٩.

شكل رقم (٢-٢)

نسب الإنفاق الفعلي على بنود المسكن ومستلزماته على مستوى الجمهورية

خلال عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠٢٠/١٩

مجموعة الرعاية الصحية:

يشمل الإنفاق على مجموعة الرعاية الصحية، الإنفاق على كل من خدمات المستشفيات، وخدمات مرضى العيادات الخارجية، والإنفاق على المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية.

ويوضح الشكل رقم (٢-٣) التوزيع النسبي للإنفاق على بنود هذه المجموعة خلال عامي الدراسة. حيث يلاحظ وجود تراجع طفيف في نسب الإنفاق على المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية التي سجلت نحو ٥١,٢% من جملة الإنفاق على الرعاية الصحية خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل ٥٣,١% خلال عام ٢٠١٨/١٧، وكذلك خدمات المستشفيات التي سجلت نحو ١٧,١% خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل ١٨,١% خلال عام ٢٠١٨/١٧، في المقابل تزايدت نسبة الإنفاق على بند خدمات مرضى العيادات الخارجية إلى نحو ٣١,٦% عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل ٢٨,٧% عام ٢٠١٨/١٧.

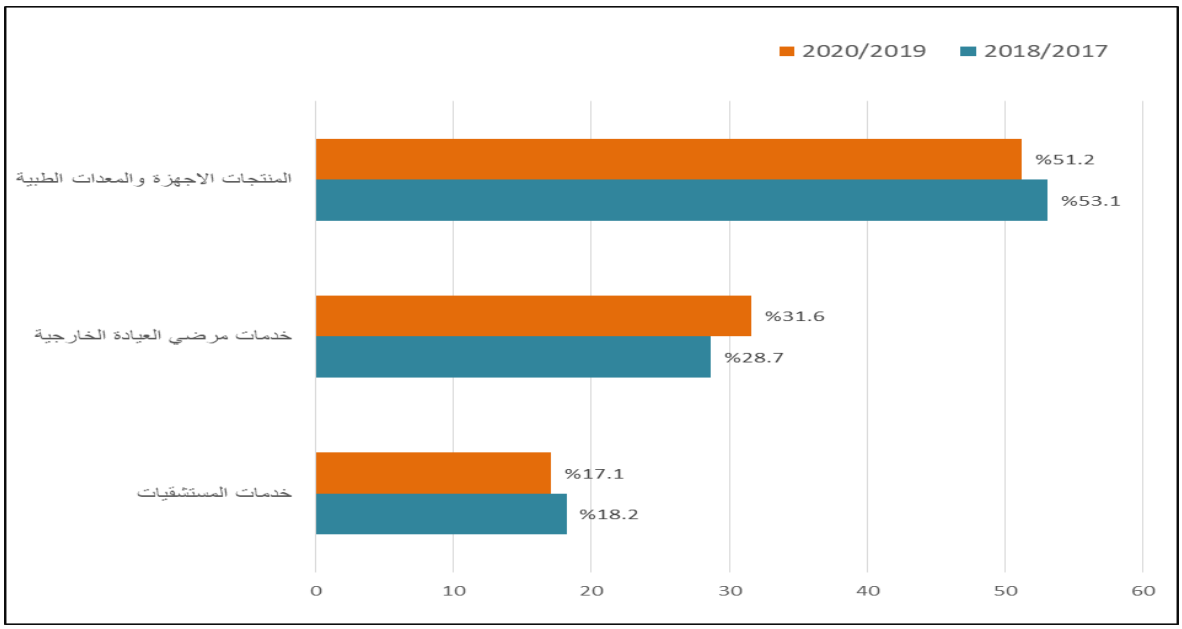

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعوام ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠٢٠/٢٠١٩.

شكل رقم (٢-٣)

نسب الإنفاق الفعلي على بنود الرعاية الصحية على مستوى الجمهورية

خلال عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠٢٠/١٩

مجموعة النقل والمواصلات:

يشمل الإنفاق على مجموعة النقل والمواصلات كلًا من شراء المركبات، والإنفاق على النقل الخاص، والإنفاق على خدمات النقل، وتوضح بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادرة عام ٢٠٢٠، أن نسبة الإنفاق على هذا البند بلغت ٦,٧% من جملة الإنفاق الكلي خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بنحو ٦,١ % خلال عام ٢٠١٨/١٧.

مجموعة الخدمات التعليمية:

يشمل الإنفاق على مجموعة الخدمات التعليمية كلًا من المصروفات والرسوم الدراسية، والإنفاق على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، والإنفاق على كل من الكتب المدرسية والأدوات الكتابية ومصروفات الانتقالات، والملابس والشنط المدرسية. ويوضح الشكل رقم (٢-٤) التوزيع النسبي للإنفاق على بنود هذه المجموعة كما يأتي:

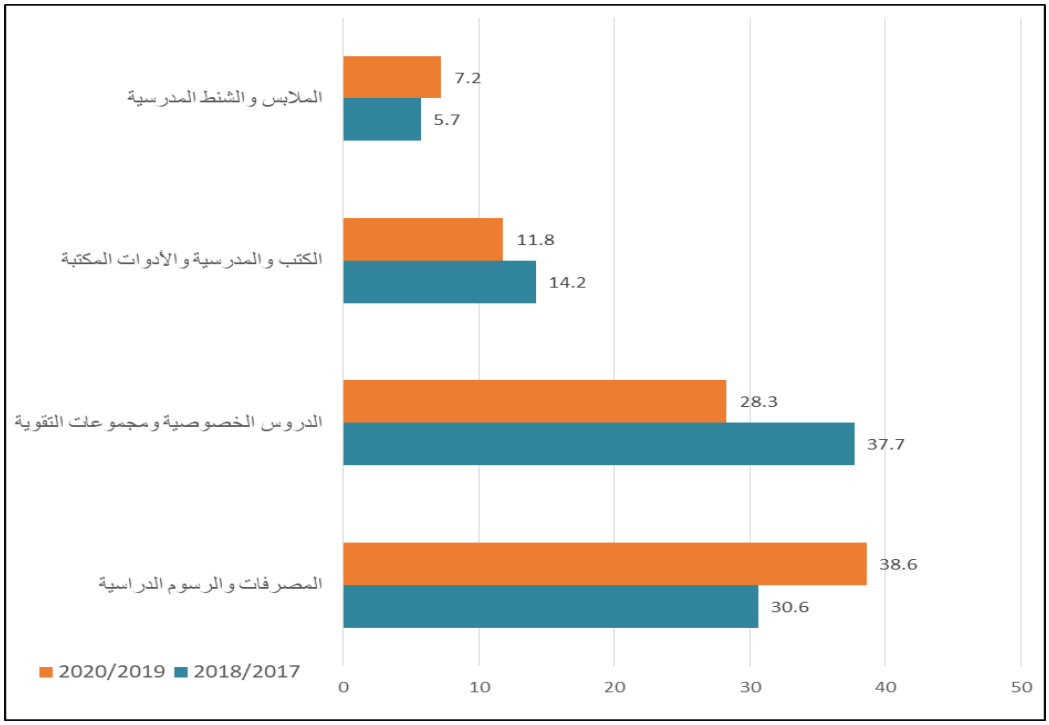

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعوام ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠٢٠/٢٠١٩.

شكل رقم (٢-٤)

نسب الإنفاق الفعلي على بنود التعليم على مستوى الجمهورية خلال عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠٢٠/١٩

- يلاحظ تزايد نسبة الإنفاق على بند المصروفات والرسوم الدراسية إلى نحو ٣٨,٦% من جملة الإنفاق على التعليم خلال عام ٢٠٢٠/١٩، مقابل ٣٠,٦% خلال عام ٢٠١٨/١٧، وبند الملابس والشنط المدرسية ومصروفات الانتقالات إلى نحو ٧,٢%،٩,٦% خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل ٥,٧%،٩,٤% خلال عام ٢٠١٨/١٧.
- تراجعت نسبة الإنفاق على كل من الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية لنحو ٢٨,٣% خلال عام ٢٠٢٠/١٩، مقابل ٣٧,٧% خلال عام ٢٠١٨/١٧، وعلى الكتب المدرسية والأدوات المكتبية إلى نحو ١١,٨% عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل ١٤,٢% عام ٢٠١٨٠/١٧.

٢-٣ معدلات التضخم للمجموعات الرئيسية من السلع والخدمات

تزايدت معدلات التضخم خلال عام ٢٠٢٢/٢١ بمعدلات مرتفعة نتيجة للعديد من الأسباب، أبرزها ارتفاع معدلات التضخم عالميًا مما رفع من أسعار مدخلات الإنتاج والمدخلات الوسيطة والسلع النهائية، وبخاصة تلك التي تستوردها مصر مثل القمح وزيوت الطعام والأعلاف، فضلًا عن ارتفاع أسعار الشحن واضطراب سلاسل الإمداد، نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية. كما أن هناك أسبابًا محلية منها: تحريك أسعار السلع

الأساسية، وكذلك التموينية مثل السكر والزيت مما أدى إلى ارتفاع أسعار منتجاتها، ورفع الدعم عن المرافق (الكهرباء– المياه)، إضافة إلى تراجع قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

ويوضح الشكل رقم (٢–٥) معدلات التضخم للمجموعات الرئيسية للسلع والخدمات، وذلك خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٢ والذي يتبين منه:

- زيادة معدل التضخم السنوي بمقدار ٢١,٩% خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق له.
- على مستوى مجموعات الإنفاق فقد بلغ التضخم لمجموعة الطعام والشراب ٣٧,٩%، ومجموعة المطاعم والفنادق ٣٣,١%، ومجموعة الثقافة والترفيه ٢٨,١%، ومجموعة الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة ٢٤,٦%، ومجموعة النقل والمواصلات ١٧,٣%، ومجموعة الملابس والأحذية ١٥,٦%.

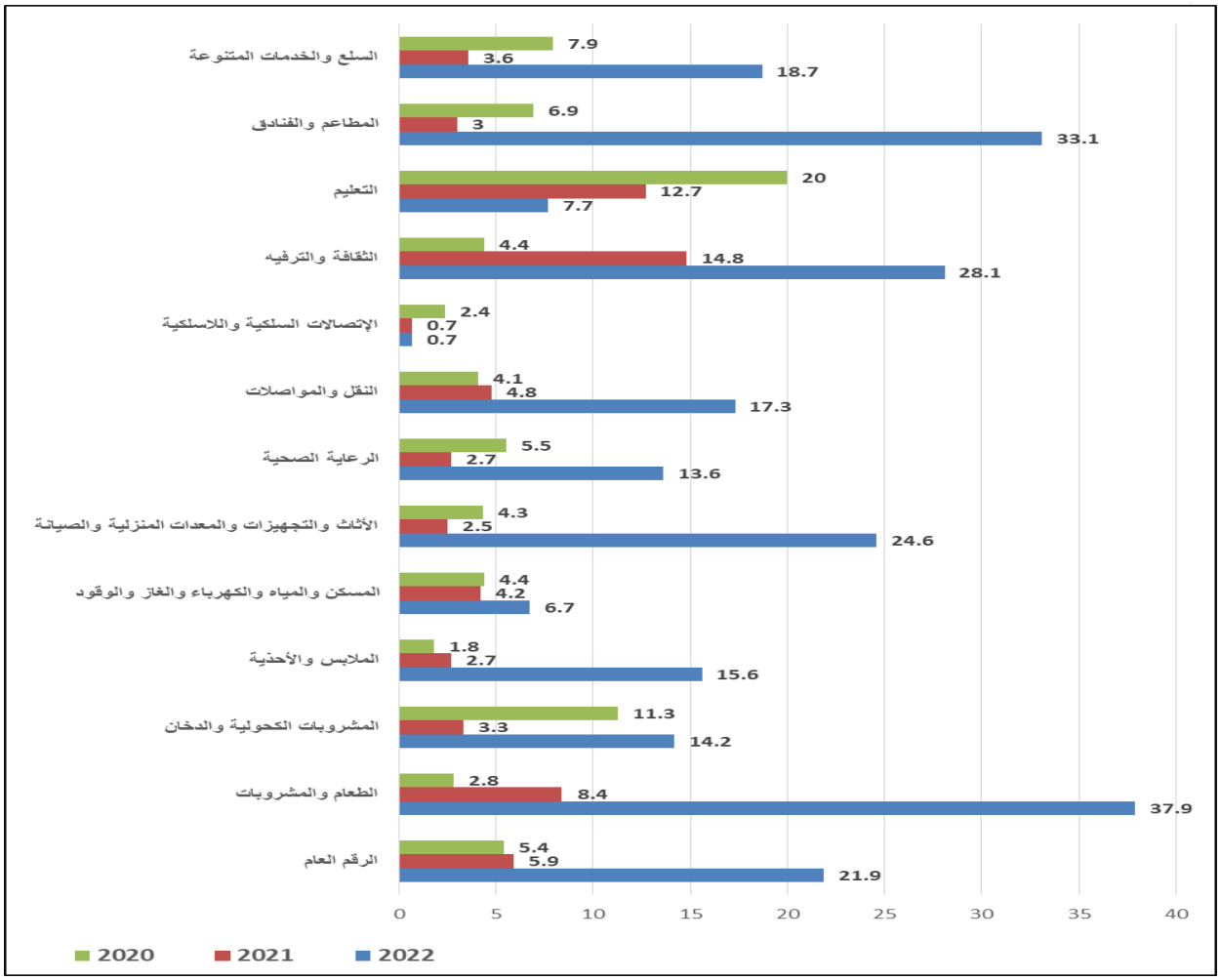

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير ٢٠٢٣.

شكل رقم (٢–٥)

معدل التضخم للمجموعات الرئيسية للسلع والخدمات على مستوى إجمالي الجمهورية

خلال عامي ٢٠٢٠–٢٠٢٢

٢-٤ معدلات التضخم للسلع والمنتجات الغذائية

يُعد الإنفاق على مجموعة الطعام والشراب من أعلى بنود إنفاق الأسر بلغ نحو ٣٠,٧% عام ٢٠٢٠/١٩، وبالتالي الأكثر تأثيرًا في مستويات تكلفة المعيشة، وقد سجلت بنود هذه المجموعة أعلى تضخم في أسعار مكوناتها خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١، ومن ثم سوف يركز هذا الجزء على تحليل معدلات التضخم السنوية لأسعار أهم السلع الغذائية على مستوى الجمهورية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، والتضخم الشهري خلال الفترة من يناير ٢٠٢٢ حتى يناير ٢٠٢٣ (أحدث بيانات متوفرة).

وبصفة عامة تعد أبرز أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، استمرار تداعيات كوفيد-١٩، وما ترتب عليها من إغلاقات لمختلف القطاعات الاقتصادية، وفرض قيود على حركة البضائع والأفراد التي نتج عنها نقص في الأيدي العاملة المساهمة في الإنتاج الزراعي، وما ترتب على ذلك من أثار سلبية انعكست على مساحة الأراضي المزروعة؛ مما ترتب عليه نقص الإنتاج والمعروض من السلع الغذائية وبالتالي ارتفاع الأسعار.

كما أن الحرب الروسية الأوكرانية ساهمت في ارتفاع أسعار السلع الغذائية، نتيجة لاضطراب تدفقات السلع الأولية من أكبر بلدان العالم (روسيا وأوكرانيا) المصدرة للقمح والسلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى، وفضلًا على اضطراب إنتاج الغذاء والشحنات من أوكرانيا بصفة أساسية، وتؤثر الحرب كذلك على ناتج الغذاء العالمي، من خلال آثارها على الأسمدة، والتي ارتفعت تكلفتها بالفعل نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة، وتنتج من روسيا وأوكرانيا كميات كبيرة من مغذيات المحاصيل القائمة على البوتاسيوم، وقد أدت الحرب إلى ارتفاع تكاليفها بصورة حادة.

كما أن تغير المناخ أثّر على إنتاج المحاصيل الزراعية من حيث الجودة والكمية، ونقص الأعلاف والأسمدة والمبيدات مما ترتب عليها زيادة تكاليف الزراعة، علاوة على ذلك.

٢-٤-١ معدلات التضخم لمجموعة الحبوب:

يوضح الشكل (٢-٦) تذبذب معدلات التضخم لمعظم منتجات مجموعة الحبوب خلال عامي ٢٠٢٠،٢٠٢١ وقد سجلت معدلات التضخم ارتفاعات قياسية للمنتجات محل الدراسة خلال عام ٢٠٢٢ مقارنةً بعام ٢٠٢١.

وعلى مستوى منتجات هذه المجموعة، يلاحظ أن أسعار الدقيق سجلت أقصى قيمة لمعدلات التضخم السنوية بلغت ٩٥,١% خلال عام ٢٠٢٢ مقارنةً بسعره عام ٢٠٢١، يليه الأرز الذي تزايد سعره بنسبة ٨٩% خلال عام ٢٠٢٢، ثم القمح بنسبة ٧٧,٤%، والمكرونة بنسبة ٧٥,١%. كما تزايد سعر الأرز الأبيض المعبأ بنسبة ٤٢,١% عن قيمته خلال عام ٢٠٢١.

وتوضح الأشكال من (٢-٧) إلى (٢-١١) تطور معدلات التضخم الشهرية لبعض منتجات هذه المجموعة خلال العام ٢٠٢٢ حيث تبين، أن أعلى معدل للتضخم الشهري سُجل للقمح قد بلغ ١٤,٣% خلال شهر ديسمبر

٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٧)، وبلغ هذا التضخم للدقيق أقصى قيمة ١٩,٤% خلال مارس ٢٠٢٢ مقارنة بالشهر السابق له شكل رقم (٢-٨)، وبلغ ١٠,٧% للمكرونة خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٩)، وللأرز البلدي والمعبأ ٢٦,٦%، ١٠,٤% على الترتيب خلال مايو ٢٠٢٢ شكلي رقم (٢-١٠)،(٢-١١).

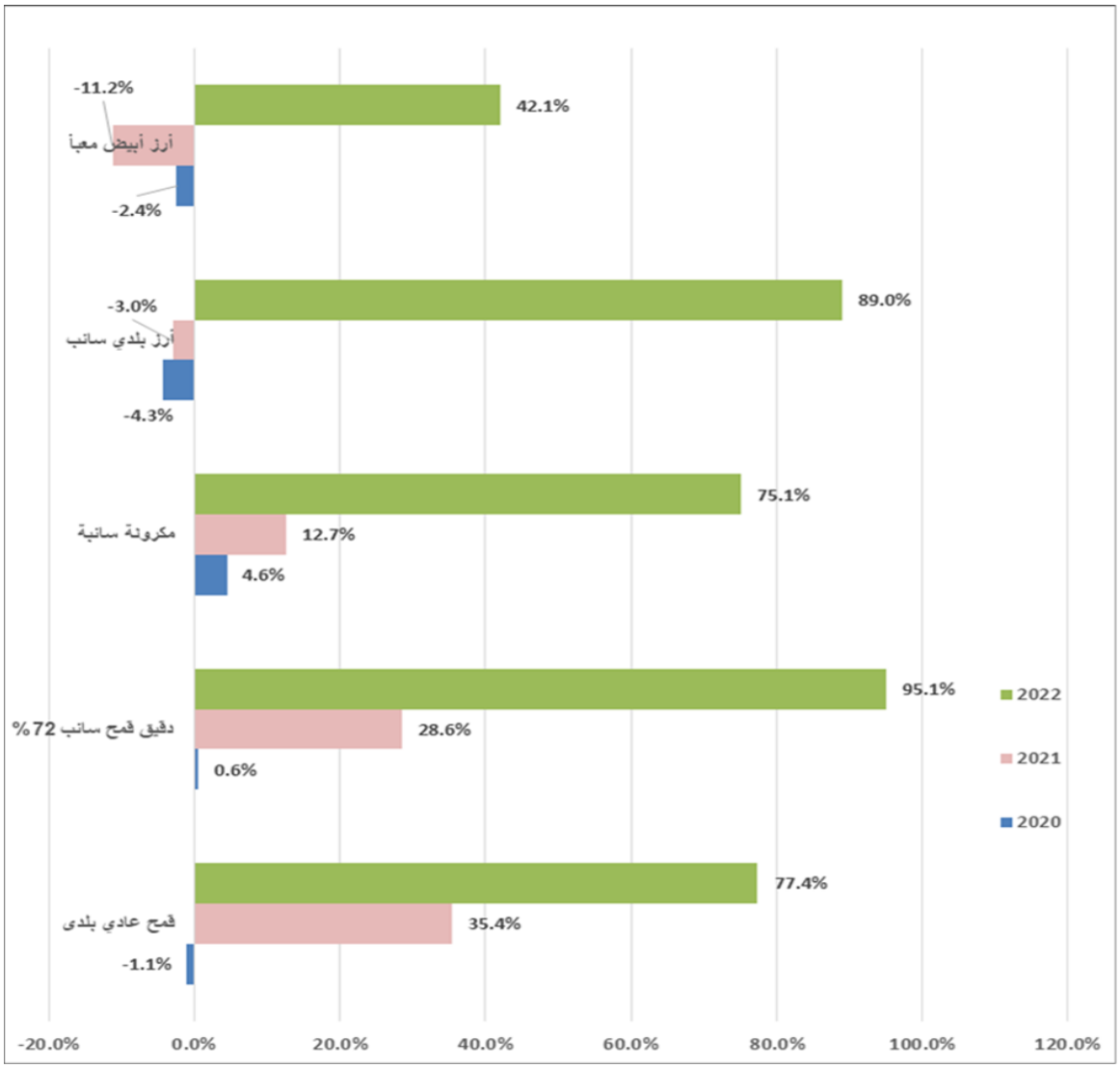

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير ٢٠٢٣.

شكل رقم (٢-٦)

معدل التضخم السنوي لأهم سلع مجموعة الحبوب خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

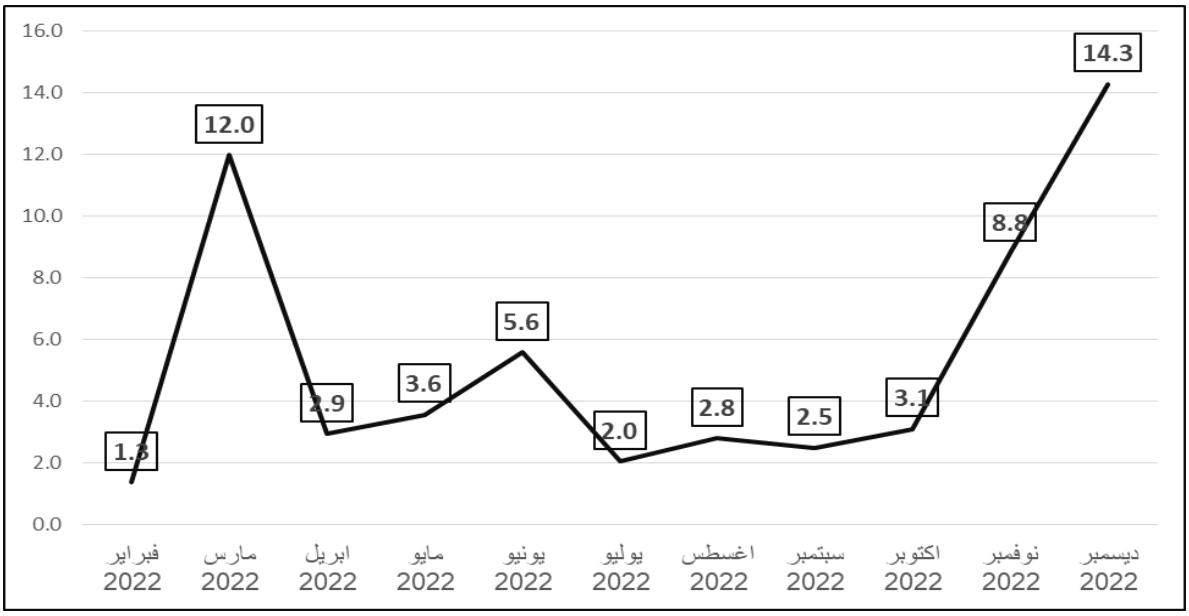

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٧)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار القمح العادي البلدي خلال العام ٢٠٢٢

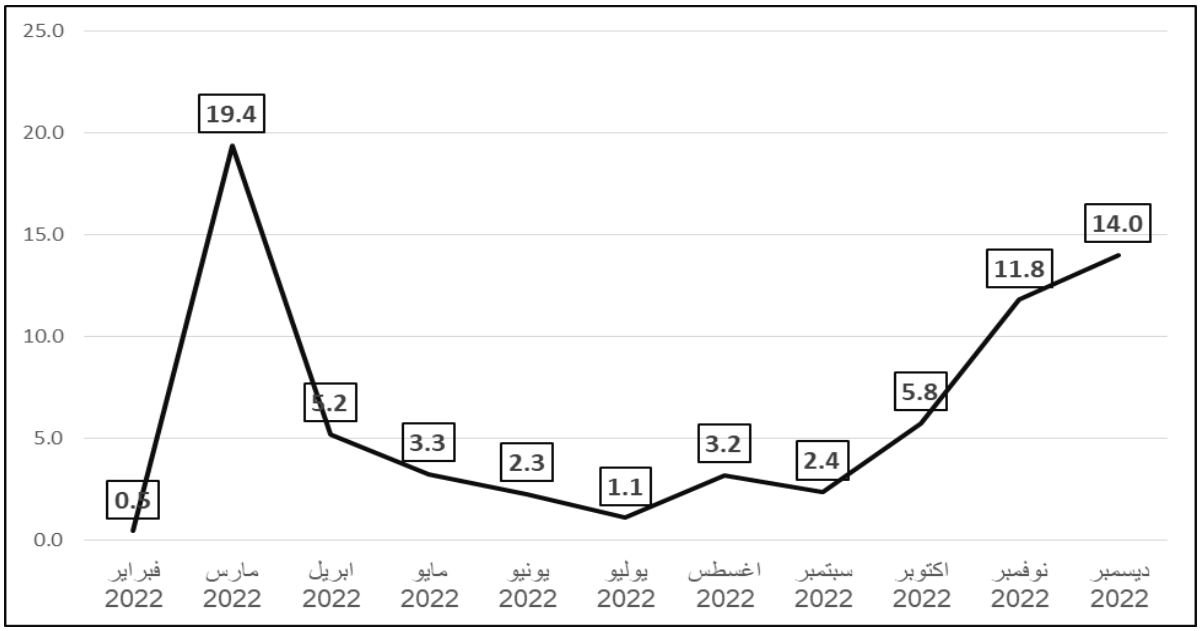

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٨)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الدقيق السائب ٧٢% خلال العام ٢٠٢٢

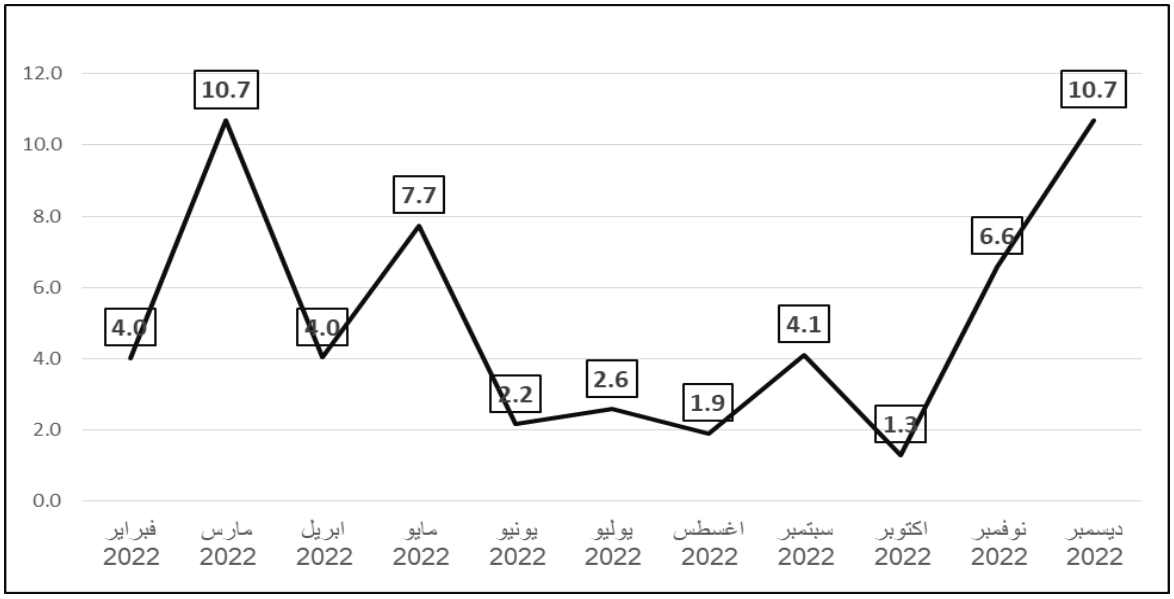

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٩)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار المكرونة السائبة خلال العام ٢٠٢٢

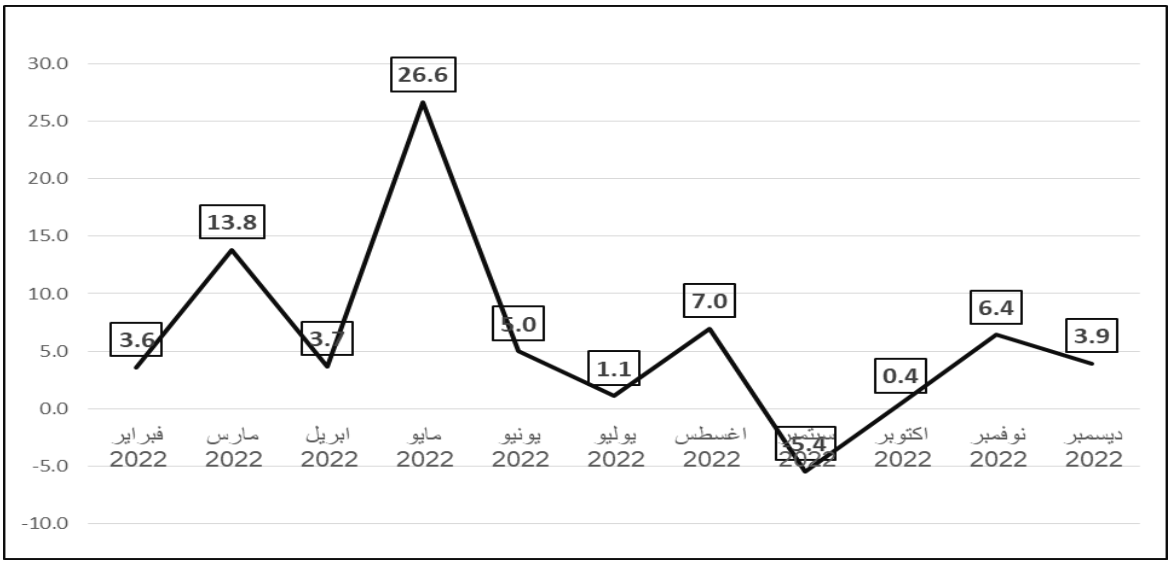

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-١٠)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الأرز البلدي السائب خلال العام ٢٠٢٢

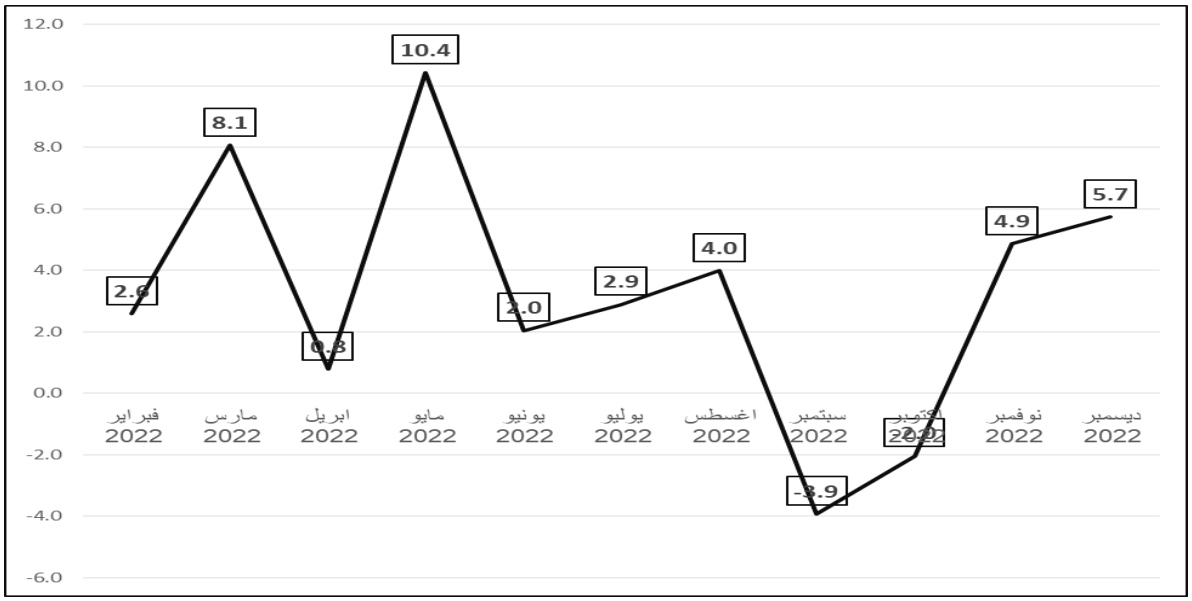

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-١١)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الأرز الأبيض المعبأ خلال العام ٢٠٢٢

٢-٤-٢ معدلات التضخم لمجموعة البقوليات:

يتبين من الشكل رقم (٢-١٢) تذبذب معدلات التضخم لمنتجات مجموعة البقوليات محل الدراسة خلال عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١، وسجل عام ٢٠٢٢ معدلات تضخم مرتفعة جدًّا لكل المنتجات مقارنةً بالعام السابق له، فقد سجلت أسعار العدس الأصفر أقصى قيمة لمعدلات التضخم بلغت ٨٠,١% خلال عام ٢٠٢٢ مقارنةً بسعره عام ٢٠٢١، يليه العدس بنسبة ٦٦,٥%، ثم الفاصوليا الجافة بنسبة ٤٣,٢%، والفول بنسبة ٣٩%.

وتوضح الأشكال من (٢-١٣) إلى (٢-١٦) تطور معدلات التضخم الشهرية لبعض منتجات هذه المجموعة خلال العام ٢٠٢٢، حيث تبين، أن أعلى معدل للتضخم الشهري سُجل للفول البلدي بلغ ١٤,٥% خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-١٣)، وبلغ للعدس الصحيح ٢٣,١% خلال ديسمبر ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-١٤) ، وبلغ للعدس الأصفر، والفاصوليا الجافة ٣١%،١٨,٨% خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ شكلي رقم (٢-١٥)،(٢-١٦).

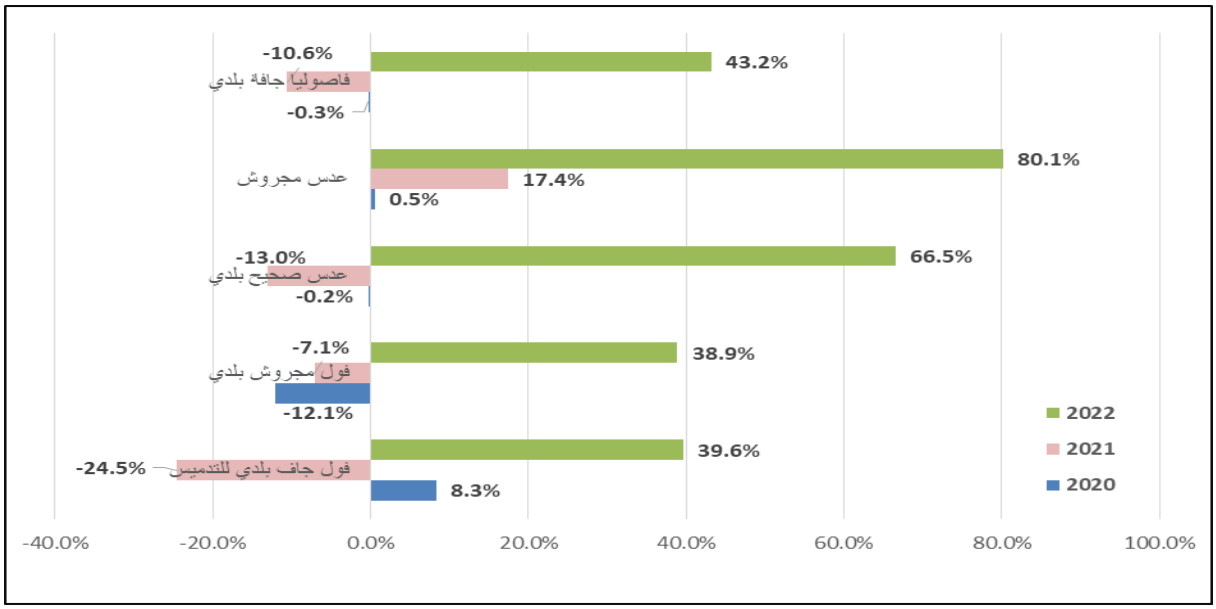

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير ٢٠٢٣.

شكل رقم (٢-١٢)

معدل التضخم السنوي لأهم سلع مجموعة البقوليات خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

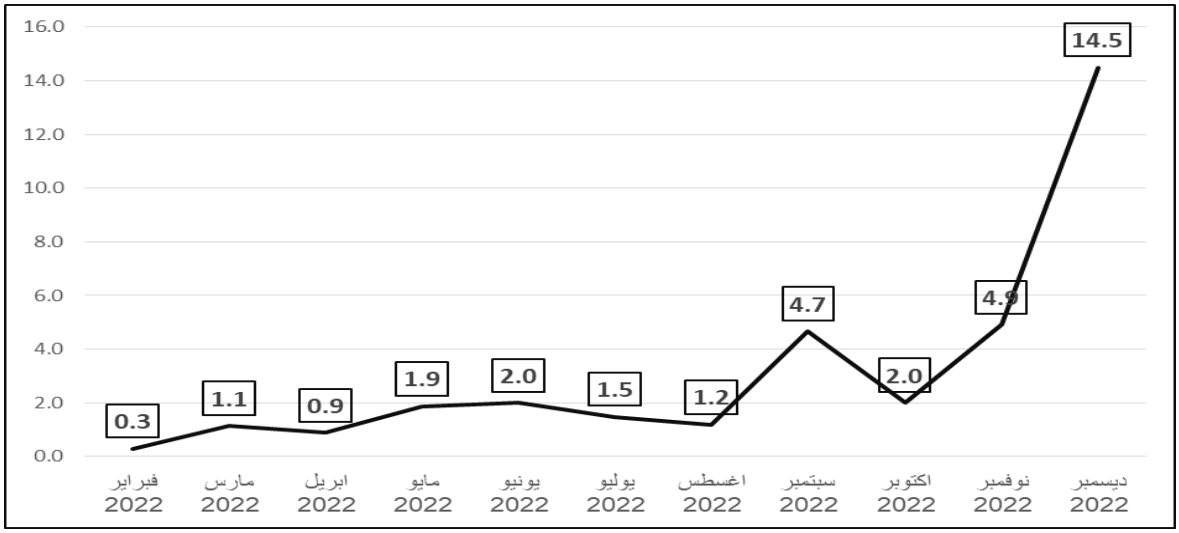

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-١٣)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الفول الجاف البلدي خلال العام ٢٠٢٢

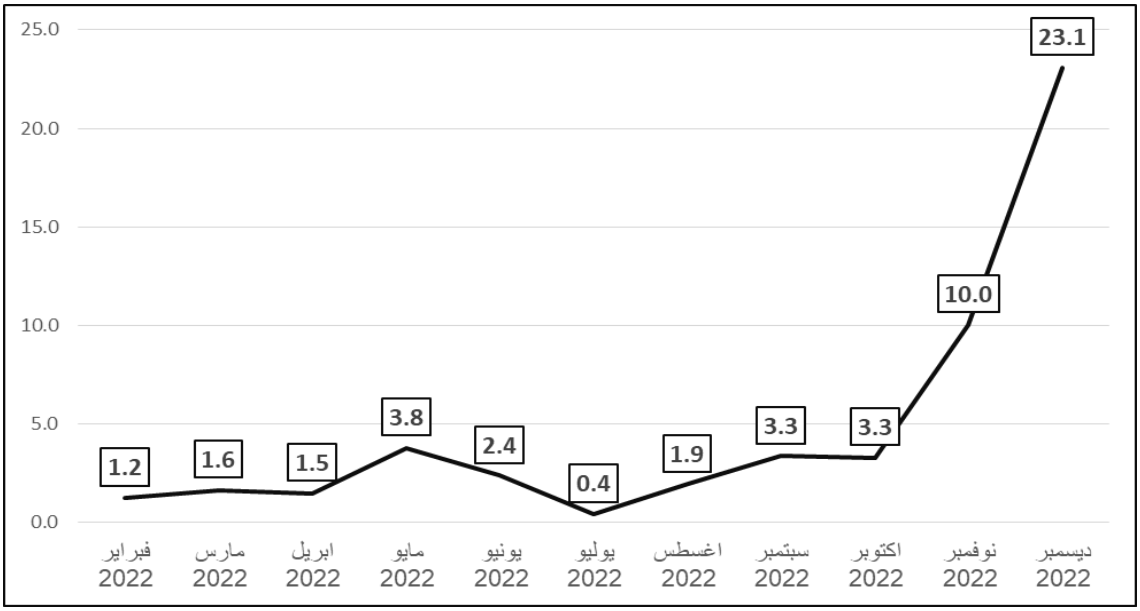

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-١٤)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار العدس البلدي خلال العام ٢٠٢٢

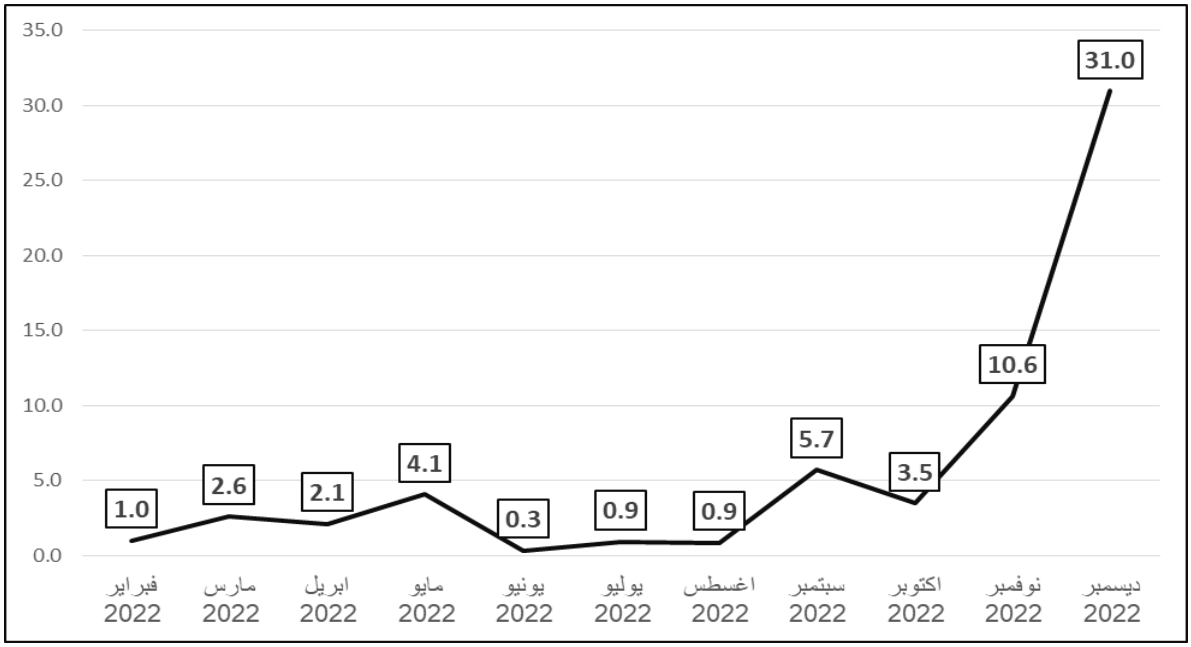

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-١٥)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار العدس المجروش خلال العام ٢٠٢٢

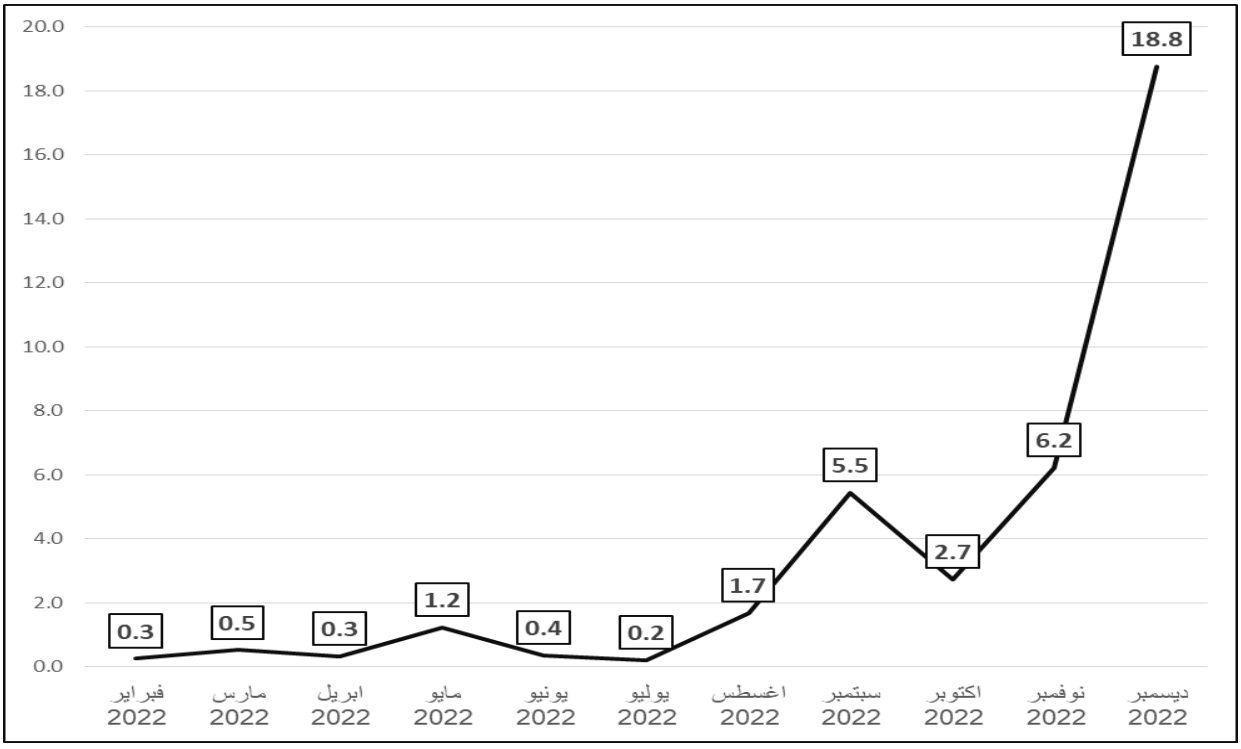

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-١٦)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الفاصوليا البلدي خلال العام ٢٠٢٢

٢-٤-٣ معدلات التضخم لمجموعة منتجات الألبان:

تزايدت معدلات التضخم لكل من الجبن النستو، والمسلى الجاموسي، والزبدة البقري المستوردة، والجبن القريش خلال عام ٢٠٢١ مقارنةً بأسعارها عام ٢٠٢٠ بنسب بلغت ٤٥,٩%، ٢٦,٦%، ١٥,١%، ١٠,٣% على الترتيب. بينما تراجعت أسعار بقية منتجات مجموعة الألبان خلال عام ٢٠٢١. وخلال عام ٢٠٢٢ تزايدت أسعار جميع منتجات مجموعة الألبان بمعدلات مرتفعة بلغت أقصاها للأجبان، والزبدة كما يتضح من الشكل رقم (٢-١٧). وتوضح الأشكال من (٢-١٨) إلى (٢-٢٥) تطور معدلات التضخم الشهرية لبعض منتجات هذه المجموعة خلال العام ٢٠٢٢، حيث تبين أن أعلى معدل للتضخم الشهري سُجل للحليب الطازج بلغ ٨,٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-١٨)، وبلغ للجبن الأبيض ١٢,١% خلال ديسمبر ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-١٩) ، وبلغ للجبن الرومي، والنستو، والجبن القريش ١٠,٨%،٩%،٨,٥% خلال شهر ديسمبر٢٠٢٢ أشكال (٢-٢٠)،(٢-٢١)،(٢-٢٢)، وبلغ للمسلى الجاموسي ٥% خلال سبتمبر٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٢٣)، وللزبد البلدي والمستوردة ٧,٣%، ٨,٨% خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ أشكال (٢-٢٤)، (٢-٢٥).

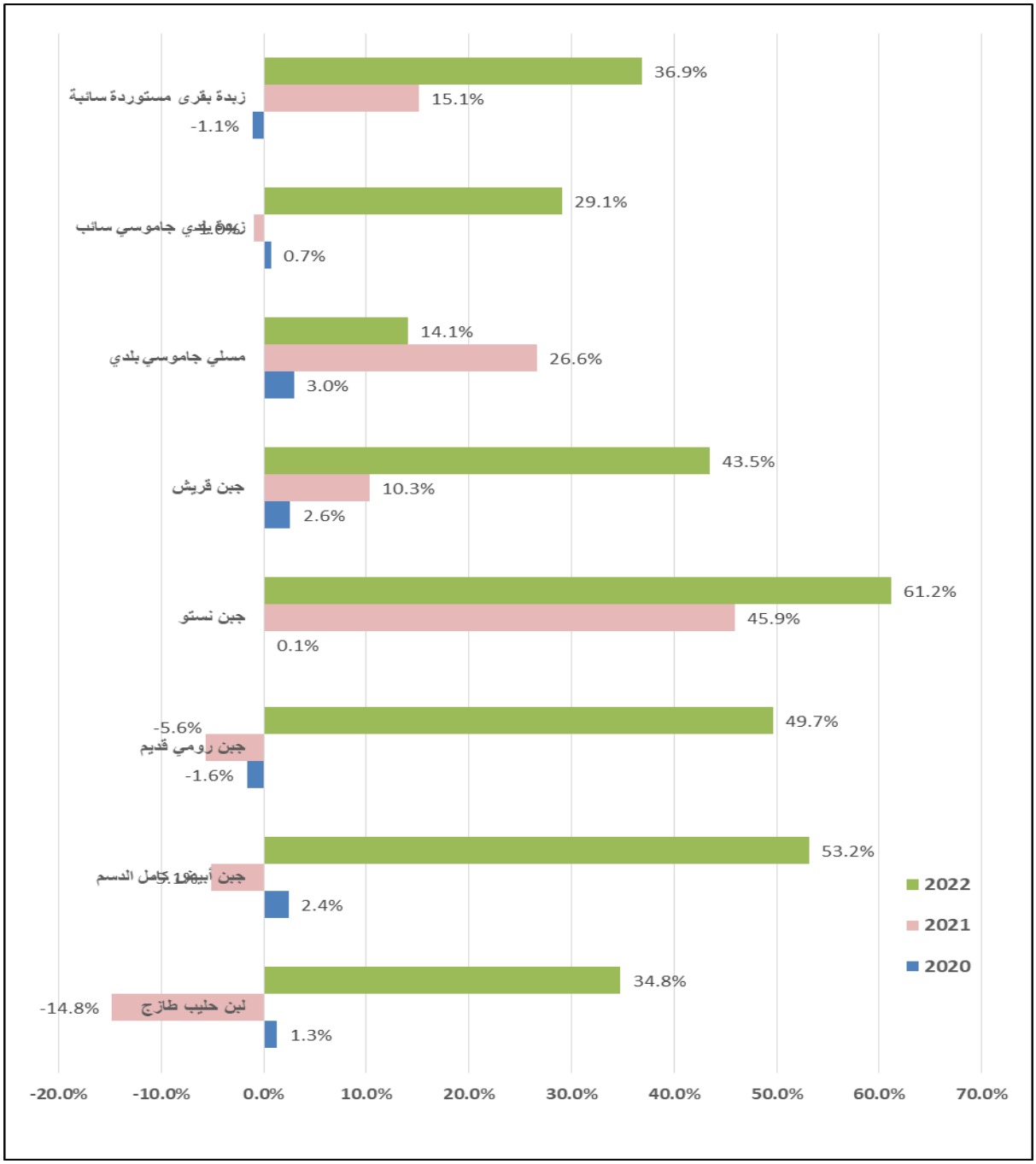

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير ٢٠٢٣.

شكل رقم (٢-١٧)

معدل التضخم السنوي لأهم سلع مجموعة الألبان خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

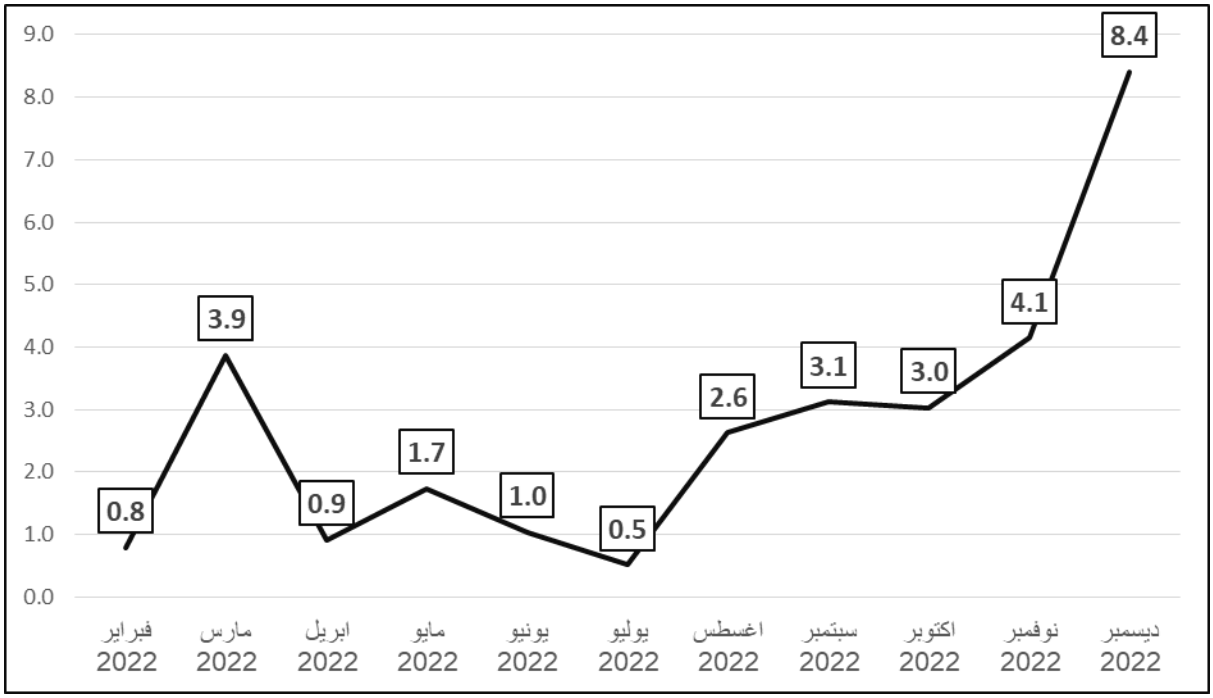

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-١٨)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار اللبن الحليب الطازج خلال العام ٢٠٢٢

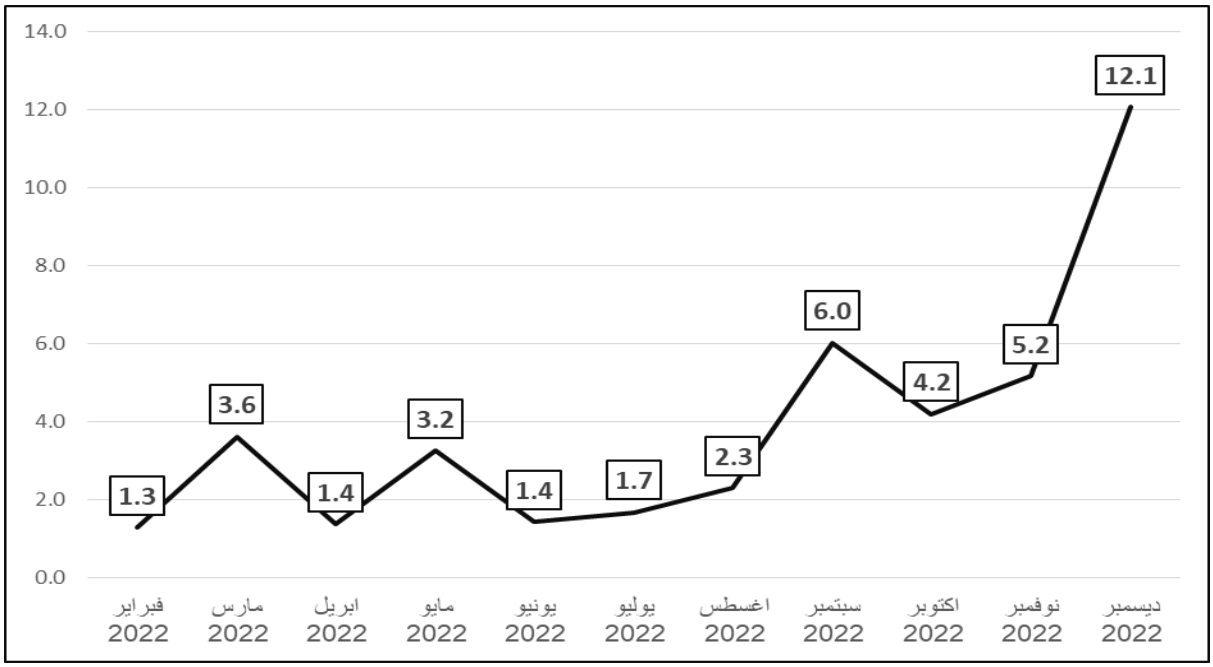

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-١٩)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الجبن الأبيض خلال العام ٢٠٢٢

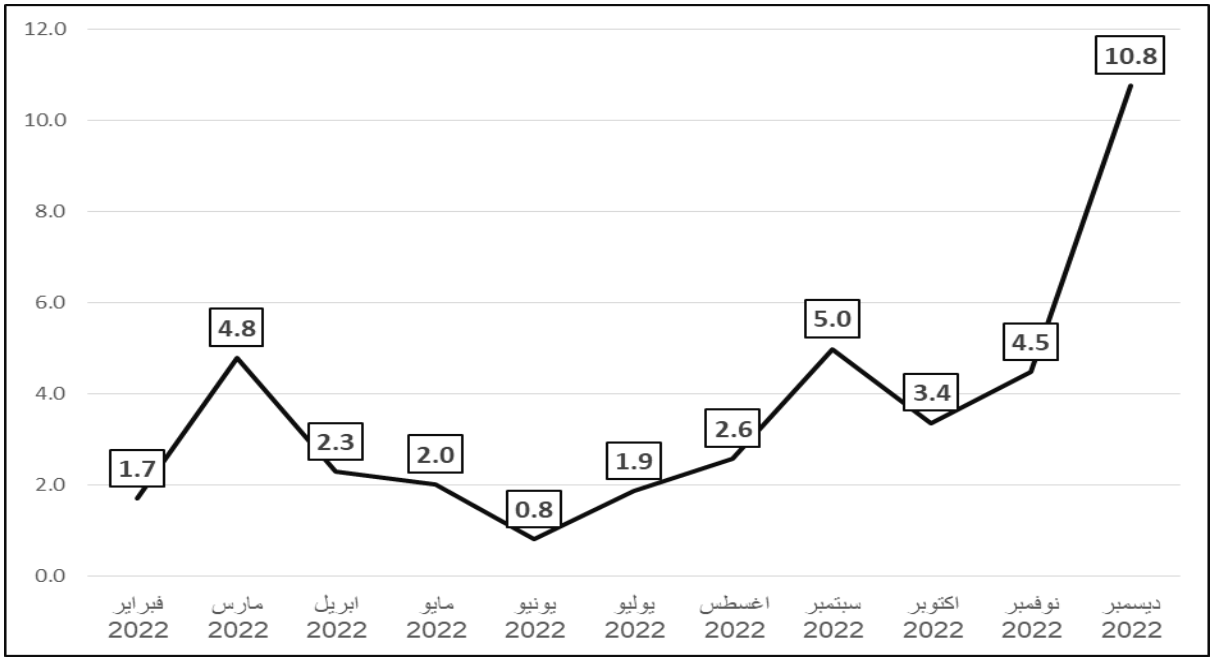

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٢٠)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الجبن الرومي القديم خلال العام ٢٠٢٢

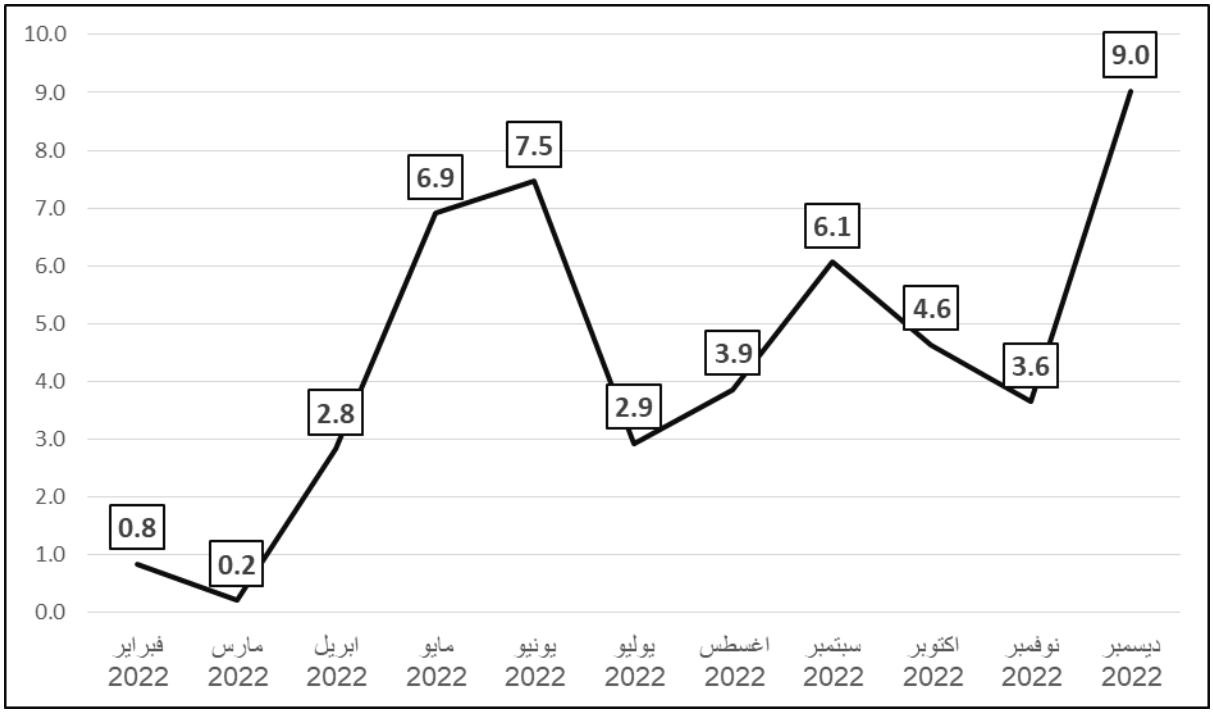

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٢١)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الجبن النستو خلال العام ٢٠٢٢

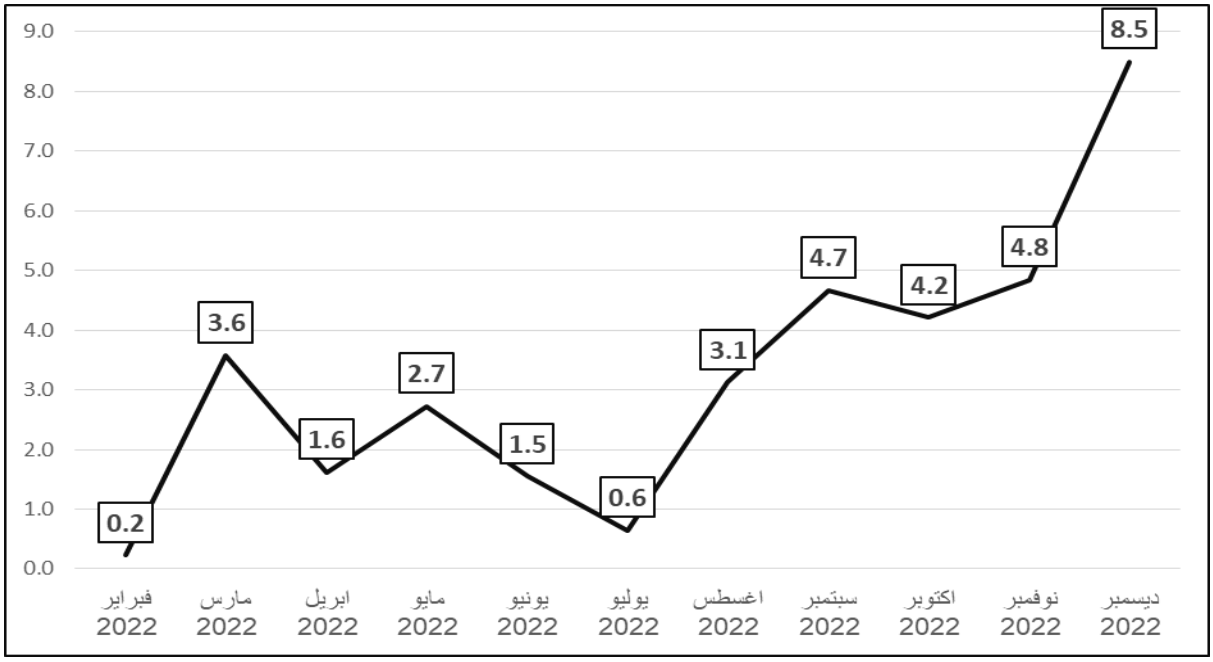

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٢٢)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الجبن القريش خلال العام ٢٠٢٢

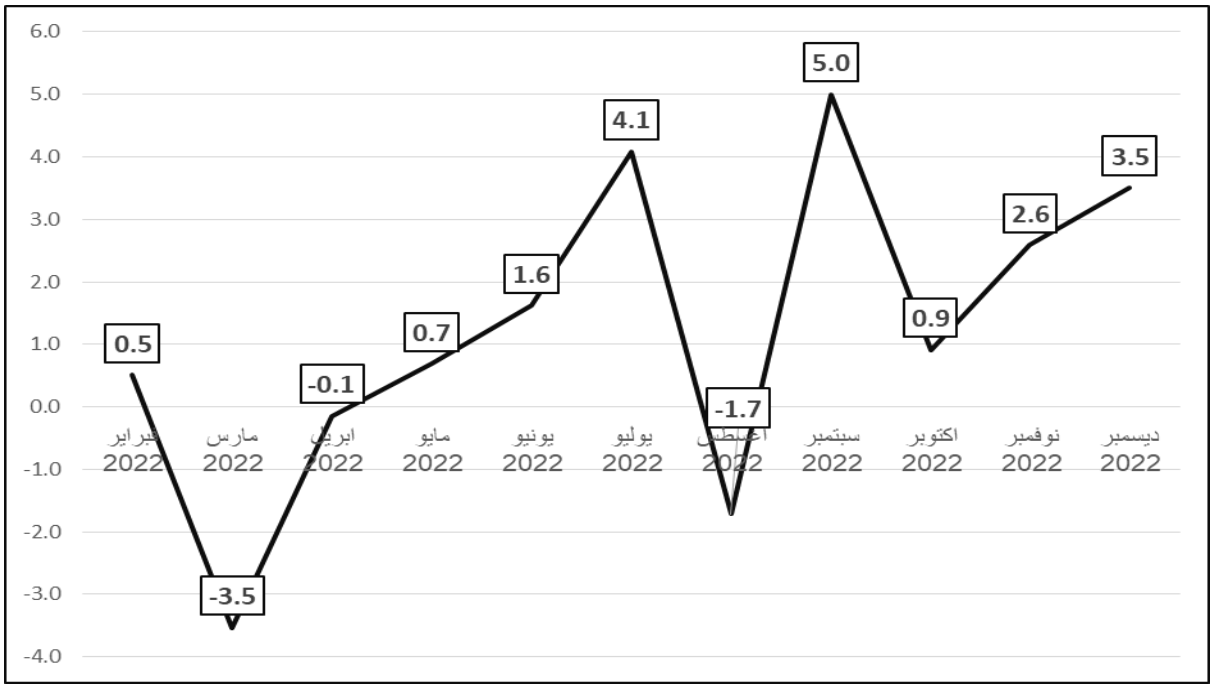

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٢٣)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار المسلى الجاموسي خلال العام ٢٠٢٢

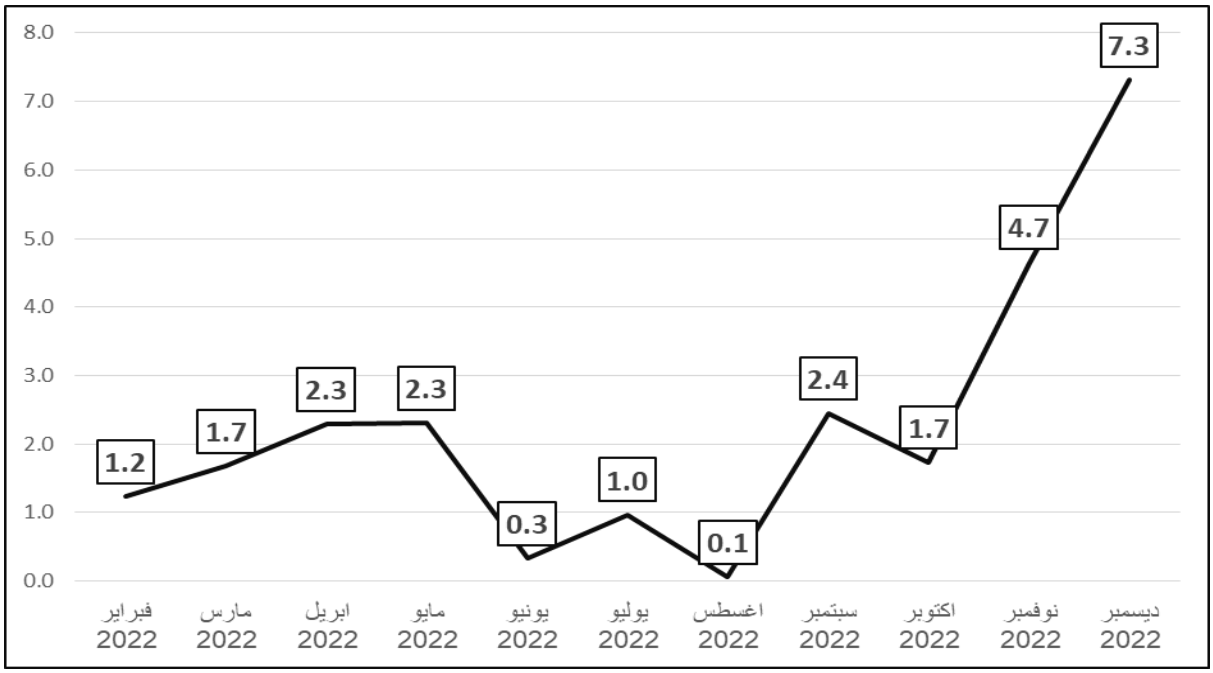

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٢٤)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الزبدة البلدي الجاموسي خلال العام ٢٠٢٢

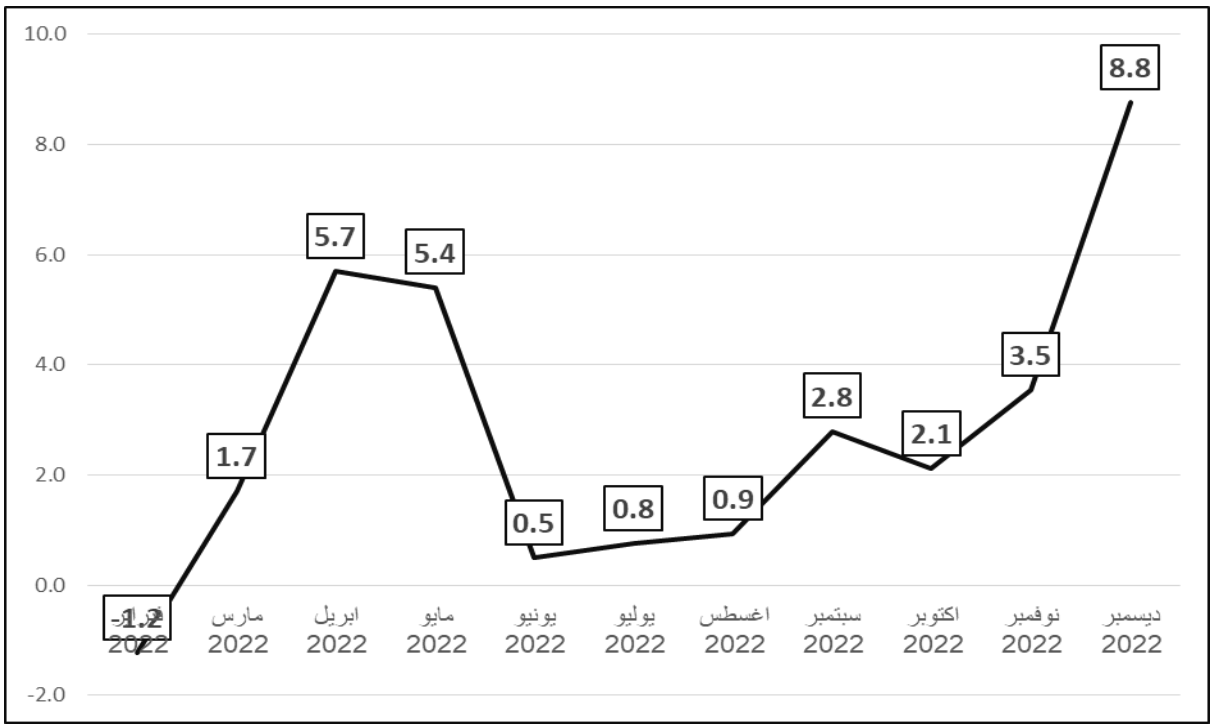

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٢٥)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الزبدة البقري المستوردة خلال العام ٢٠٢٢

٢-٤-٤ معدلات التضخم لمجموعة منتجات اللحوم الحمراء والبيضاء:

تزايدت معدلات التضخم لمعظم منتجات **اللحوم الحمراء** خلال الفترة ٢٠٢٠- ٢٠٢٢ بنسب متفاوتة بلغت أقصاها عام ٢٠٢٢ لكل من اللحوم المستوردة نحو ٣٦%، اللحوم البقري والجاموسي بنحو ٢٢,٢%، وترجع زيادة أسعار اللحوم الحمراء للعديد من الأسباب منها: ارتفاع أسعار الأعلاف المصنعة والمنزرعة مع ضعف نمو الأعلاف المنزرعة بسبب برودة الطقس، وارتباك حركة استيراد اللحوم من الخارج بسبب تداعيات وباء كورونا، والتوترات السياسية لبعض الدول، مع ارتفاع أسعار معظم المنتجات الغذائية عالميًا نتيجة للتغيرات المناخية السيئة، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة نقل اللحوم وارتفاع رسوم الجمارك لمستلزمات الأعلاف. شكل رقم (٢-٢٦)، وتوضح الأشكال من (٢-٢٧) إلى (٢-٣٠) تذبذب معدلات التضخم الشهرية لبعض منتجات هذه المجموعة خلال عام ٢٠٢٢، إلا أن أعلى قيمة للتضخم سجلت خلال مارس ٢٠٢٢ لمعظم منتجات هذه المجموعة.

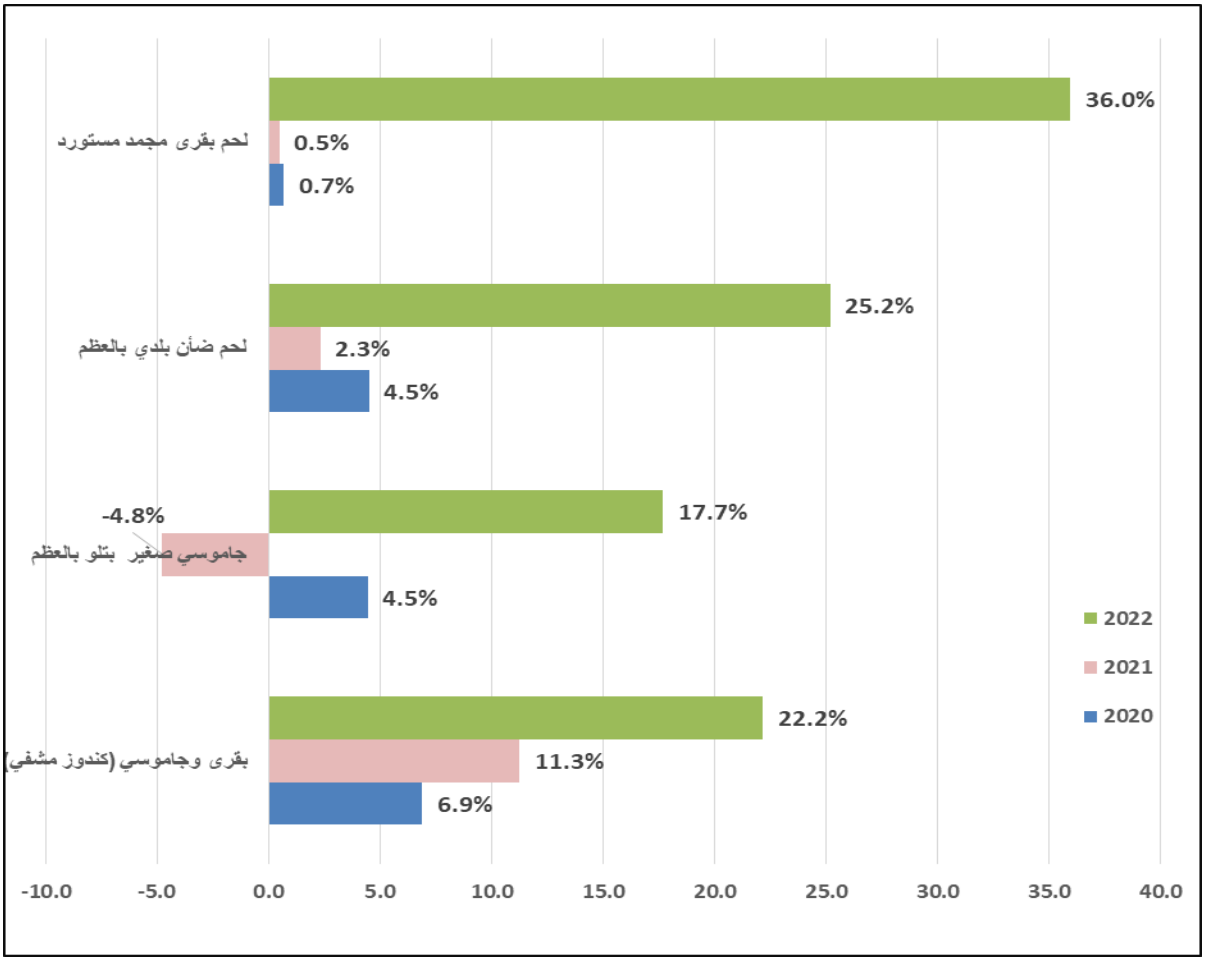

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير ٢٠٢٣.

شكل رقم (٢-٢٦)

معدل التضخم السنوي لمنتجات اللحوم الحمراء خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

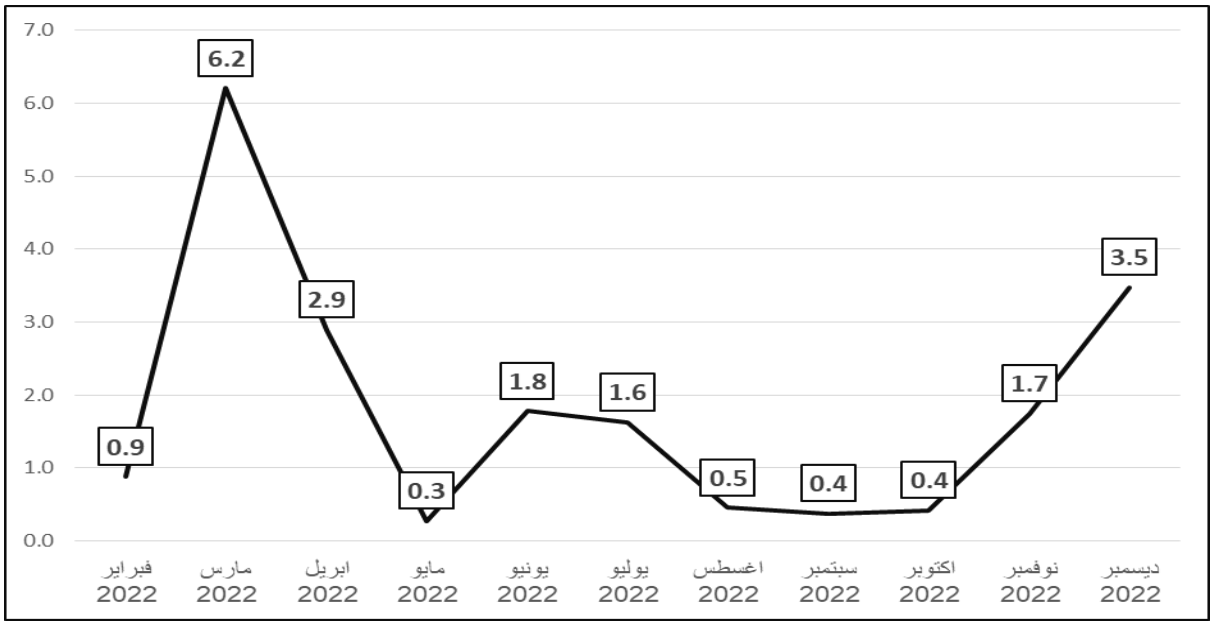

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٢٧)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار اللحوم البقري والجاموسي خلال العام ٢٠٢٢

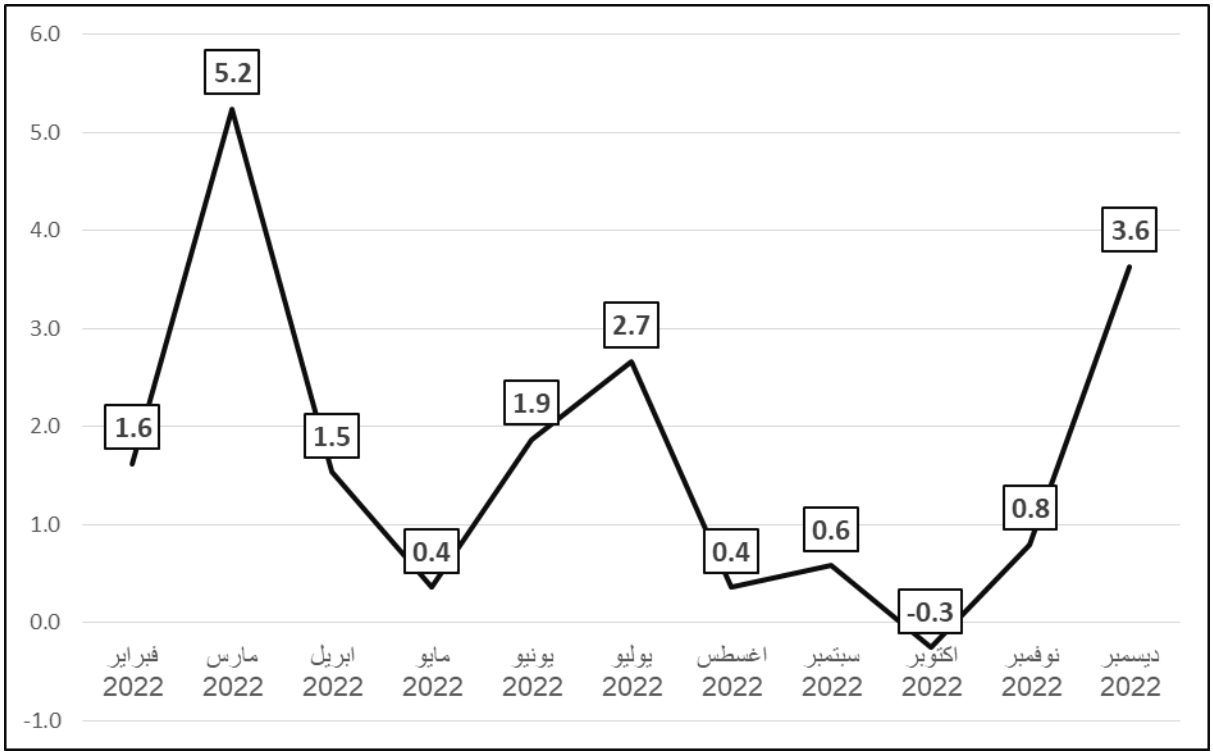

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٢٨)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار اللحوم الجاموسي البتلو خلال العام ٢٠٢٢

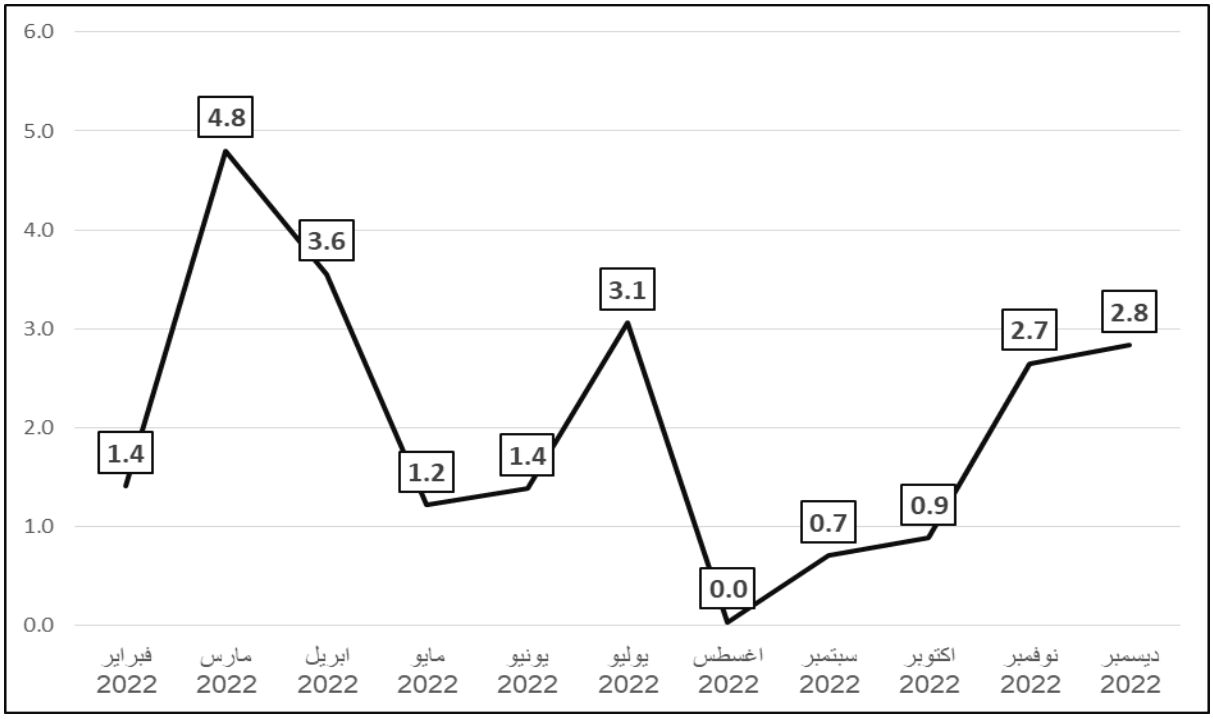

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٢٩)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار اللحم الضأن البلدي خلال العام ٢٠٢٢

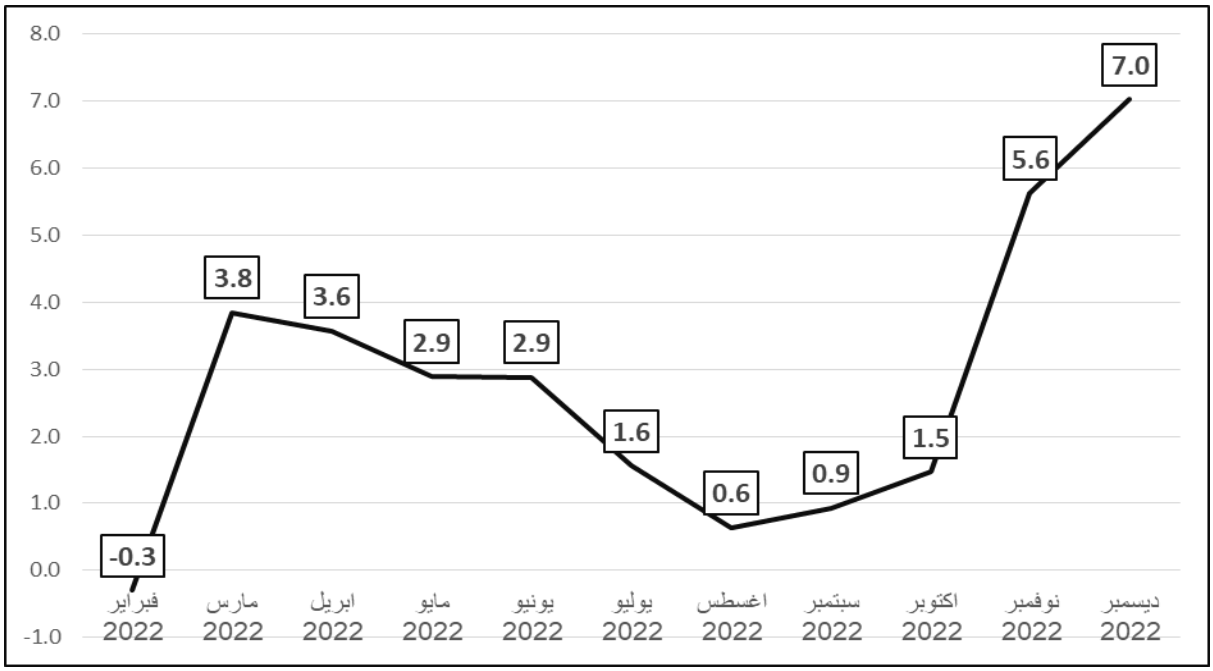

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٣٠)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار اللحم البقري المستورد خلال العام ٢٠٢٢

وتزايدت معدلات التضخم في أسعار **اللحوم البيضاء** وخاصةً الدواجن، والتي بلغت ٥٢,٨% لدجاج المزارع، ٣٩,٤% للدجاج البلدي، ٣٦,٤% للدجاج الأبيض المذبوح المجمد المحلي، وبلغت ٦٦,٧% للبيض، ويرجع ذلك لعدم توافر الأعلاف (الذرة وفول الصويا) المحتجزة بالموانئ بسبب عدم توافر الإفراجات البنكية لها، فضلًا عن ارتفاع أسعار الوقود والشحن المتأثرة بالأحداث العالمية الراهنة. وارتفعت أسعار البيض نتيجة عدة عوامل، أهمها: زيادة تكلفة الإنتاج عقب ارتفاع سعر الأعلاف عالميًا، سواء ذرة أو صويا، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، علاوة على ارتباك سلاسل الإمداد العالمية بسبب استمرار تأثر الصين بفيروس كورونا المستجد، وتضاعف أسعار الشحن، ويوضح الشكل رقم (٢-٣١) معدلات التضخم لمنتجات اللحوم البيضاء، بينما توضح الأشكال من (٢-٣٢) إلى (٢-٣٥) تذبذب معدلات التضخم الشهرية لبعض منتجات هذه المجموعة خلال عام ٢٠٢٢، والتي سجلت أعلى قيمة لها خلال ديسمبر ٢٠٢٢ حيث سجلت أعلى قيمة للتضخم الشهري في أسعار الدجاج البلدي نحو ٦,٥% خلال ديسمبر ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٣٢)، ولدجاج المزارع نحو ١٣,٣% خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٣٣) وللدجاج المذبوح نحو ٦% خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٣٤) وللبيض نحو ١١,٢% خلال يوليو ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٣٥)

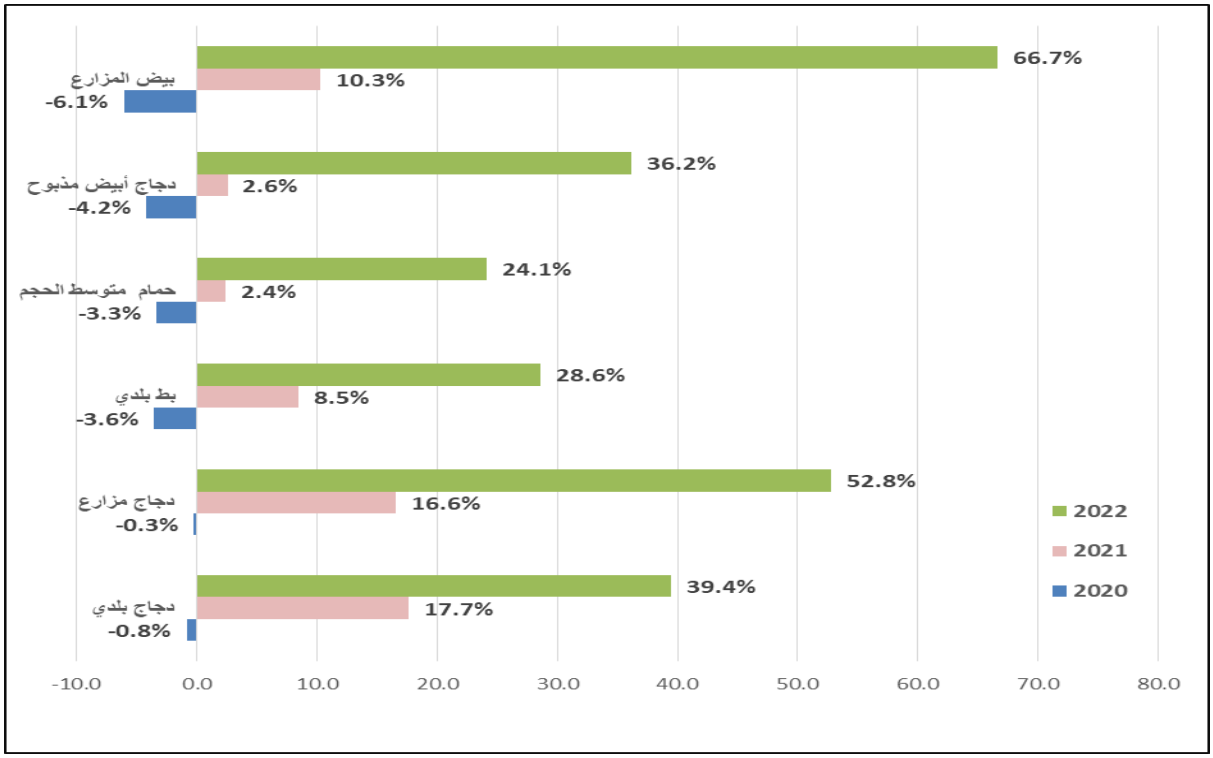

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير ٢٠٢٣.

شكل رقم (٢-٣١)

معدل التضخم السنوي لمنتجات اللحوم البيضاء خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

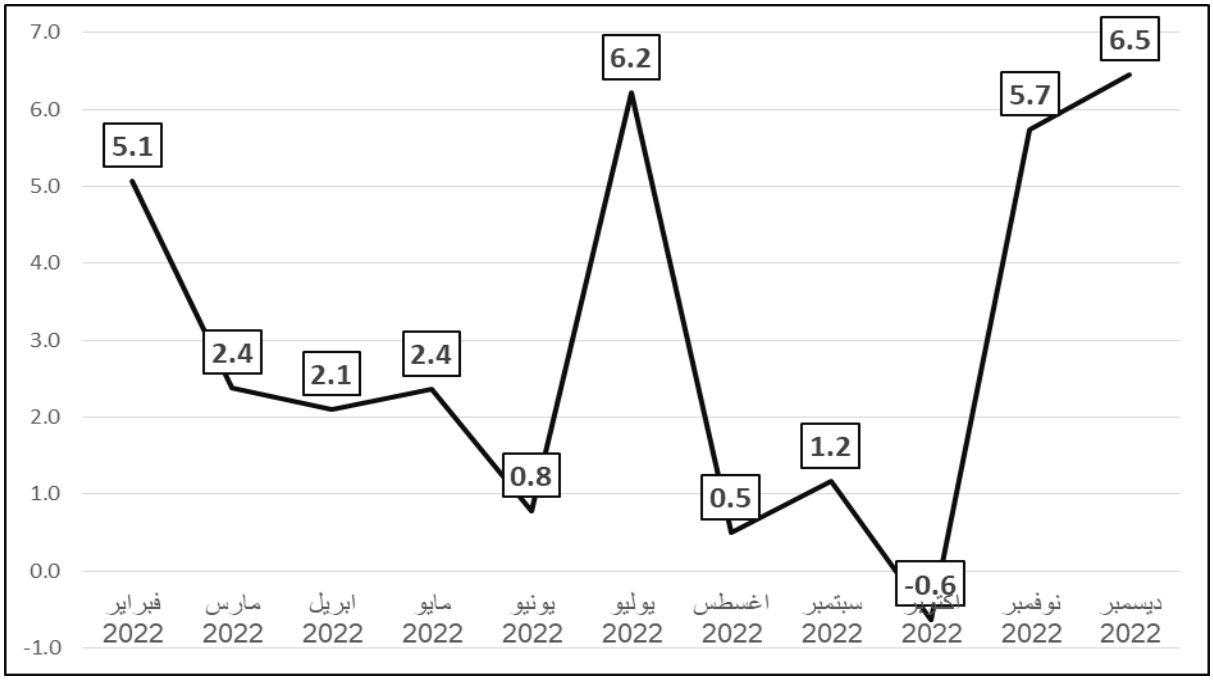

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٣٢)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الدجاج البلدي خلال العام ٢٠٢٢

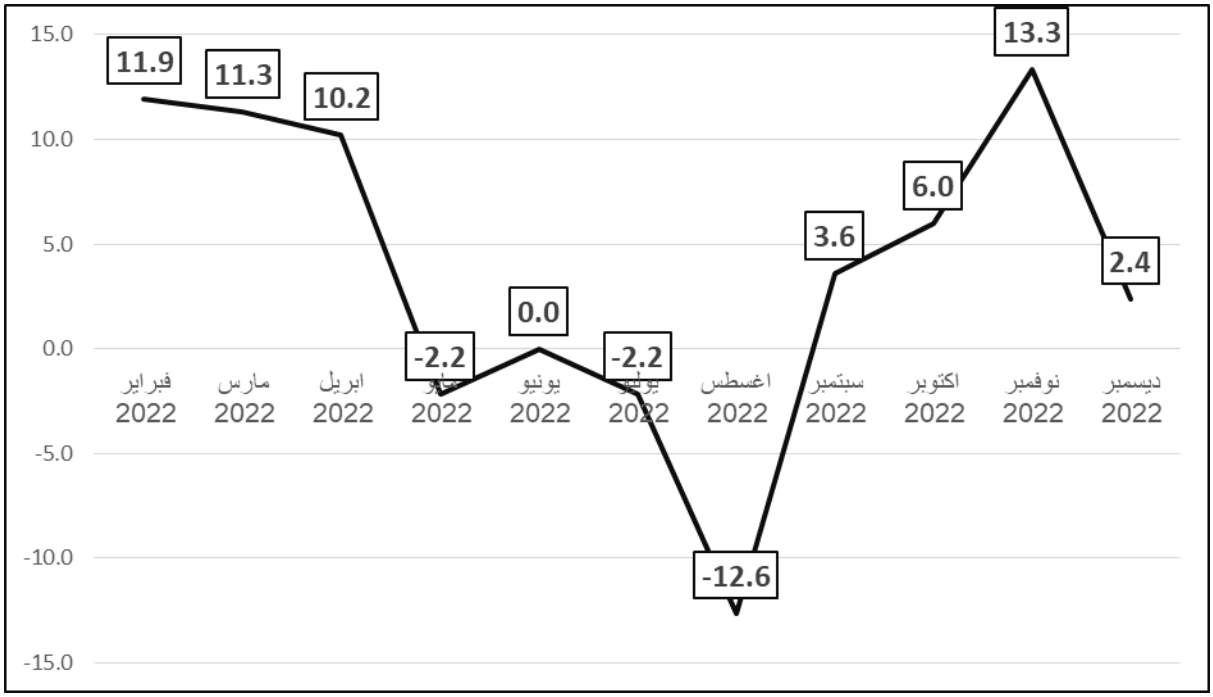

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٣٣)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار دجاج المزارع خلال العام ٢٠٢٢

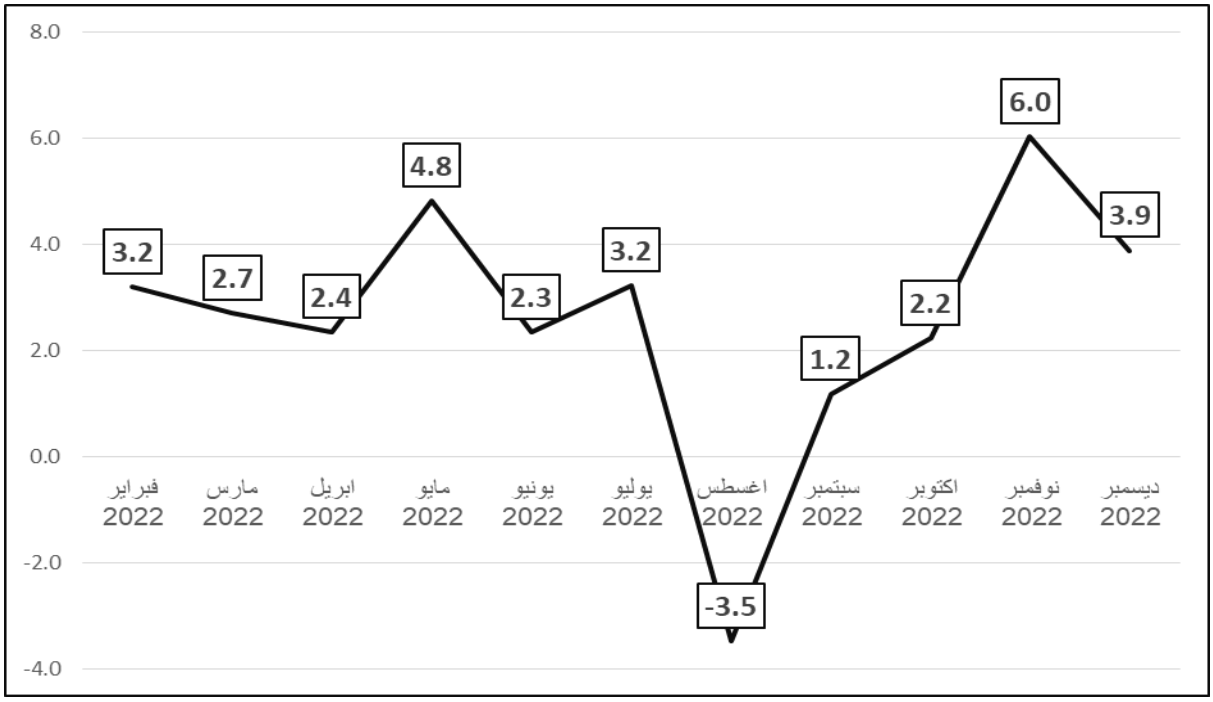

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٣٤)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الدجاج المذبوح محليًا خلال العام ٢٠٢٢

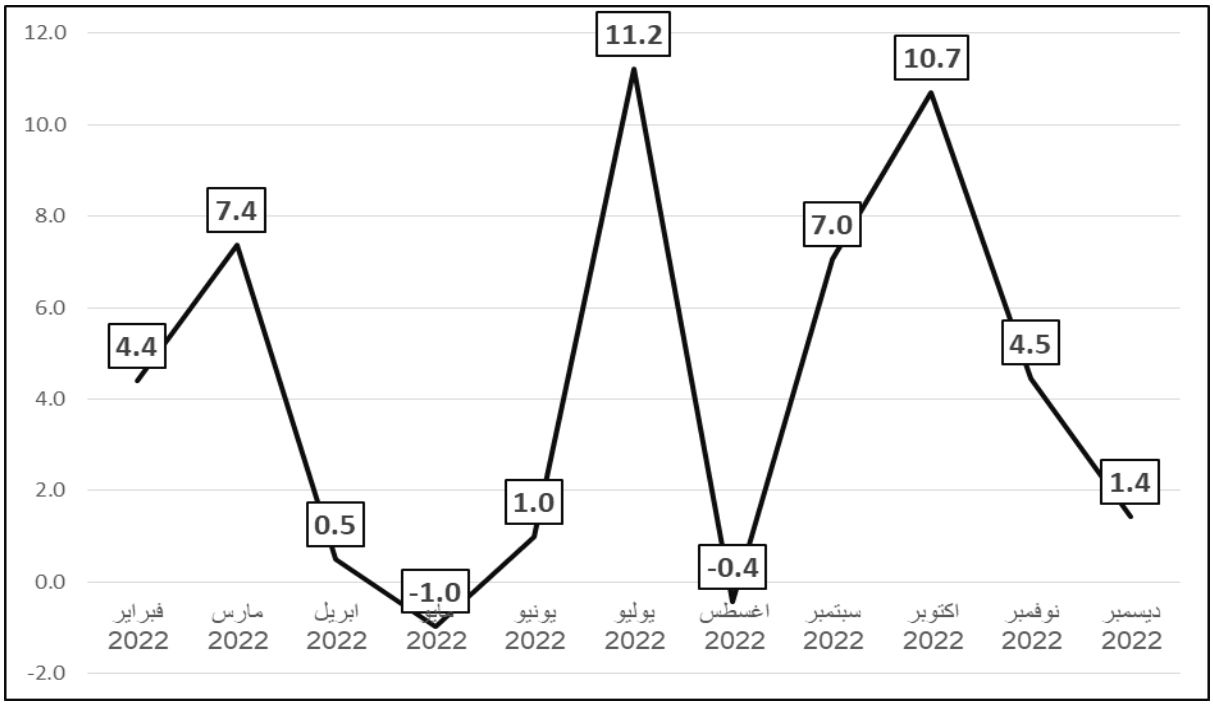

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٣٥)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار البيض خلال العام ٢٠٢٢

٢-٤-٥ معدلات التضخم لمجموعة منتجات الأسماك:

ارتفعت معدلات التضخم في أسعار الأسماك التي بلغت ٤٥,٤% للسمك البلطي، بسبب أزمة الدولار التي أثرت على أسعار الأعلاف الذي يتم استيراد كميات كبيرة منه من الخارج، ولسمك الماكريل بنسبة ٤٤,٥%، كما تزايد معدل التضخم لبقية الأنواع بنسب متفاوتة خلال الفترة ٢٠٢٠- ٢٠٢٢، شكل رقم (٢-٣٦) وتوضح الأشكال من (٢-٣٧) إلى (٢-٣٩) تطور معدلات التضخم الشهرية لبعض منتجات هذه المجموعة خلال عام ٢٠٢٢، والتي بلغت أقصاها خلال شهر أبريل ٢٠٢٢ نحو ١٦,٢% للسمك البلطي شكل رقم (٢-٣٧)، ونحو ٨,٩% للسمك البوري شكل رقم (٢-٣٨) ونحو ٦,٨% لسمك الماكريل شكل رقم (٢-٣٩).

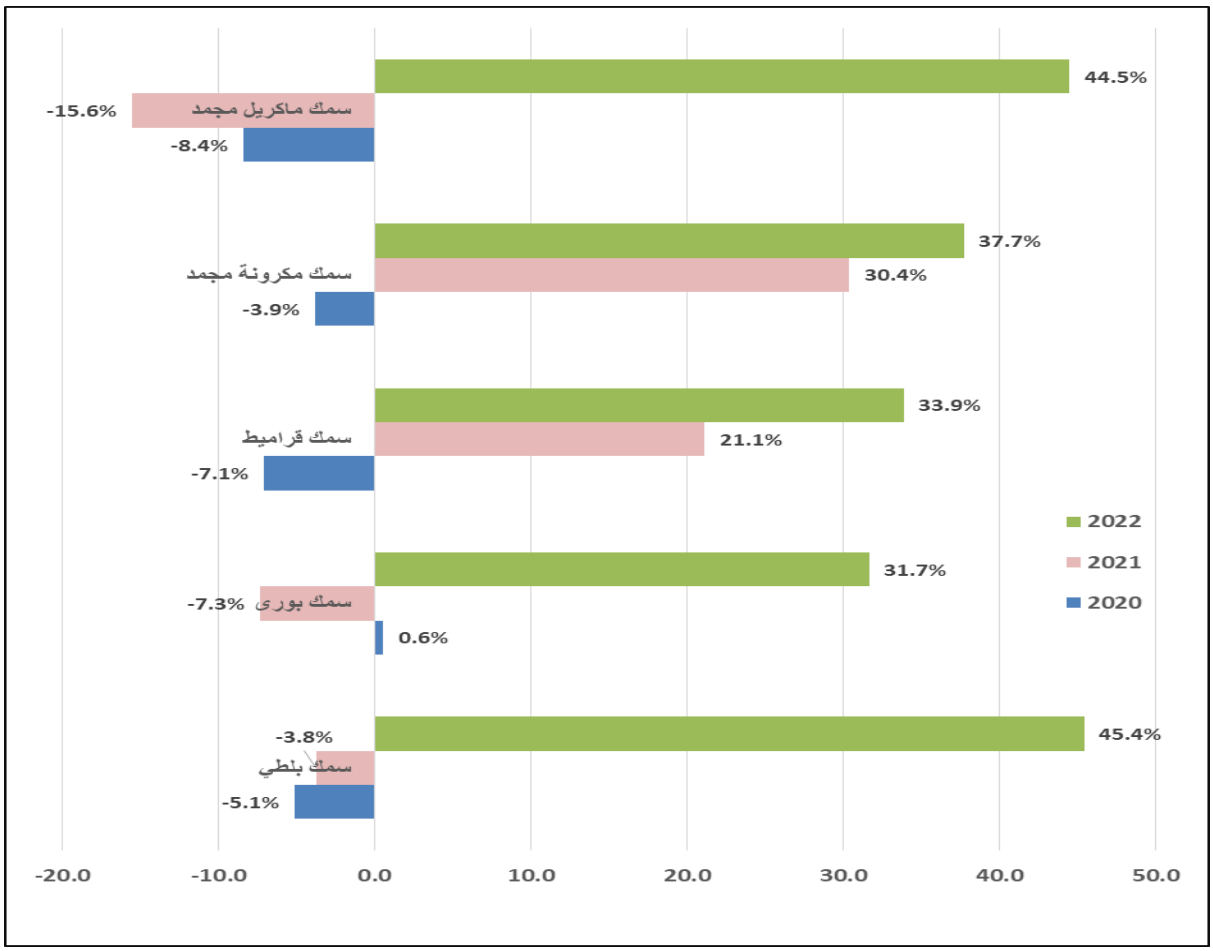

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير ٢٠٢٣.

شكل رقم (٢-٣٦)

معدل التضخم السنوي لمنتجات الأسماك خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

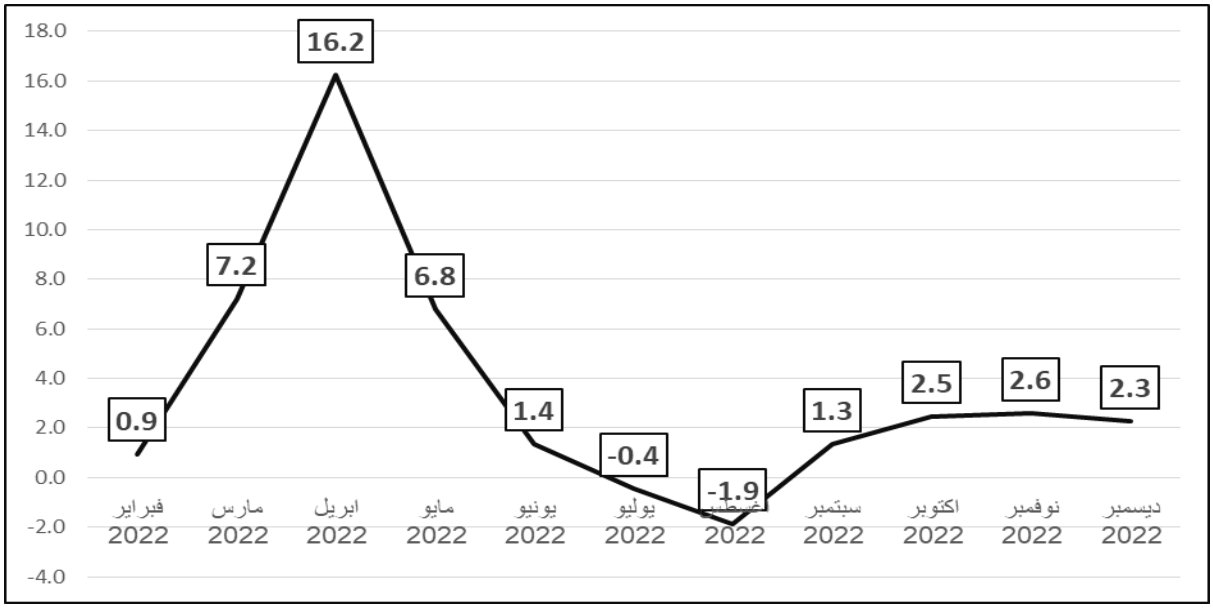

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٣٧)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار السمك البلطي خلال العام ٢٠٢٢

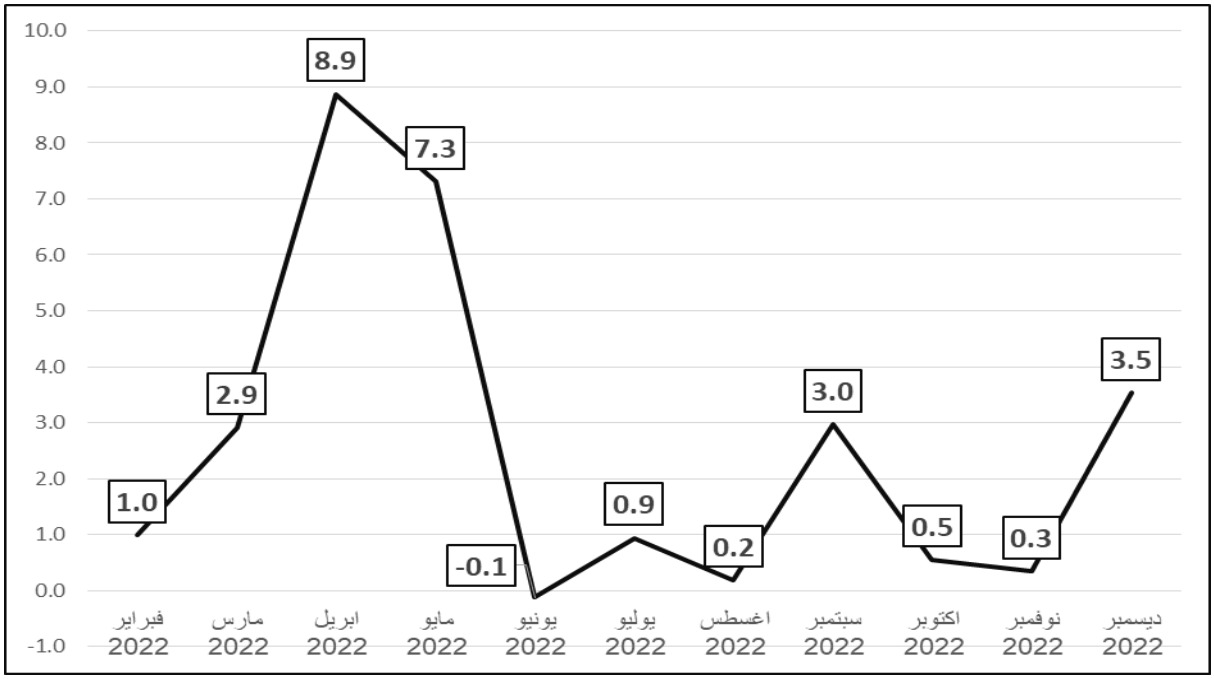

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٣٨)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار السمك البوري خلال العام ٢٠٢٢

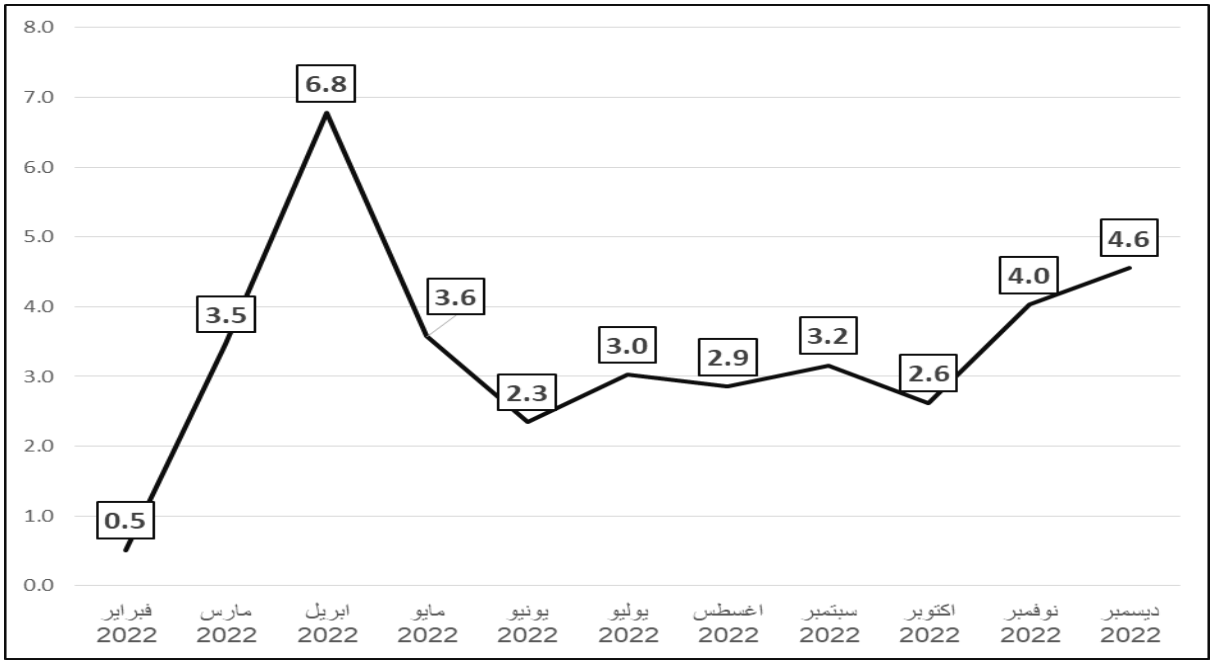

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٣٩)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار سمك الماكريل خلال العام ٢٠٢٢

٢-٤-٦ معدلات التضخم لمجموعة منتجات الخضروات والفاكهة الطازجة:

تزايدت معدلات التضخم في أسعار الخضروات والفاكهة، بنسب متفاوتة فقد بلغت ٨٣% للطماطم خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بأسعارها عام ٢٠٢١، ونحو ٥٧,٥% للباذنجان الرومي، ٣٨,٥% للفلفل الأخضر الرومي، ٣٤,٦% للفاصوليا الخضراء، ويعزى ارتفاع أسعار منتجات هذه المجموعة للعديد من الأسباب منها، زيادة تكاليف الإنتاج، والعبء المالي بداية من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والتقاوي والمبيدات، وهامش ربح المزارع، وارتفاع تكلفة العديد من الحلقات التسويقية من المزرعة إلى المستهلك النهائي، ويوضح الشكل رقم (٢-٤٠) معدلات التضخم في أسعار أهم منتجات الخضر والفاكهة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، بينما توضح الأشكال من (٢-٤١) إلى (٢-٤٨) تطور التضخم الشهرية لبعض منتجات هذه المجموعة عام ٢٠٢٢. حيث يلاحظ أن معدل التضخم الشهري بلغ أقصاه لكل من البصل نحو ١٨,٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٤١)، وللطماطم ١٣٣,٤% خلال أبريل ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٤٢) ونحو ٥٣,٦% للفاصوليا الخضراء خلال فبراير ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٤٣) ونحو ١٦,٤% للخيار خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٤٤)، ونحو ٥١% للباذنجان الرومي شكل رقم (٢-٤٥) ونحو ٣٣% للفلفل الرومي خلال شهر أبريل ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٤٦). كما بلغ معدل التضخم الشهري للموز البلدي نحو ١٣,٨% خلال أبريل ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٤٧)، والليمون المالح ٥٧,٨% خلال يونيو ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٤٨).

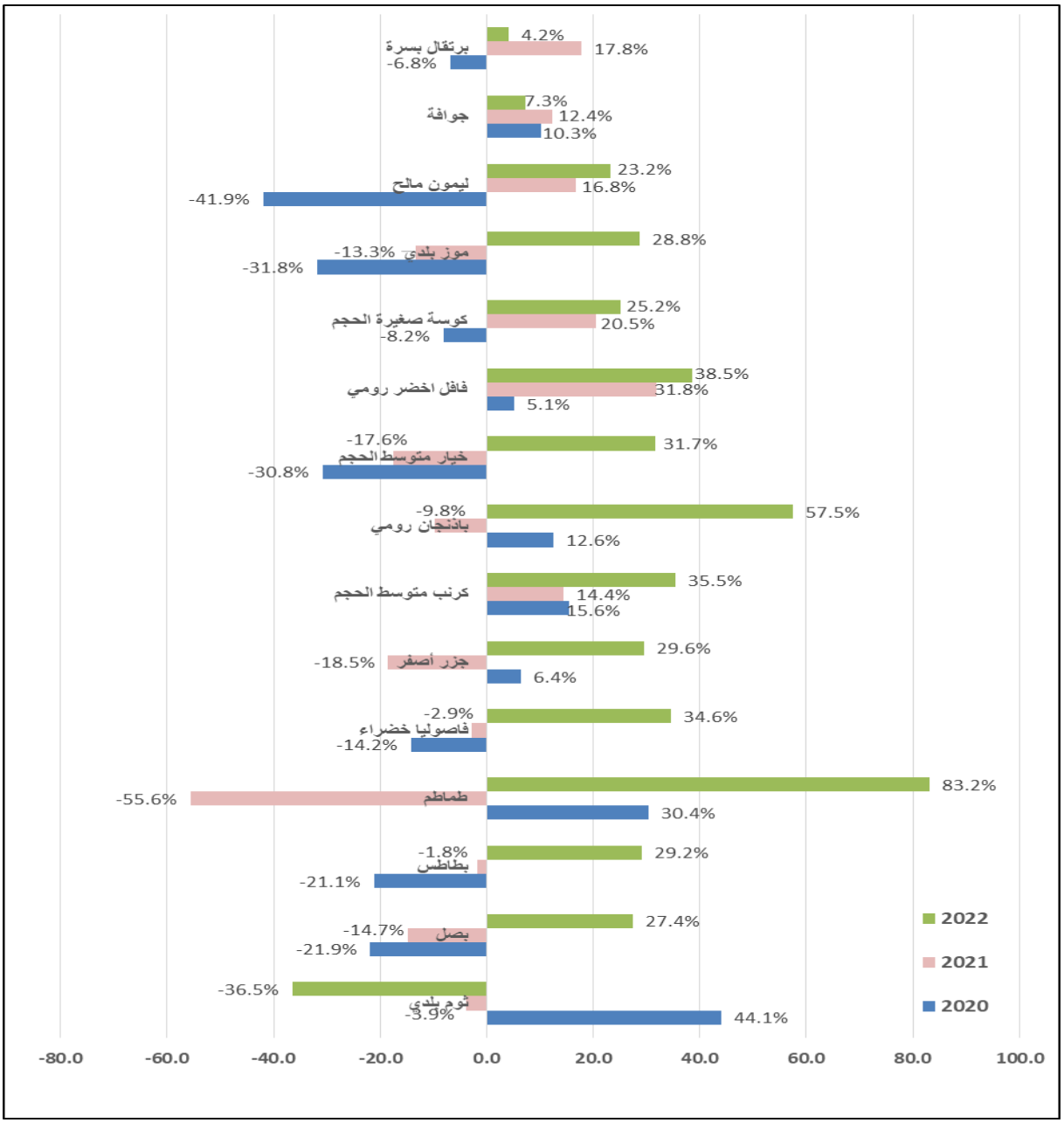

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير ٢٠٢٣.

شكل رقم (٢-٤٠)

معدل التضخم السنوي لمنتجات الخضروات والفاكهة خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

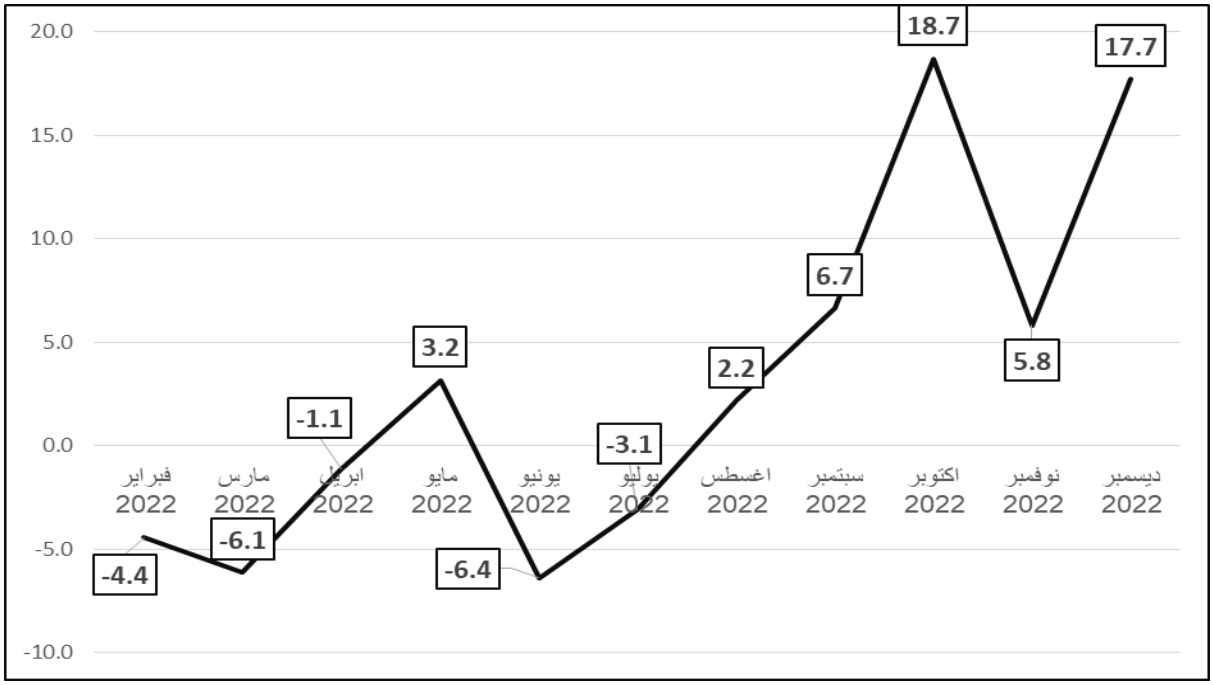

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٤١)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار البصل خلال العام ٢٠٢٢

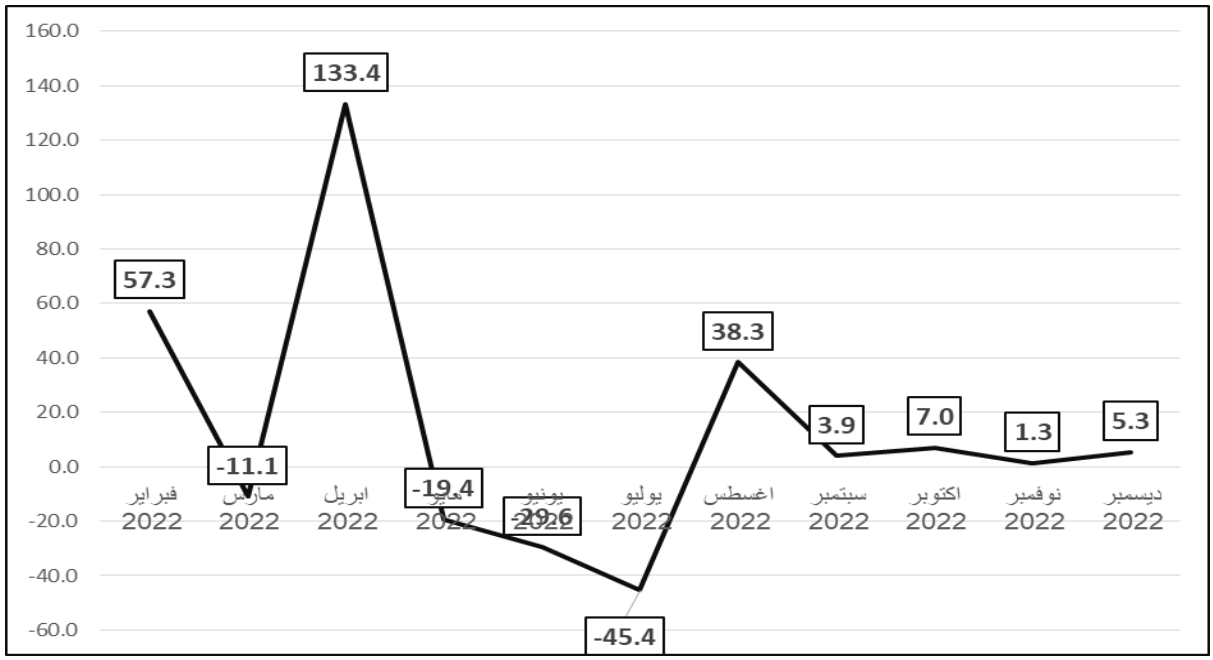

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٤٢)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الطماطم خلال العام ٢٠٢٢

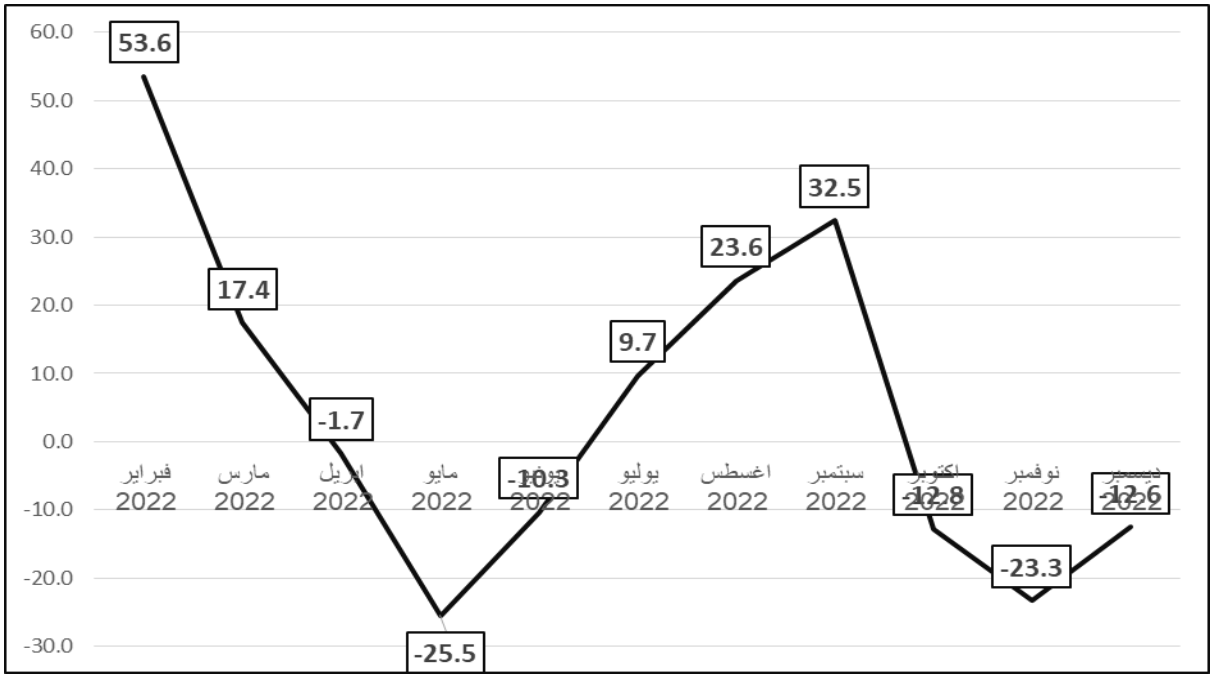

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٤٣)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الفاصوليا الخضراء خلال العام ٢٠٢٢

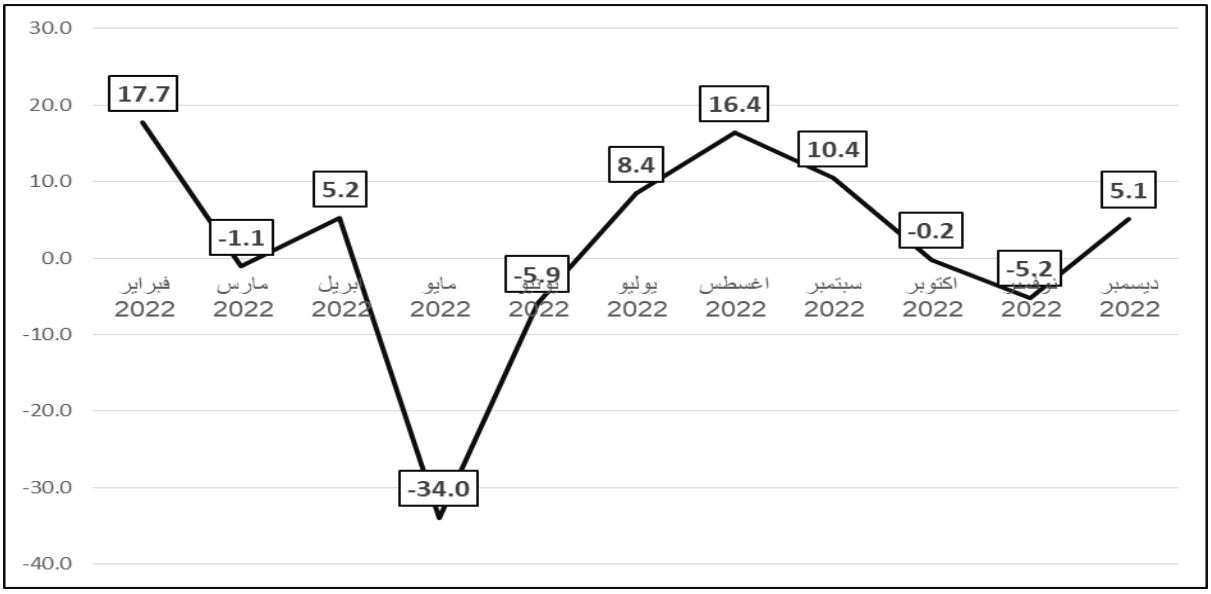

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٤٤)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الخيار خلال العام ٢٠٢٢

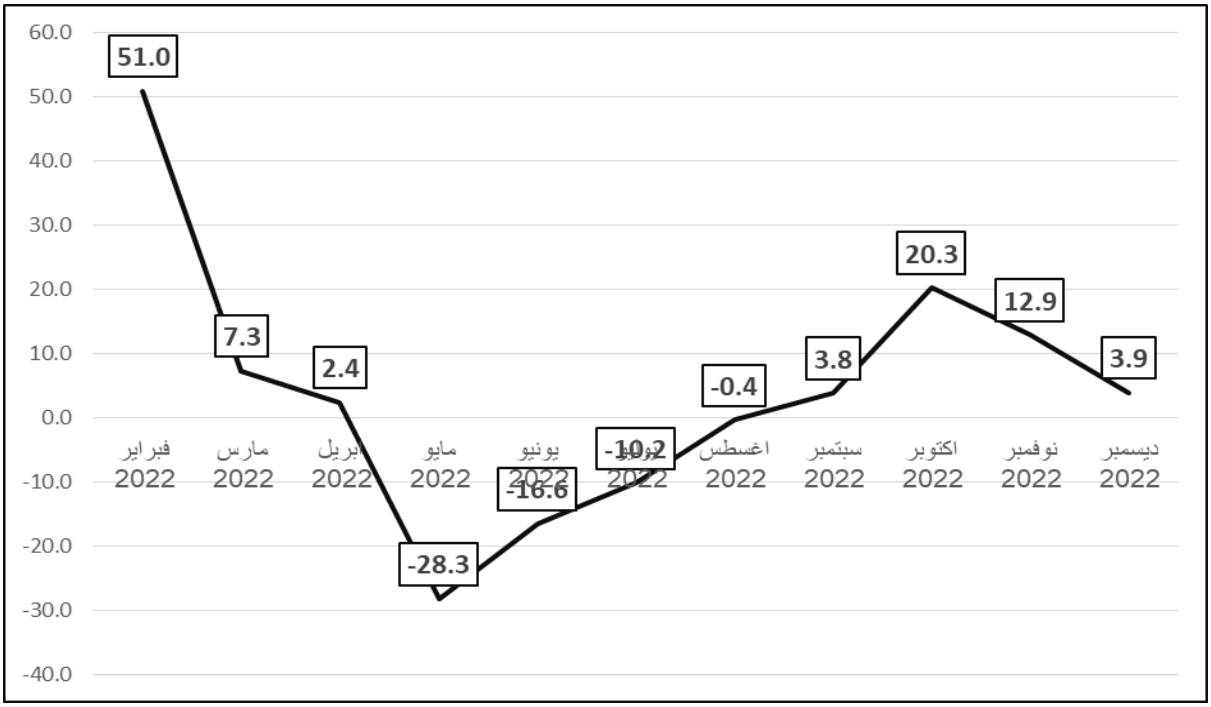

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٤٥)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الباذنجان الرومي خلال العام ٢٠٢٢

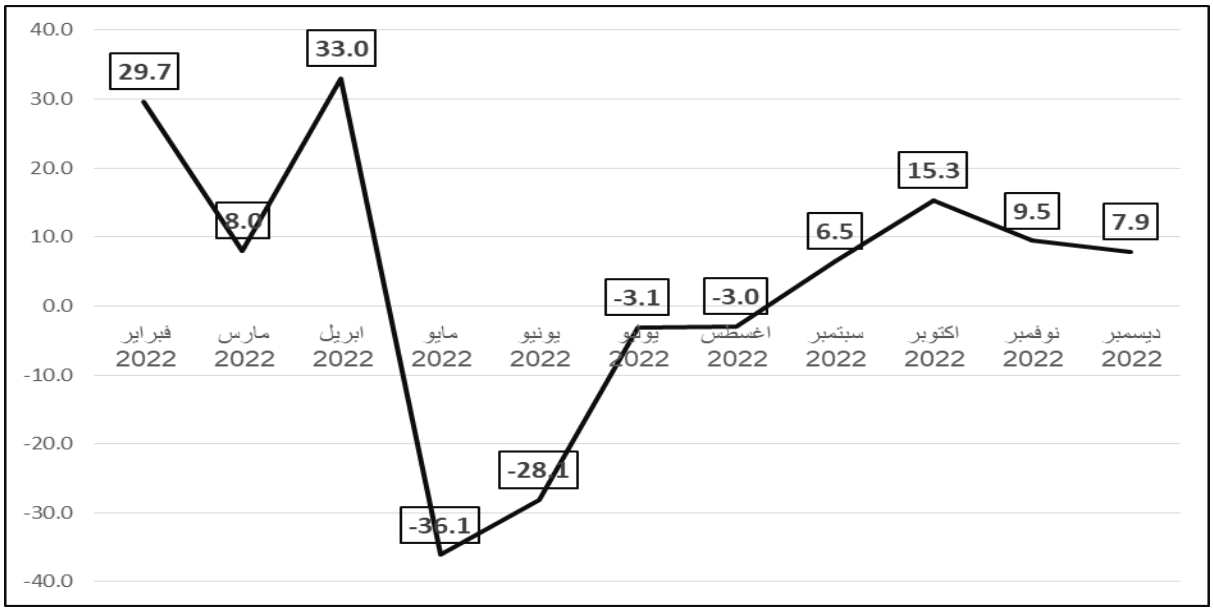

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٤٦)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الفلفل الأخضر الرومي خلال العام ٢٠٢٢

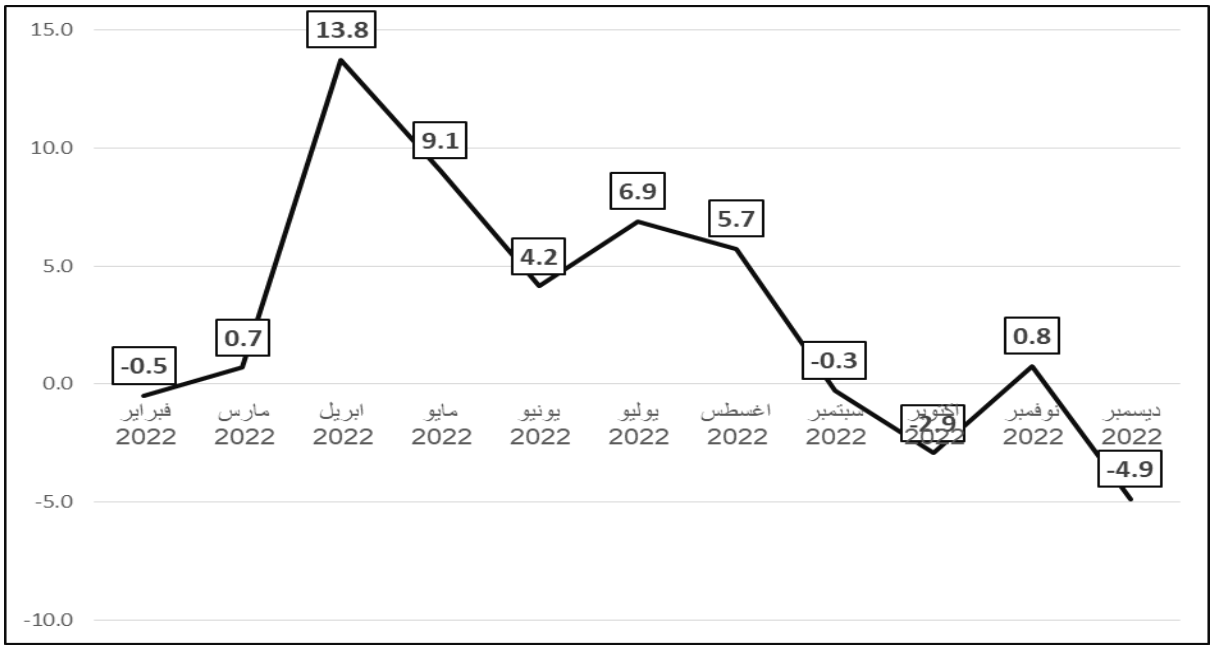

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٤٧)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الموز البلدي خلال العام ٢٠٢٢

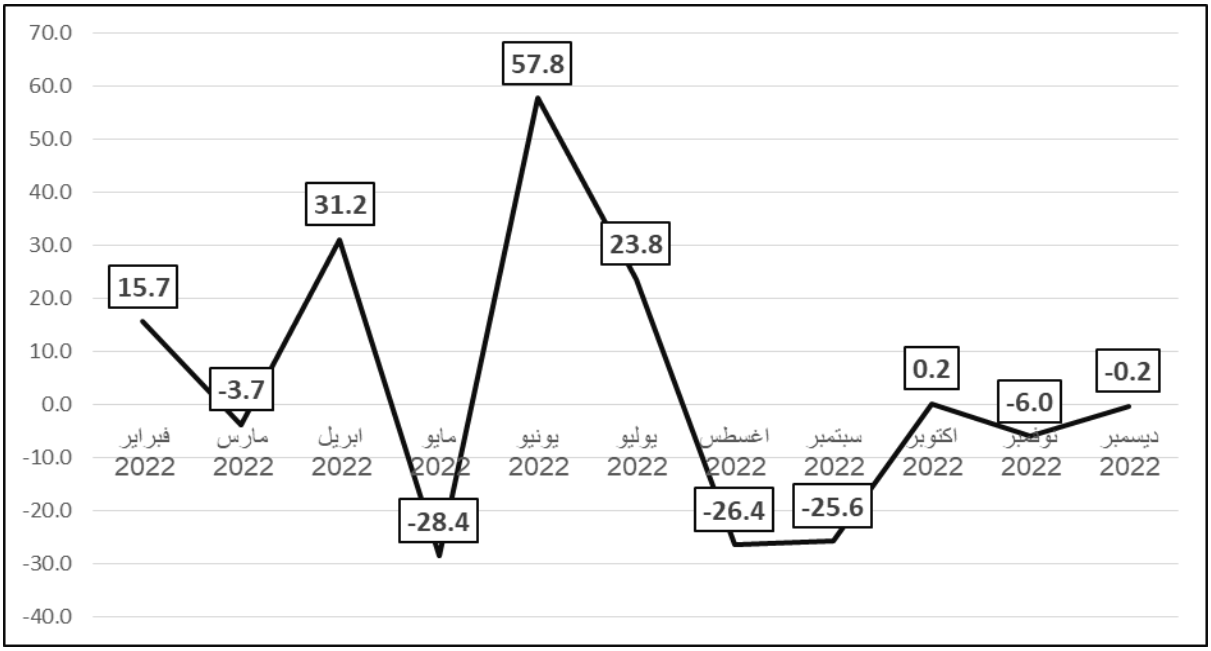

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٤٨)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار الليمون المالح خلال العام ٢٠٢٢

٢-٤-٧ معدلات التضخم لمجموعة منتجات الزيوت النباتية:

تزايدت معدلات التضخم في أسعار الزيوت النباتية خلال عام ٢٠٢٢ بنسب مرتفعة بلغت ٥٦,٢% لزيت بذرة القطن مقارنة بأسعاره عام ٢٠٢١، ونحو ٤٧,٤% لزيت عباد الشمس، ٤٤,٢% لزيت الذرة، ويعزى ارتفاع أسعار منتجات هذه المجموعة للعديد من الأسباب منها: تكدس المنتجات والمواد في الموانئ بسبب أزمة الاعتمادات المستندية قبل أن تقرر الحكومة إلغاءها، مما نتج عنه عدم قدرة بعض التجار على استيراد الكميات اللازمة، وبالتالي انخفض المعروض مما ساعد على ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، فضلًا عن ارتفاع تكلفة الشحن واضطراب سلاسل الإمداد بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، شكل رقم (٢-٤٩)، وتوضح الأشكال من (٢-٥٠): (٢-٥٢) تطور معدلات التضخم الشهرية لأهم منتجات هذه المجموعة عام ٢٠٢٢، والذي بلغ أقصاه لزيت بذرة القطن نحو ٦,٨% ديسمبر ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٥٠) ونحو ٦,٥% لزيت عباد الشمس خلال مايو ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٥١) ونحو ٥,٣% لزيت الذرة خلال شهر مايو ٢٠٢٢ شكل رقم (٢-٥٢).

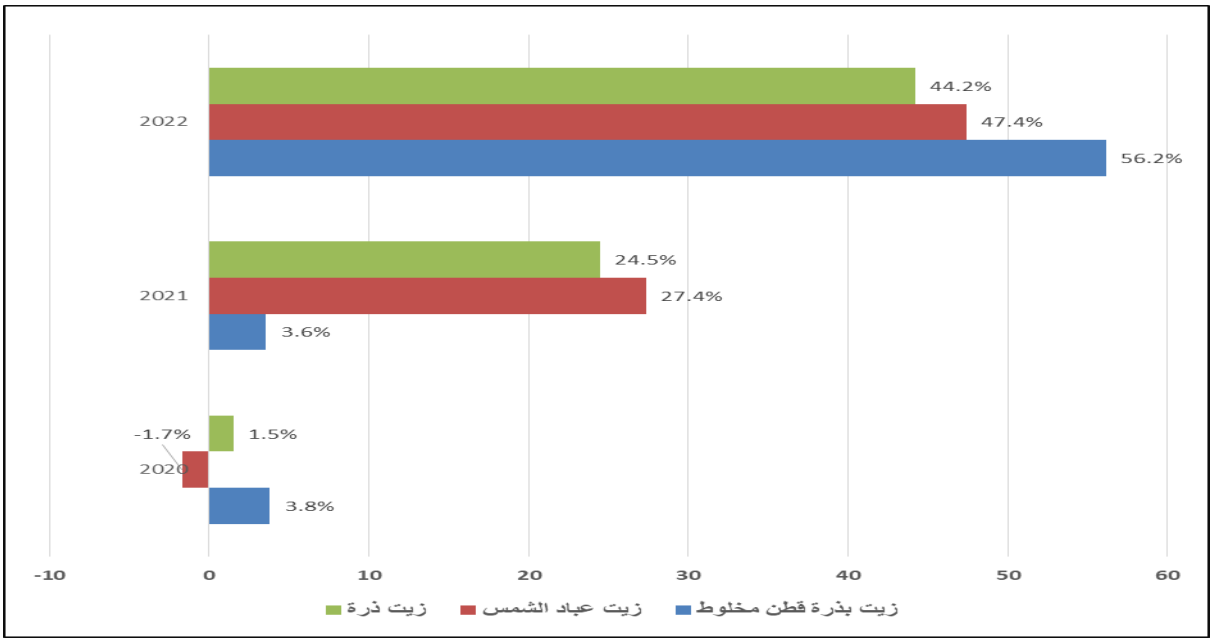

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، يناير ٢٠٢٣.

شكل رقم (٢-٤٩)

معدل التضخم السنوي للزيوت النباتية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

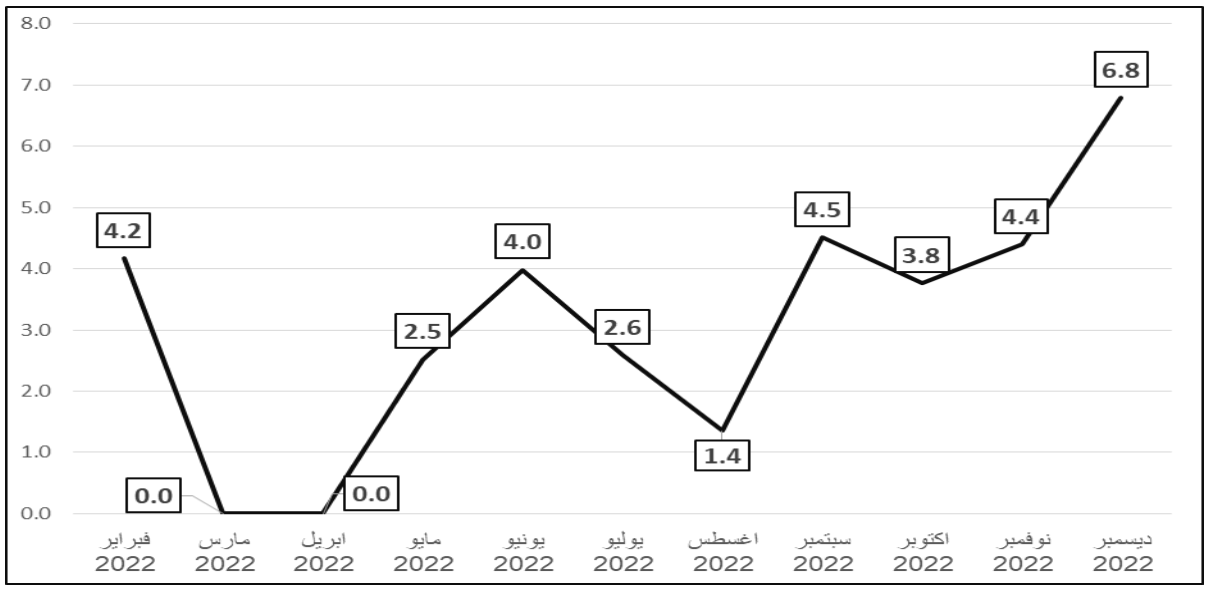

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٥٠)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار زيت بذرة القطن خلال العام ٢٠٢٢

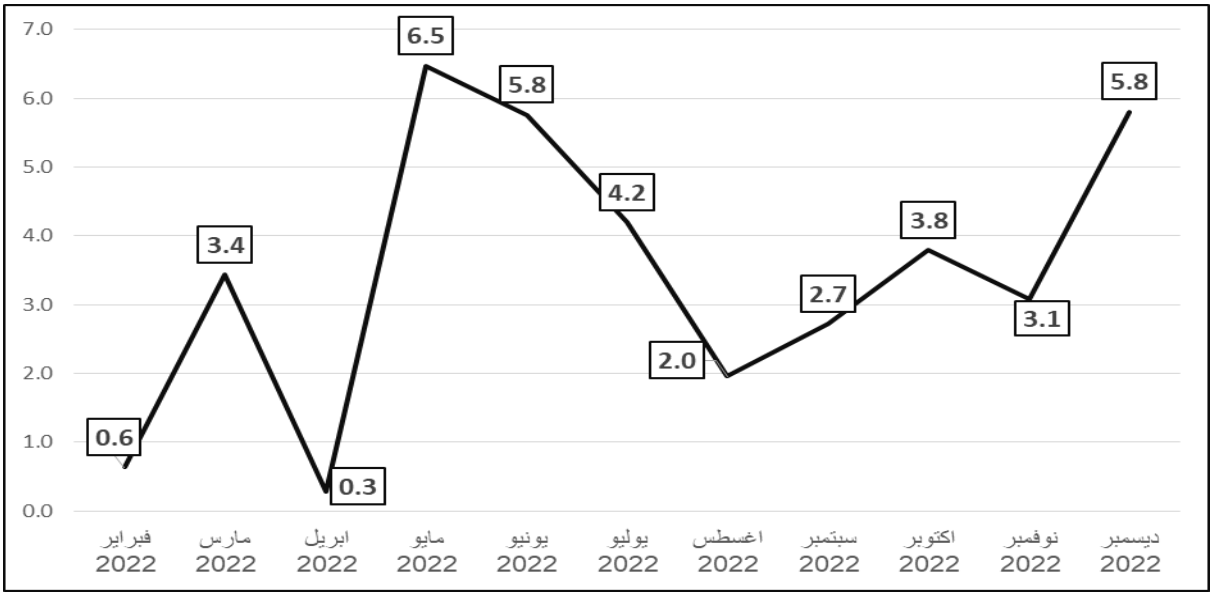

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٥١)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار زيت عباد الشمس خلال العام ٢٠٢٢

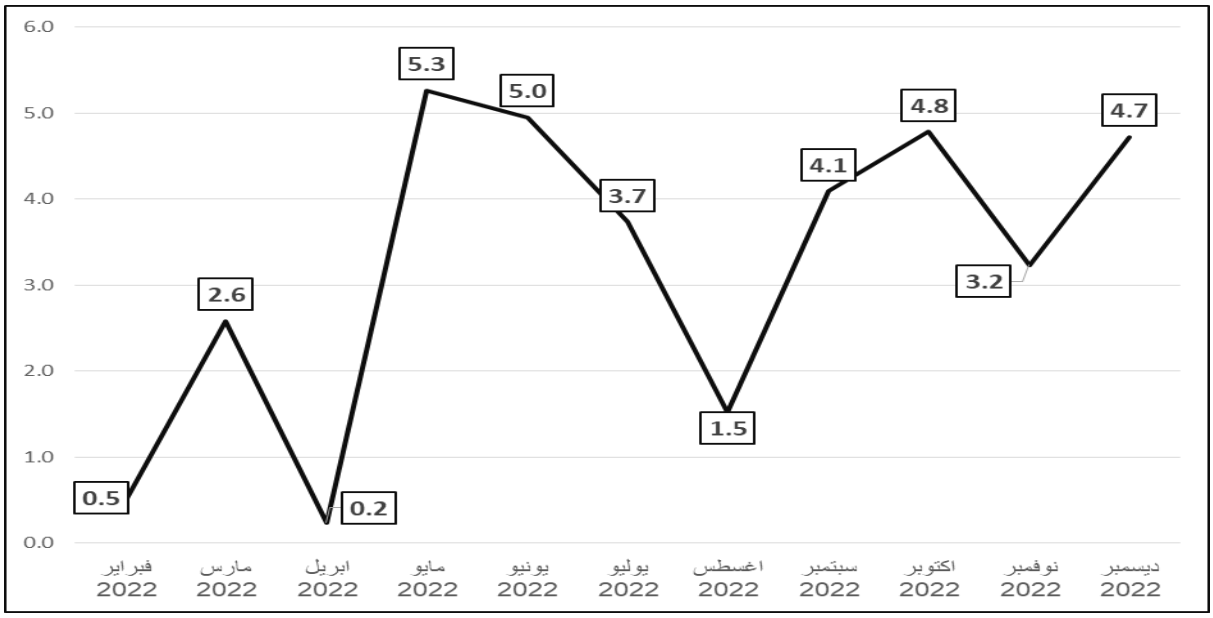

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد عام ٢٠٢٢

شكل رقم (٢-٥٢)

تطور معدلات التضخم الشهرية لأسعار زيت الذرة خلال العام ٢٠٢٢

بعد استعراض معدلات التضخم السنوية لأسعار أهم السلع الغذائية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، والتضخم الشهري خلال الفترة من يناير ٢٠٢٢ حتى يناير ٢٠٢٣، وفي ضوء استمرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وغيرها من المتغيرات التي أدت إلى ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية، ومع توقع استمرار هذه الحرب لفترة غير معلومة ولكنها لن تنتهي قريبًا، فأنه يتوقع استمرار ارتفاعات الأسعار (لاستمرار المتغيرات) مما قد يؤدي إلى تغير في أنماط شراء الأسر للسلع الغذائية تحديدًا سواء بالتقليل من الكميات المستهلكة، أو الاستغناء عن بعض السلع وما قد يترتب عليه من مشكلات في توفير الأغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية، وهو ما يعرض أمنهم الغذائي لمخاطر عديدة.

الفصل الثالث

التفاوتات المكانية للإنفاق والاستهلاك

تمهيد:

يُعد التفاوت في مستوى المعيشة إحدى الظواهر والمشكلات المهمة التي تعاني منها غالبية دول العالم، وبصفة خاصة الدول النامية، ومن بينها مصر، هذا التفاوت في مستوى المعيشة يعكس التفاوت في مستوى الدخل والإنفاق. ويعد عام ١٩٨٠ البداية الحقيقية لظهور مشكلات التفاوتات المكانية في توزيع الدخل على المستوى العالمي، حيث ازداد التفاوت ليس فقط بين الدول المتقدمة والنامية، بل ازداد داخل الدول المتقدمة والنامية ذاتها. ويحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على التباينات المكانية في توزيع الدخل والإنفاق على مستوى المحافظات، لبيان مضمون التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق وأسبابه، ومدى عدالة توزيع الدخول بين التحديات والفرص المتاحة، ووصولاً إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه الإصلاح، وطرق التعامل معها.

٣–١ التفاوتات في توزيع الدخل على مستوى المحافظات

يكشف هذا الجزء من الدراسة عن بعض السمات المثيرة للاهتمام لعدم المساواة على الصعيد المكاني للمحافظات، من خلال رصد التفاوتات في مستويات الدخول، وذلك في محاولة لاستكشاف التباينات في توزيع الدخل في مصر، وبيان أهمية المسوح التي تتم، ومتطلباتها لدعم راسمي السياسات في إصلاح السياسة الاجتماعية، وذلك في محاولة لفهم الأسباب الحقيقية لعدم المساواة، وكيف يمكن تقاسم ثمار التنمية وعوائدها عبر المناطق المتباينة في مصر، ويعتمد هذا التحليل على نتائج مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩).

٣–١–١ التفاوت المكاني لمصادر الدخل السنوي الرئيسية للأسرة

يعكس متوسط الدخل السنوي للأسرة المعيشية جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية، أو أفراد الأسرة المعيشية، نقدًا أو عينًا أو خدمات، سنويًا أو على فترات، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها، مثل الإيرادات غير المنتظمة والعارضة في العادة، وإيرادات دخل الأسرة المعيشية متاحة للاستهلاك الجاري وهي، باستثناء الإيرادات الواردة من جميع التحويلات الجارية المتلقاة نقدًا أو كسلع. ويمكن تحديد دخل الأسرة المعيشية عمليًا من خلال: دخل الناتج عن العمل (العمل بأجر والعمل الخاص على السواء)، دخل الملكية، الدخل من إنتاج الخدمات الأسرية لاستهلاك الأسرة ذاتها، التحويلات المتلقاة (منظمة العمل الدولية،٢٠٠٣)، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٣–١) والشكل رقم (٣–١) التاليين.

جدول رقم (٣-١)

التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السنوي للأسرة وفقًا لأقاليم الجمهورية

موزعًا وفقًا لمصادر الدخل الرئيسية عام ٢٠٢٠

	المحافظات الحضرية	وجه بحري		وجه قبلي		محافظات الحدود	جملة
		حضر	ريف	حضر	ريف		
١- الدخل من العمل	%٥٩,٩	%٦٣,٣	%٦٥,٤	%٦٤,٤	%٦٤,٨	%٧٣,٧	%٦٣,٦
الأجور والمرتبات	%٤٢,٦	%٤١,١	%٤١,١	%٤٦,٩	%٤٣,١	%٥٣,٨	%٤٢,٨
الأنشطة الزراعية	%٠,٨	%٢,٦	%١٠,٠	%١,٦	%٩,٦	%٥,٣	%٥,٥
الأنشطة غير الزراعية	%١٦,٤	%١٩,٧	%١٤,٢	%١٥,٩	%١٢,١	%١٤,٦	%١٥,٣
٢- الدخل من الممتلكات	%٦,١	%٢,٨	%٢,٩	%٣,٥	%١,٣	%٤,٩	%٣,٥
الممتلكات المالية	%٥,٠	%١,٥	%١,٦	%٢,٤	%٠,٣	%٣,٢	%٢,٣
الممتلكات غير المالية	%١,١	%١,٣	%١,٤	%١,١	%١,٠	%١,٦	%١,٢
٣-القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	%١٠,٥	%٨,٨	%٨,٢	%٩,٦	%٨,٨	%٨,٩	%٩,١
٤- التحويلات	%٢٣,٦	%٢٥,١	%٢٣,٤	%٢٢,٦	%٢٥,١	%١٢,٦	%٢٣,٧
التحويلات النقدية	%٢٠,٦	%١٩,٨	%١٧,٦	%١٨,٢	%١٨,٧	%٨,٥	%١٨,٨
التحويلات السلعية	%٣,٠	%٥,٣	%٥,٩	%٤,٤	%٦,٤	%٤,١	%٥,٠

المصدر: محسوب اعتمادًا على جدول رقم (١) بالملحق.

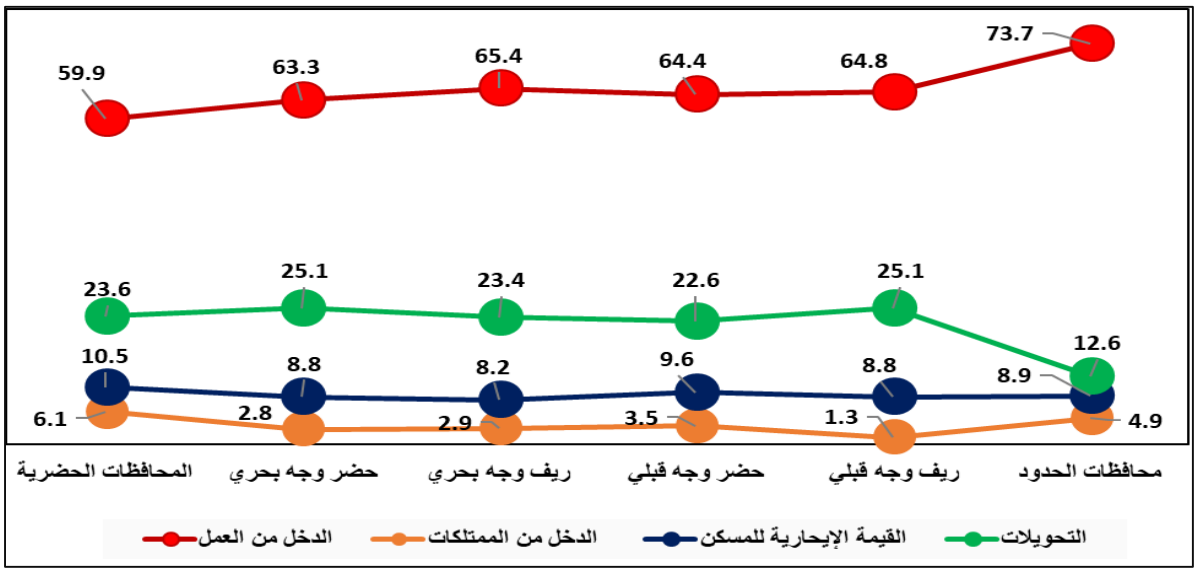

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (١) بالملحق.

شكل رقم (٣-١)

التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السنوي للأسرة وفقًا لأقاليم الجمهورية

موزعًا وفقًا لمصادر الدخل الرئيسية عام ٢٠٢٠

يتضح من الجدول والشكل السابقين ما يأتي:

- على الرغم من التطور في توزيع الدخل السنوي الصافي على مستوى المحافظات خلال الفترة (٢٠١٨/١٧-٢٠٢٠/١٩)، إلا أن البيانات تظهر حجم التفاوت في متوسطات الدخول للأسرة المصرية، وذلك وفقًا لمصادر الدخل الرئيسية، حيث يمثل الدخل المتولد من العمل نحو ٦٣,٦% من إجمالي الأسرة المصرية، (٤٢,٨% منها يمثل الأجور والمرتبات، ونحو ٥,٥% من النشاط الزراعي، و١٥,٣% من الأنشطة غير الزراعية)، ويمثل الدخل من الممتلكات نحو ٣,٥% (٢,٣% منها من ممتلكات مالية، ونحو ١,٢% منها ممتلكات غير مالية)، ويمثل الدخل المتولد عن القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن نحو ٩,١%، ويمثل الدخل المولد من التحويلات نحو ٢٣,٧% من متوسط دخل الأسرة المصرية (معاشات ودعم سلعي).
- تعطي النسب المرتفعة للدخل المتولد من العمل والتحويلات الجارية في كافة المحافظات انطباعًا سلبيًا على ارتفاع نسب الفقر في غالبية المحافظات، حيث يمثلون معًا نحو ٨٧,٤% من متوسط دخل الأسرة المصرية، وفي المقابل تمثل الدخول المولدة من الممتلكات أو القيمة الإيجارية للمسكن نسبة لا تتعدى ١٢,٦% معًا، مما يشير إلى تركز الثروة لدى فئة محدودة من الأسر المصرية.

٣-١-٢ التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة على مستوى المحافظات

يتبين من الجدول رقم (٢) بالملحق، التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة على مستوى المحافظات حسب المصادر المختلفة، حيث أمكن رصد بعض الحقائق حول هذا التفاوت، والذي يأصل لفكرة عدم المساواة (خاصة عدم المساواة في الدخل)، على النحو الآتي:

- توجد تباينات في نسب الزيادة المتولدة لدخل الأسرة على مستوى المحافظات خلال الفترة (٢٠١٨/١٧-٢٠٢٠/١٩)، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٣-٢)، ومنه يتبين ارتفاع متوسطات الدخول في غالبية المحافظات، بنسب تتراوح ما بين ١٠,٣% و٢٩,٥%، ويعكس تلك التباينات في مصادر الدخل ما بين المحافظات المختلفة.
- التباينات في زيادة مستويات الدخول تعكس ارتفاع معدلات الفقر في غالبية المحافظات، ويتضح ذلك من تحليل مصادر الدخل الرئيسية على مستوى المحافظات التي ازدادت فيها الدخول، وفي المقابل تزداد خلالها التحويلات النقدية، والتي تتضمن المعاشات ونظم الدعم والحماية الاجتماعية مثل محافظات أسيوط وقنا والفيوم، وفي المقابل ترتفع نسب دخل الأسرة خلال الفترة محل الدراسة، نتيجة لتنوع مصادر الدخل في محافظات الإسكندرية، بورسعيد، القاهرة، والسويس.

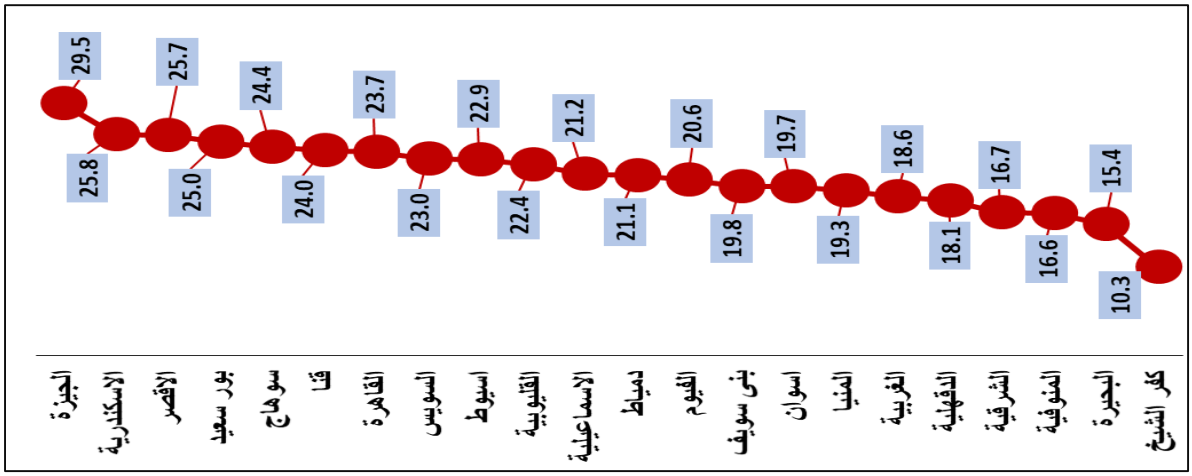

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٢-أ) بالملحق.

شكل رقم (٣-٢)

التفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة على مستوى المحافظات

خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ - ٢٠٢٠/١٩

تؤكد البيانات على انخفاض متوسط دخل الأسرة في ١٢ محافظة عن المتوسط العام للجمهورية، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-٣)، حيث تتراوح قيم الانخفاض بين ٢,٥- ٢٤,٣%، وفي المقابل ترتفع متوسطات الدخول عن المتوسط العام للجمهورية، بقيم تتراوح بين ١,٣-٥٥,٦% في ١٠ محافظات، بالإضافة إلى محافظات الحدود الخمسة.

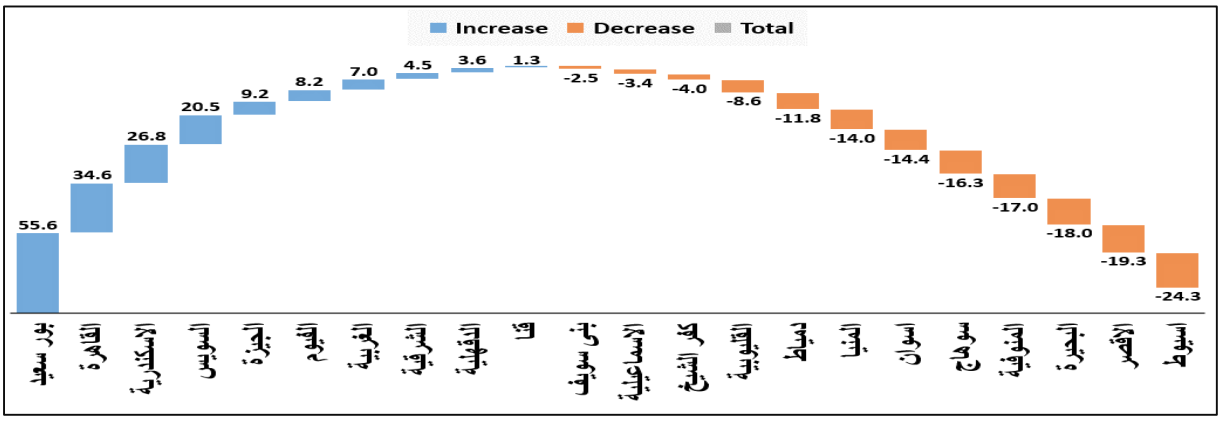

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٢-أ) بالملحق.

شكل رقم (٣-٣)

نسب التغير في متوسط الدخل على مستوى المحافظات مقارنة بإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠

تعكس التباينات السابقة زيادات غير حقيقية في الدخل، خاصة بعد الصدمات التي تعرضت لها البلاد في أعقاب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، والاتفاق مع صندوق النقد الدولي لإحداث إصلاحات جوهرية

في الاقتصاد المصري، أعقبها تباطؤ للنمو، على نحو يصب بشكل كبير للغاية في صالح فئة محدودة في قمة الهرم، وانفجار في الدين الخاص، مما قد يؤدي إلى إثارة مخاوف بشأن هشاشة السياسة الاجتماعية.

٣-١-٣ التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة من العمل على مستوى المحافظات

يشمل متوسط الدخل السنوي للأسرة من العمل بأجر، الأجور والرواتب المباشرة المدفوعة لقاء الوقت المقضي في العمل، ويتضمن العمل المنجز والبدلات والعلاوات النقدية، وغيرها من أشكال الدفع المرتبط بالأرباح، فضلًا عن السلع والخدمات المجانية أو المدعومة من صاحب العمل. وهو يشمل تعويضات الفصل وإنهاء الاستخدام، واشتراكات التأمين الاجتماعي التي يدفعها صاحب العمل. ويمكن أن يدفع الدخل من العمل بأجر نقدي أو عيني (سلع أو خدمات). أما الدخل من العمل للحساب الخاص فيشمل الدخل من العمل للحساب الخاص، ويتضمن القيمة المقدرة للسلع والخدمات المقدمة للمقايضة، فضلًا عن السلع المنتجة للاستهلاك الخاص، بعد طرح المصروفات.

كما سبق أن تمت الإشارة إلى أن الدخل المتولد من العمل يمثل ٦٣,٦% من إجمالي دخل الأسر المصرية، وتشير البيانات إلى وجود تفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة المتولد من العمل على مستوى المحافظات خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-٤)، حيث تتراوح قيم الزيادة بين ١٢,٨ – ٣٥,٢%، وفي المقابل ترتفع متوسطات الدخول عن المتوسط العام للجمهورية، بقيم تتراوح بين ١,١-٣٥,٦% في ١٠ محافظات، بالإضافة إلى محافظات الحدود الخمسة، وتنخفض في ١٠ محافظات، بقيم تتراوح بين ١,١-٢٢,٩%، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-٥).

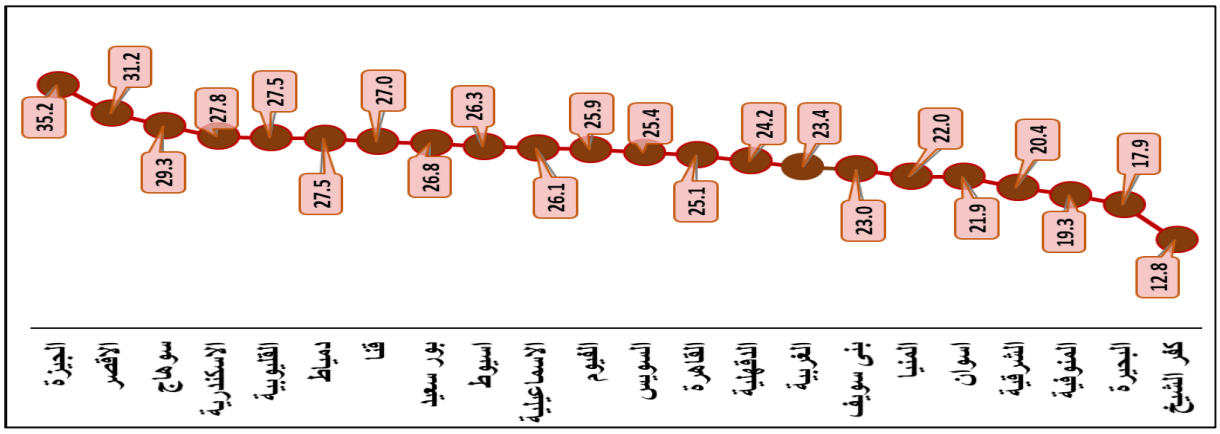

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٢-أ) بالملحق.

شكل رقم (٣-٤)

التفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة المتولد من العمل على مستوى المحافظات خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩

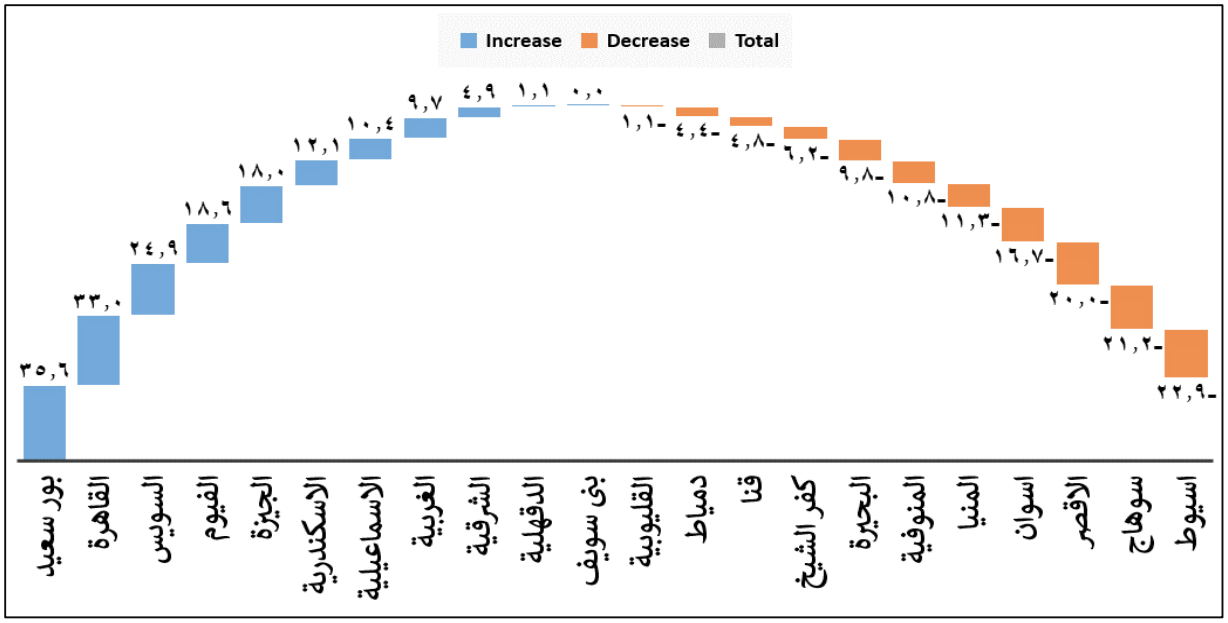

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٢-أ) بالملحق.

شكل رقم (٣-٥)

نسب التغير في متوسط دخل الأسرة المتولد من العمل على مستوى المحافظات

مقارنة بإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠

٣-١-٤ التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة من الممتلكات على مستوى المحافظات

يشمل متوسط الدخل السنوي للأسرة من الملكية على الإيرادات المستمدة من ملكية الأصول (عائدات استخدام الأصول) المقدمة للغير لاستخدمها، وهي عائدات نقدية في العادة من الأصول المالية (الفوائد والأرباح) ومن الأصول غير المالية (الإيجارات) ومن الإتاوات (عائد خدمات تسجيل البراءات أو حقوق المؤلف).

وبالإشارة إلى أن الدخل السنوي للأسرة المتولد من الممتلكات يمثل نحو ٣,٥% (٢,٣% منها من ممتلكات مالية، ونحو ١,٢% منها ممتلكات غير مالية)، من إجمالي دخل الأسر المصرية، وتشير البيانات إلى انخفاض نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة المتولد من الممتلكات على مستوى المحافظات خلال الفترة (٢٠١٨- ٢٠٢٠)، حيث تتراوح قيم الانخفاض بين ٣,٤- ١٧,٥% في ١٥ محافظة، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-٦)، وترتفع في باقي المحافظات بقيم تتراوح بين ٠,٨-١٤٤,٣%، وفي المقابل ترتفع متوسطات الدخول من الممتلكات عن المتوسط العام للجمهورية، بقيم تتراوح بين ١٧,٤-٣٥٣,٤% في كافة المحافظات، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-٧).

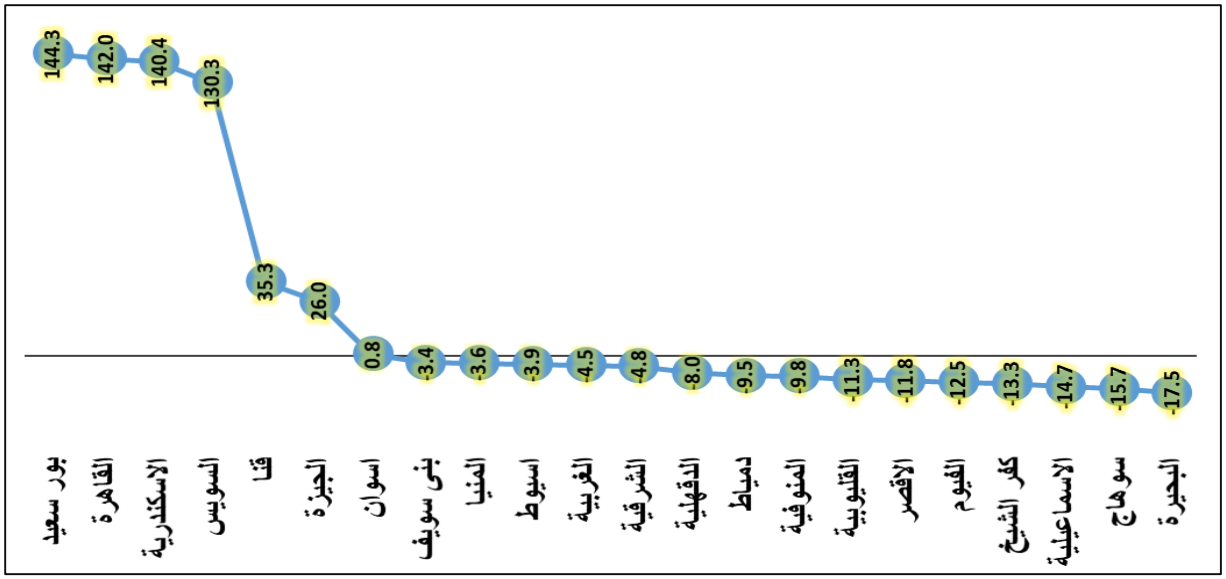

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٢-أ) بالملحق.

شكل رقم (٣-٦)

التفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة المتولد من الممتلكات على مستوى المحافظات

خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩

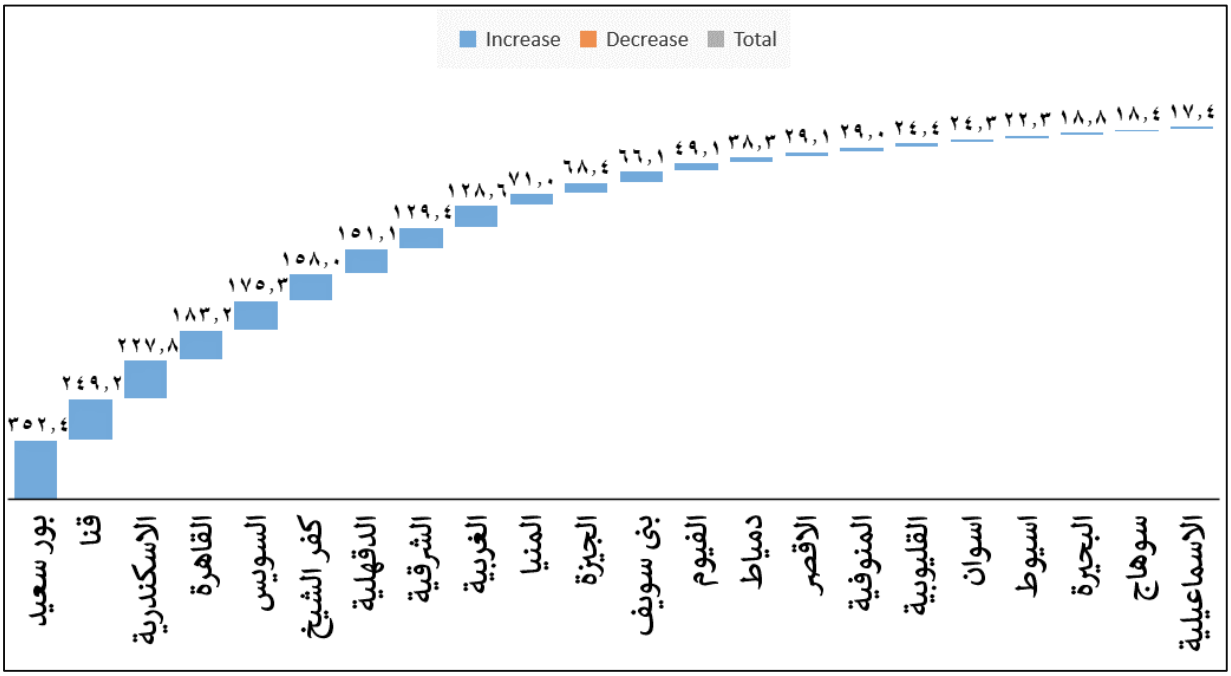

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٢-أ) بالملحق.

شكل رقم (٣-٧)

نسب التغير في متوسط دخل الأسرة المتولد من الممتلكات على مستوى المحافظات

مقارنة بإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠

٣-١-٥ التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة من القيمة الإيجارية للممتلكات

يعد الدخل السنوي من القيمة الإيجارية للممتلكات، بمثابة المدفوعات المتلقاة على السواء عن استخدام أصول غير منتجة (مثل الموارد الطبيعية) من قبيل الأرض، وعن أصول منتجة، من قبيل المنازل. وينبغي تسجيل الإيجارات صافية من المصروفات، بالإضافة إلى خدمات السكن التي يقدمها المالك لشاغل المسكن، ومنها الخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر والخدمات من السلع المعمرة الاستهلاكية للأسرة المعيشية.

وبالإشارة إلى أن الدخل السنوي للأسرة المتولد من القيمة الإيجارية للممتلكات يمثل نحو ٩,١% من إجمالي دخل الأسر المصرية، حيث يشير الشكل رقم (٣-٨) إلى ارتفاع نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة المتولد من القيمة الإيجارية على مستوى محافظات الحضر ووجه قبلي والحدود؛ بقيم تتراوح بين ٥,٤-٢٧,٩% خلال الفترة (٢٠١٨- ٢٠٢٠)، وانخفاضها في محافظات وجه قبلي بقيم تقل عن ١% خلال الفترة نفسها، وفي المقابل ترتفع متوسطات الدخول من الممتلكات عن المتوسط العام للجمهورية، بقيم تتراوح بين ٦٥,٧-٢٥٩,٤ % في كافة المحافظات، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-٩).

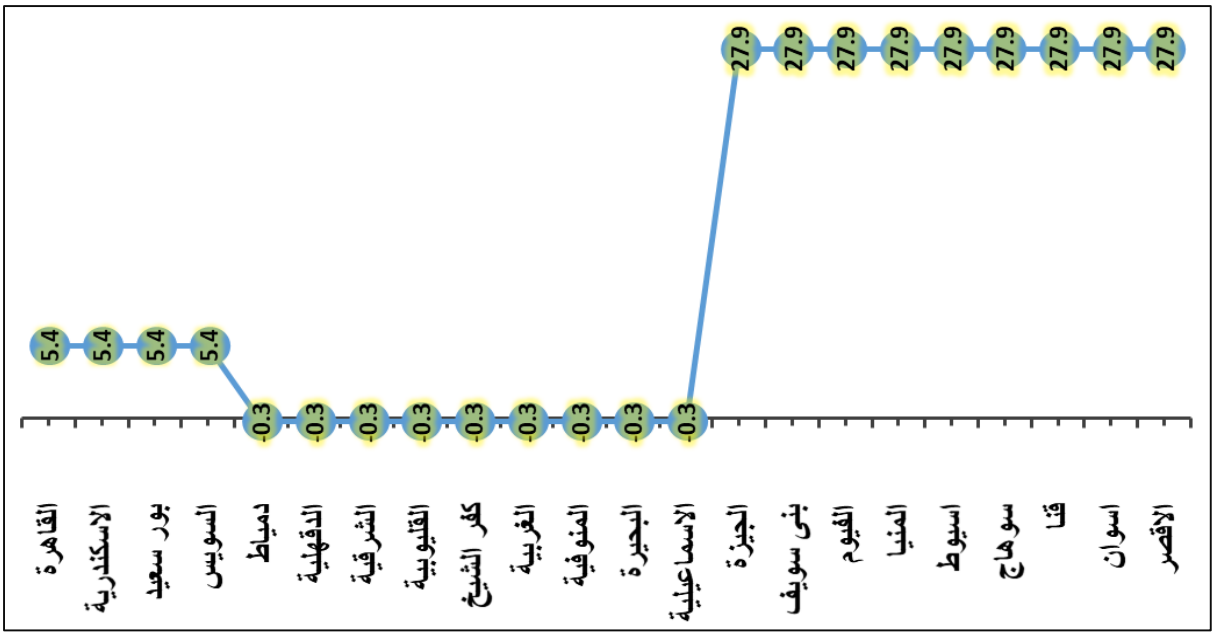

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٢-أ) بالملحق.

شكل رقم (٣-٨)

التفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة المتولد من القيمة الإيجارية للممتلكات على مستوى المحافظات خلال الفترة ٢٠١٨/١٧- ٢٠٢٠/١٩

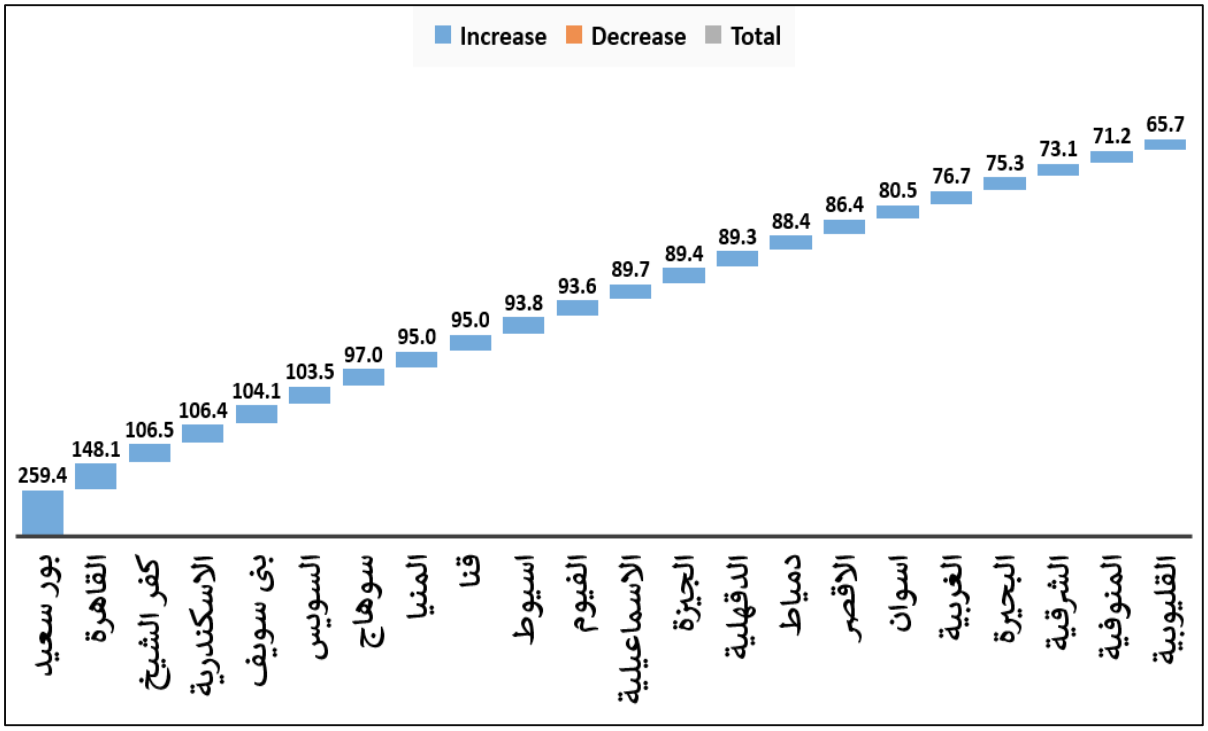

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٢-أ) بالملحق.

شكل رقم (٣-٩)

نسب التغير في متوسط دخل الأسرة المتولد من القيمة الإيجارية للممتلكات

على مستوى المحافظات مقارنة بإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠

٣-١-٦ التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة من التحويلات الجارية على مستوى المحافظات:

التحويلات هي إيرادات لا يعطي متلقيها مقابلها أي شيء للمانح كعائد مباشر للإيرادات، ويمكن أن تشمل التحويلات نقدًا (بالمعنى النقدي) أو سلعًا أو خدمات. والتحويلات التي تعد دخلاً هي جميع التحويلات الجارية المتلقاة نقدًا أو كسلع على النحو الآتي:

- معاشات الضمان الاجتماعي وإعانات التأمين والعلاوات الناشئة عنها، بما فيها معاشات القوات المسلحة، وإعانات البطالة (في الدول التي تطبقها)، وإعانات المرض؛ وكذلك معاشات التقاعد وإعانات التأمين الأخرى لأصحاب العمل غير المشمولة بتشريعات الضمان الاجتماعي (الممولة وغير الممولة على حد سواء) من قبيل إعانات التعليم والنفقات الطبية.
- إعانات المساعدة الاجتماعية من الحكومات (المساعدات العامة أو الخاضعة لشرط إثبات الحاجة) التي تقدم الإعانات ذاتها التي تقدمها نظم الضمان الاجتماعي، ولكنها لا تقدم بموجب هذه النظم.
- التحويلات الجارية من المؤسسات غير الهادفة للربح (مثل الجمعيات الخيرية ونقابات العمال والهيئات الدينية) في شكل هبات منتظمة ودعم مالي منتظم، من قبيل المنح الدراسية وتعويضات الإضرابات

النقابية والإعانات النقابية في حالة ومدفوعات الإغاثة، والتحويلات الجارية من أسرة معيشية لأخرى في شكل مدفوعات للدعم الأسري (من قبيل النفقة الزوجية والدعم الخاص بالأطفال والوالدين) والإيرادات المنتظمة من الميراث والصناديق الاستئمانية والهبات المنتظمة أو الدعم المالي المنتظم.

وعلى الرغم من أن الدخل يشمل التحويلات الجارية المتلقاة، وذلك على النحو المبين أعلاه، إلا أنه ينبغي أن تستبعد هذه التحويلات من التعريف العملي للدخل؛ ما لم يكن هناك أساليب تتسم بالدقة لتقييمها، وتلقى قبولاً واسع النطاق.

وبالإشارة إلى أن الدخل السنوي للأسرة المتولد من التحويلات الجارية المتلقاة يمثل نحو ٢٣,٧% من متوسط دخل الأسرة المصرية (معاشات ١٨,٥% ودعم سلعي ٥%) من إجمالي دخل الأسر المصرية، إلا أن الشكل رقم (٣-١٠) يشير إلى ارتفاع نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة المتولد من التحويلات الجارية المتلقاة في كافة المحافظات، بقيم تتراوح بين ٦,٢- ١٧,٦% خلال الفترة (٢٠١٨/١٧- ٢٠٢٠/١٩)، وفى المقابل تنخفض التحويلات الجارية المتلقاة في ١٨ محافظة (تتضمن غالبية محافظات الصعيد والحدود)، بقيم تتراوح بين ٠,٨- ٢٨,٢% عن المتوسط العام للجمهورية، وترتفع بقيم تتراوح بين ١-٥٩,٣ % في ٩ محافظات، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-١١).

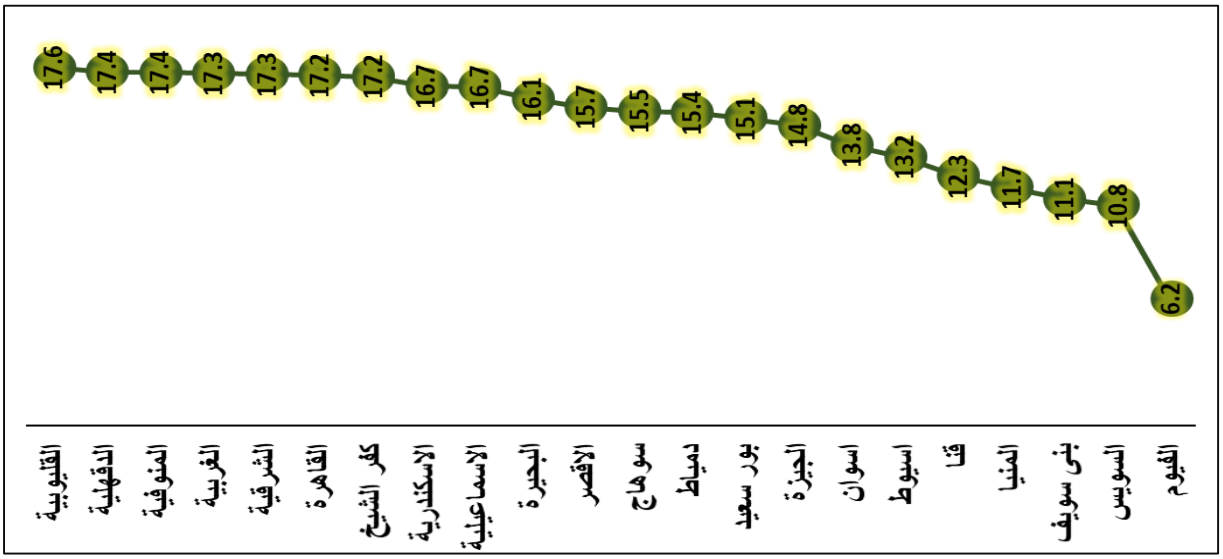

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٢-أ) بالملحق.

شكل رقم (٣-١٠)

التفاوت في نسب الزيادة من الدخل السنوي للأسرة المتولد من التحويلات الجارية على مستوى المحافظات خلال الفترة ٢٠١٨/١٧- ٢٠٢٠/١٩

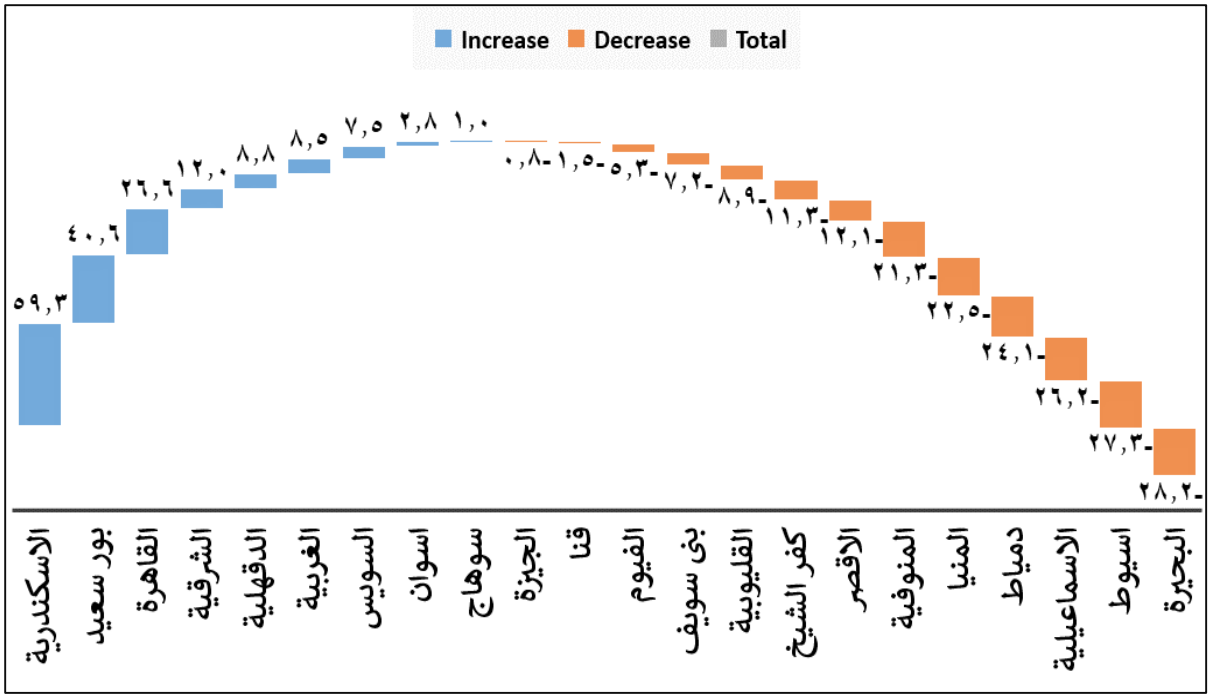

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٢-أ) بالملحق.

شكل رقم (٣-١١)

نسب التغير في متوسط دخل الأسرة المتولد من التحويلات الجارية على مستوى المحافظات

مقارنة بإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠

٣-١-٧ أهم الجوانب التي يجب مراعاتها للحصول على تقييم ذات مغزى لمستوى المعيشة (الدخل):

في ضوء العرض السابق للتفاوت في مستوى دخل الأسرة المصرية، حسب مصادره المختلفة، يتبين لنا أن هناك بعض الجوانب التي يجب مراعاتها عند إعداد البيانات الخاصة بمسوح مستوى المعيشة (الدخل)، مما يسهم في إعادة رسم السياسة الاجتماعية، وبما يراعي احتياجات السكان، على أن تتضمن الآتي:

- مراعاة دمج بيانات الدخل، الاستهلاك، العمل، استخدام الوقت، الترفيه، والعديد من عوامل الدخل وغير الدخل الأخرى ضمن أداة مسح واحدة، عند إعداد دراسات مستوى المعيشة، مما يسهم في تطوير السياسة الاجتماعية.
- البحث في أنماط الأفراد من الأسر المعيشية ذات الموارد المتعددة، وإدماجها في النماذج التنبؤية سيضع أسسًا جديدة في السياسات الاجتماعية.
- إدماج البيانات الخاصة باستخدام الوقت والعمل والدخل والاستهلاك والعديد من المكونات المادية وغير المادية الأخرى سوف يؤدي إلى وضع افتراضات منطقية ومرضية حول توزيع الموارد داخل الأسرة.
- يجب أن تتضمن أية دراسة لمستوى المعيشة جميع أنواع المكونات النقدية وغير النقدية، والتي تقدم ابتكارات مهمة في تطوير قياس عدم المساواة في الموارد الأسرية والفقر؛ لأنه غالبًا ما يتم أخذ الأسر

على أنها مقياس للوحدة بدلاً من الأفراد الذين هم أكثر اجتماعية.

- من الأنسب معرفة نسبة الأفراد من مختلف الأعمار والأجناس والمهن والأعراق وغيرها من الخصائص الفقيرة (من حيث المال والوقت والعمل والدخل والاستهلاك والصحة والتعليم والسلامة والعديد من العوامل المادية وغير المادية الأخرى) بدلاً من معرفة نسبة الأسر / الأسر من مختلف الأنواع الفقيرة.، فقد تحتوي بعض الأسر الفقيرة على أفراد غير فقراء، بينما قد تحتوي بعض الأسر غير الفقيرة على أفراد فقراء للغاية.

وبصفة عامة يعد تزايد عدم المساواة تحديًا رئيسيًا يواجه العديد من البلدان المتقدمة والنامية، ومن بينها مصر، وبالتالي، فإن دراسة مستوى المعيشة يجب أن تتضمن تطوير مقاييس جديدة لمستوى المعيشة، تغطي جميع الأبعاد المادية وغير المادية لمستوى المعيشة، مما يوفر مدخلات حيوية للمعلومات الخاصة بالسياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل، ويسهم في تصميم سياسات سوق العمل لمعالجة البطالة، ومواصلة تطوير سياسات الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض، والقرارات الضريبية التي تؤثر على توزيع الدخل بين الأسر، مما يمكن الحكومات من صياغة سياسات أكثر فاعلية لإزالة الفوارق بين الأفراد والأسر فيما يتعلق بمستوى المعيشة.

٣-٢ التفاوتات في توزيع الإنفاق على مستوى الأقاليم

يتضح من دراسة الجدول رقم (٣) بالملحق أن متوسط إنفاق الأسرة المصرية قد بلغ ٦١,٩ ألف جنيه سنويًا خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩؛ وزيادته بنحو ٢٠,٤% عن مستواه عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، وذلك خلال الفترة التي شهدت معدلات تاريخية لزيادة الأسعار، ووصلت فيها معدل التضخم إلى ٢٥,٨% وذلك وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لشهر يناير ٢٠٢٣.

وبدراسة معدلات التغير في قيم الإنفاق والاستهلاك على مستوى الأقاليم خلال الفترة (٢٠١٨/١٧-٢٠٢٠/١٩)، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٣-٢)، والشكل رقم (٣-١٢) يتبين وجود تفاوت في قيم الإنفاق بين الأقاليم الجغرافية المختلفة، حيث وصل المعدل لأقصاه في المحافظات الحضرية بنسبة زيادة ٥٩,٢%، ويصل إلى ٣١,٨% في محافظات الحدود، ونحو ٢٢% في محافظات الوجه البحري، ووصل لأدناه في محافظات وجه قبلي بنسبة ٢١,٨%، ويرجع ذلك إلى تزايد قيم الاستهلاك الفعلي في هذه الأقاليم، ناتج عن ارتفاع الإنفاق في كافة مجموعات الإنفاق الرئيسية، خاصة بنود الإنفاق على التعليم، الانتقالات، المسكن، والملابس والمعدات المنزلية.

جدول رقم (٣-٢)

معدلات التغير في قيم الإنفاق والاستهلاك على مستوى الأقاليم خلال الفترة ٢٠١٨/١٧-٢٠٢٠/١٩

مجموعات الإنفاق الرئيسية	المحافظات الحضرية	وجه بحرى	وجه قبلي	محافظات الحدود	إجمالي الجمهورية
الطعام والشراب	٢٤,٩	٢,١	-٢,٨	٤,١	٠,٩
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	٣٤,٦	٣,٧	٥,٧	٤٢,٤	٦,٧
الملابس والأقمشة وأغطية القدم	٨٦,٦	٤٨,٦	٢٦,٠	٣٠,٧	٤٠,٣
المسكن ومستلزماته	٥٥,٠	٢٤,١	٣٧,٥	٤٦,٥	٢٤,٧
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية	٦٧,١	٤٥,٩	٢٢,٨	٣٠,٩	٣٥,٥
الخدمات والرعاية الصحية	٤٧,٧	٣٢,٩	١٧,٩	٧٤,٢	٢٥,٨
الانتقالات والنقل	٧٨,٣	٣٣,٥	٤٣,٩	٧٠,٦	٣٤,١
الاتصالات	٤٧,٣	٣٦,٣	٥٠,٢	٥١,٥	٢٦,٢
الثقافة والترفيه	٨٢,٧	٥٠,٣	٤٠,٢	٤٦,٤	٣٤,٤
التعليم	١٧٣,٤	٥١,٠	١٢٦,٦	١٥٤,٠	٥٢,٧
المطاعم والفنادق	٨٧,٦	٤٣,٢	٤٧,٥	٣٢,٣	٣٠,٤
السلع والخدمات المتنوعة	٧٤,١	٣٥,١	١٩,٨	٤٢,٨	٢٩,٨
إجمالي الاستهلاك الفعلي *	٥٦,٠	٢١,٣	١٩,٩	٣٢,١	١٩,٠
إجمالي التحويلات العينية (المتلقاة)	-٦,٥	٣٥,٩	-٥,٣	٢٧,٢	٩,٣
تحويلات بطاقة التموين	-٤,٥	-٢٧,٤	-٣٢,٩	-٨,٧	-٢٥,٢
تحويلات فرق الخبز	-٥٩,٧	-٤٩,٠	-٢٥,٩	-٨١,٠	-٥٦,٩
إجمالي الإنفاق الاستهلاكي	٥٩,٦	٢٢,٩	٢٣,٥	٣٥,٠	٢١,١
المدفوعات التحويلية (إنفاق غير استهلاكى)	٤٤,٠	٦,٩	-٩,١	-٤٨,٥	٧,٥
إجمالي الإنفاق العائلي	٥٩,٢	٢٢,٠	٢١,٨	٣١,٨	٢٠,٤

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٣) بالملحق.

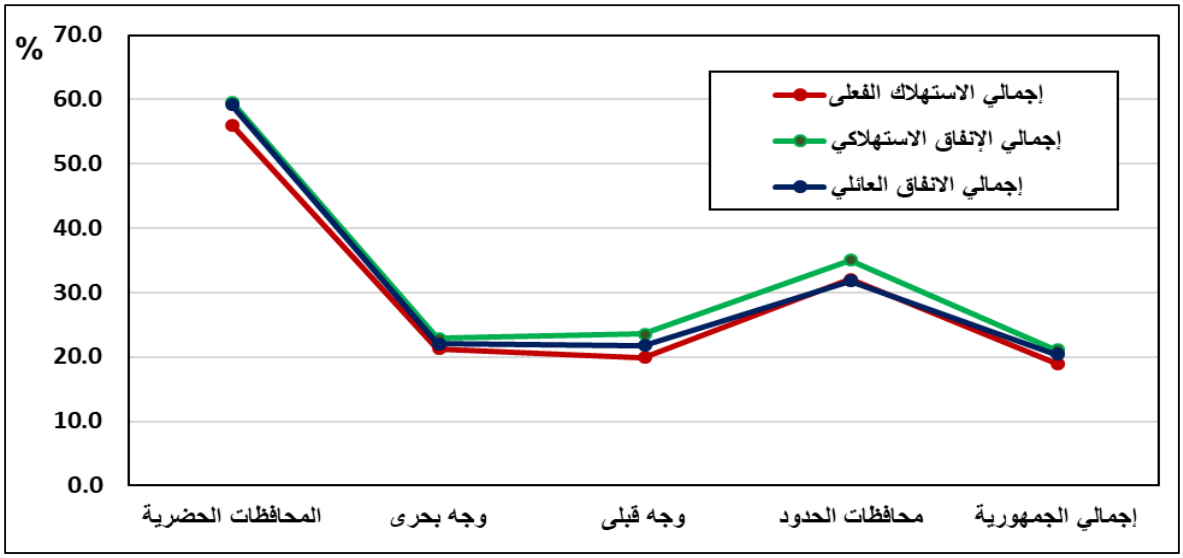

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على الجدول رقم (٢-٢) السابق.

شكل رقم (٣-١٢)

معدلات التغير فى قيم الإنفاق والاستهلاك على مستوى الأقاليم خلال الفترة ٢٠١٨/١٧-٢٠٢٠/١٩

٣-٢-١ المتوسطات الشهرية لقيم الإنفاق على مستوى الأقاليم

يوضح الجدول رقم (٣-٣)، والشكل رقم (٣-١٣) التفاوت في متوسط قيم الإنفاق الشهرية للفرد على مستوى الأقاليم الجغرافية خلال عامي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠[*].

جدول رقم (٣-٣)

متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري واليومي على مستوى الأقاليم خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠

البيان	إجمالي الاستهلاك الفعلي		إجمالي الإنفاق الاستهلاكي		إجمالي الإنفاق الفردي	
	شهري	يومي	شهري	يومي	شهري	يومي
المحافظات الحضرية	١,٧٨٣	٥٩,٤	١,٧٢٥	٥٧,٥	١,٧٧٣	٥٩,١
وجه بحري	١,٣٢١	٤٤,٠	١,٢٤٥	٤١,٥	١,٣٠٧	٤٣,٦
وجه قبلي	١,١٣١	٣٧,٧	١,٠٦٨	٣٥,٦	١,١١٤	٣٧,١
محافظات الحدود	١,٠٤٢	٣٤,٧	٩٩٣	٣٣,١	١,٠٠٩	٣٣,٦
إجمالي الجمهورية	١,٢٨٩	٤٣,٠	١,٢٢١	٤٠,٧	١,٢٧٤	٤٢,٥

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٣) بالملحق.

---

[*] تم تقدير المتوسطات الشهرية بناءً على عدد أفراد الأسرة، التي اعتمد عليها مسح الدخل والإنفاق خلال الفترة محل الدراسة، والتي تراوح بين ٣,٨ أفراد/ للأسرة في المحافظات الحضرية، ٣,٩ أفراد في محافظات الوجه البحري، ٤,٣ أفراد في محافظات وجه قبلي، ٤,٩ أفراد في محافظات الحدود، وبمتوسط ٤ أفراد/ للأسرة على مستوى الجمهورية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).

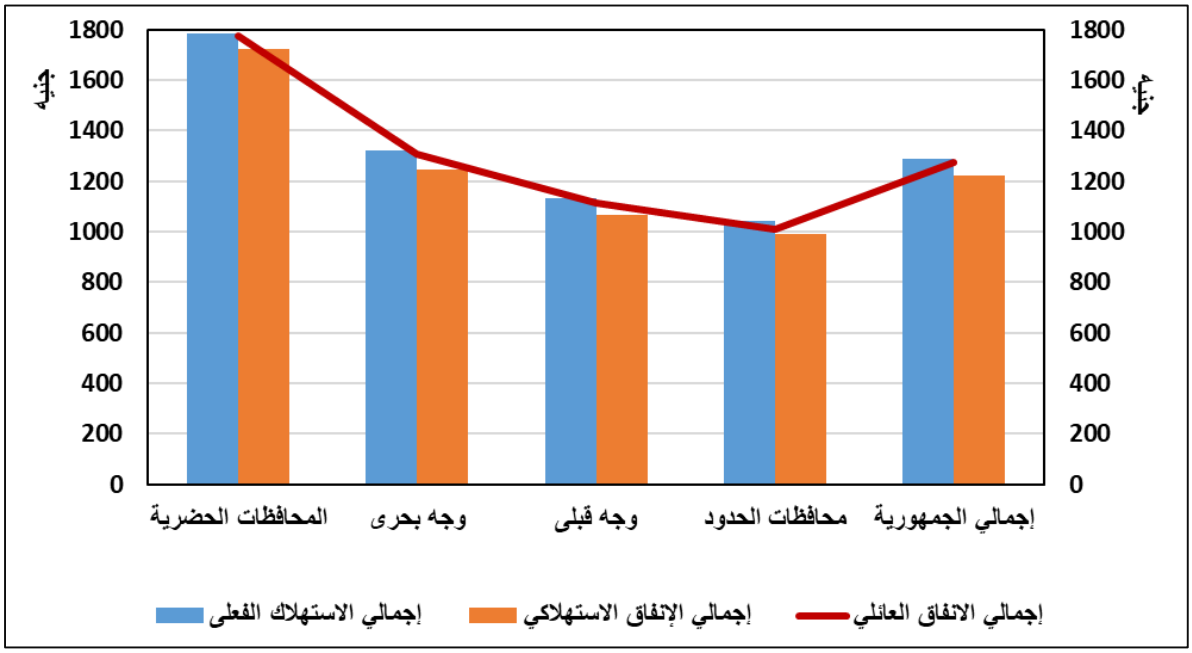

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على جدول رقم (٣) بالملحق.

شكل رقم (٣-١٣)

متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري على مستوى الأقاليم خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠

يتضح من دراسة الجدول والشكل السابقين ما يأتي:

- بلغ متوسط الإنفاق الفردي نحو ١,٢٧٤ جنيه/ الشهر على مستوى الجمهورية، بمتوسط إنفاق ٤٢,٥ جنيه/ اليوم، وهو يعادل ١,٥ مرة متوسط الإنفاق اليومي للفرد وفقًا لتقديرات جهاز التعبئة والإحصاء عام ٢٠٢١، والذي قدر قيمة خط الفقر القومي للفرد في عام ٢٠٢١ بنحو ١٠,٢٧٩ جنيه/ السنة، بما يعادل ٨٥٧ جنيهًا للفرد في الشهر؛ بما يعادل ٢٨,٦ جنيه/ اليوم، لذلك تحتاج الأسرة المكونة من أربعة أفراد إلى ٣,٢١٨ جنيه في الشهر حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).
- تتفاوت متوسطات الإنفاق الشهري/ اليومي بين الأقاليم المختلفة، حيث تعادل نحو ٢,١ مرة متوسط الإنفاق على مستوى الجمهورية في المحافظات الحضرية، ونحو ١,٥ مرة في محافظات الوجه البحري، ونحو ١,٣ مرة في محافظات الوجه القبلي، وأخيرًا محافظات الحدود ١,٢ مرة.
- ووفقًا لخط الفقر العالمي الجديد، والمحدد بمبلغ ٢,١٥ دولار للفرد/ اليوم باستخدام أسعار ٢٠١٧، (أي شخص يعيش على أقل من ٢,١٥ دولار /اليوم يُعد شخصًا في حالة فقر مدقع) ووفقًا لمعامل تحويل تعادل القوى الشرائية المعادلة (PPP)، فإن متوسط الإنفاق على مستوى الجمهورية يعادل ٣ دولارات

للفرد/ اليوم، بما يعادل ١,٤ مرة خط الفقر العالمي (البنك الدولي، ٢٠٢٢).

- تتفاوت متوسطات الإنفاق لمعامل تحويل تعادل القوى الشرائية المعادلة (PPP) على مستوى الأقاليم، حيث يصل المتوسط إلى نحو ٤,١ دولار للفرد/ اليوم على مستوى المحافظات الحضرية، ونحو ٣,١ دولار للفرد/ اليوم لمحافظات وجه بحري، ونحو ٢,٦ دولار للفرد/ اليوم لمحافظات وجه قبلي، ونحو ٢,٤ دولار للفرد/ اليوم في محافظات الحدود.
- ووفقًا لمتوسط خط الفقر العالمي عام ٢٠٢١، فإن محافظات الحضر تعادل ١,٩ مرة خط الفقر العالمي، تنخفض إلى نحو ١,٤ مرة في محافظات وجه بحري، ونحو ١,٢ مرة في محافظات وجه قبلي، ونحو ١,١ مرة في محافظات الحدود.
- ووفقًا لشرائح الإنفاق العشرية لمستوى المعيشة[*]، وبيانات أسعار الغذاء للتغذية Food Prices for Nutrition Data Hub (World Bank, 2021)، والذي يقدر تكلفة النظم الغذائية الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها، والمتطلبات الغذائية من مجموعة واسعة من المصادر بما في ذلك المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية، **فإن ٦٣% من عدد سكان مصر لا يستطيعون تحمل تكلفة نظام غذائي كافٍ للطاقة** واتباع نظام غذائي كافٍ للمغذيات في اليوم، وذلك وفقًا لحجم الدخل والإنفاق الحالي، على النحو المبين بالشكل رقم (٣-١٤).

[*] يقسم مستوى المعيشة إلى ١٠ شرائح، حيث تضم كل شريحة ١٠% من إجمالي الأفراد، وذلك بعد ترتيبهم تصاعديًا طبقًا لقيمة متوسط الاستهلاك السنوى للفرد داخل الأسرة، مثلًا يعد العشير الأول الذي يضم أقل ١٠% من السكان إنفاقًا، وهى أفقر شريحة اتفاقية، أما العشير العاشر والأخير الذي يضم أعلى ١٠% من السكان فهي أغنى شريحة إنفاقية، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).

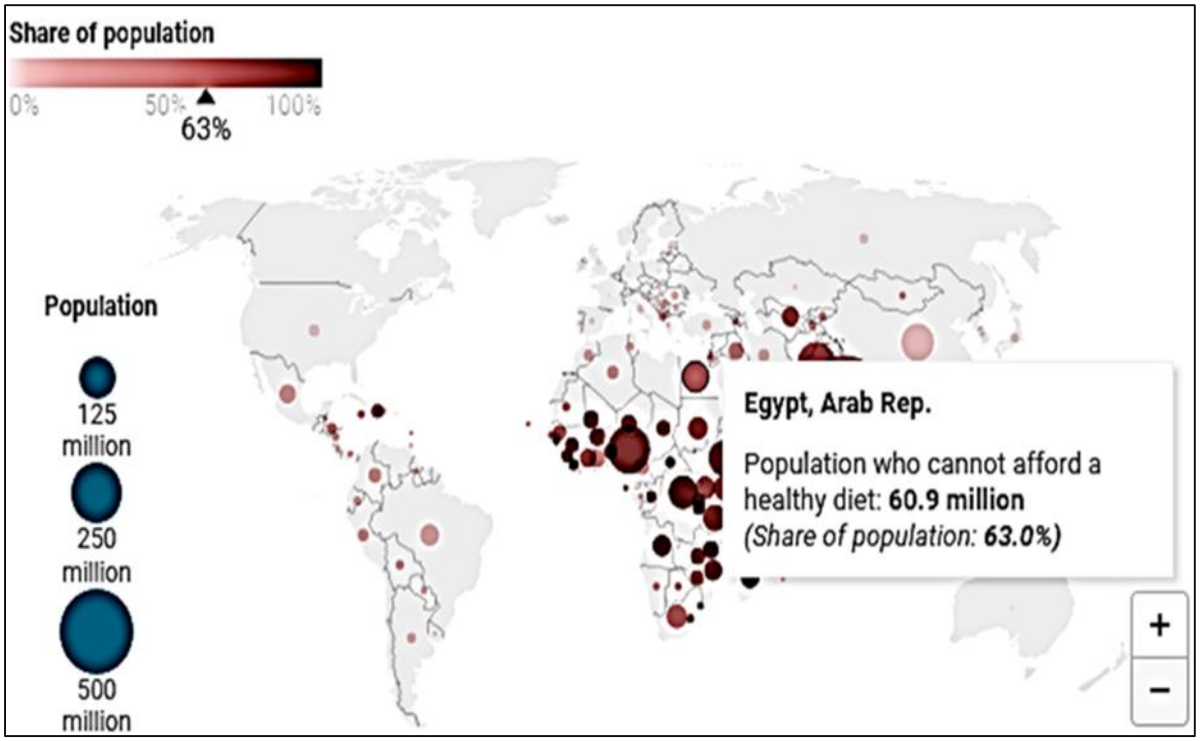

Source: World Bank, Food Prices for Nutrition Data Hub: global statistics on the cost and affordability of healthy diets, 2021.

شكل رقم (٣-١٤)

سكان مصر الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة نظام غذائي كافٍ عام ٢٠٢١

٣-٣ التفاوت في متوسط الإنفاق لمجموعات السلع الرئيسية على مستوى المحافظات

٣-٣-١ التفاوت في الرقم العام للسلع الرئيسية على مستوى المحافظات

يتفاوت معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بين محافظات الجمهورية، وذلك خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٢، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-١٥)، ومنه يتضح ارتفاع معدل التغير في الرقم العام لأسعار السلع الرئيسية والخدمات ليصل أقصاه في محافظات دمياط (٣٥,٦%)، الإسكندرية (٣١,٦%) وجنوب سيناء (٣١,٥%) وشمال سيناء (٣٢,١%)، ويصل لأدناه في محافظات الصعيد بقيم تتراوح بين ١٣- ١٩,٨%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع غالبية الخدمات والسلع الرئيسية، خاصة التعليم والصحة، والأنشطة الثقافية والمطاعم.

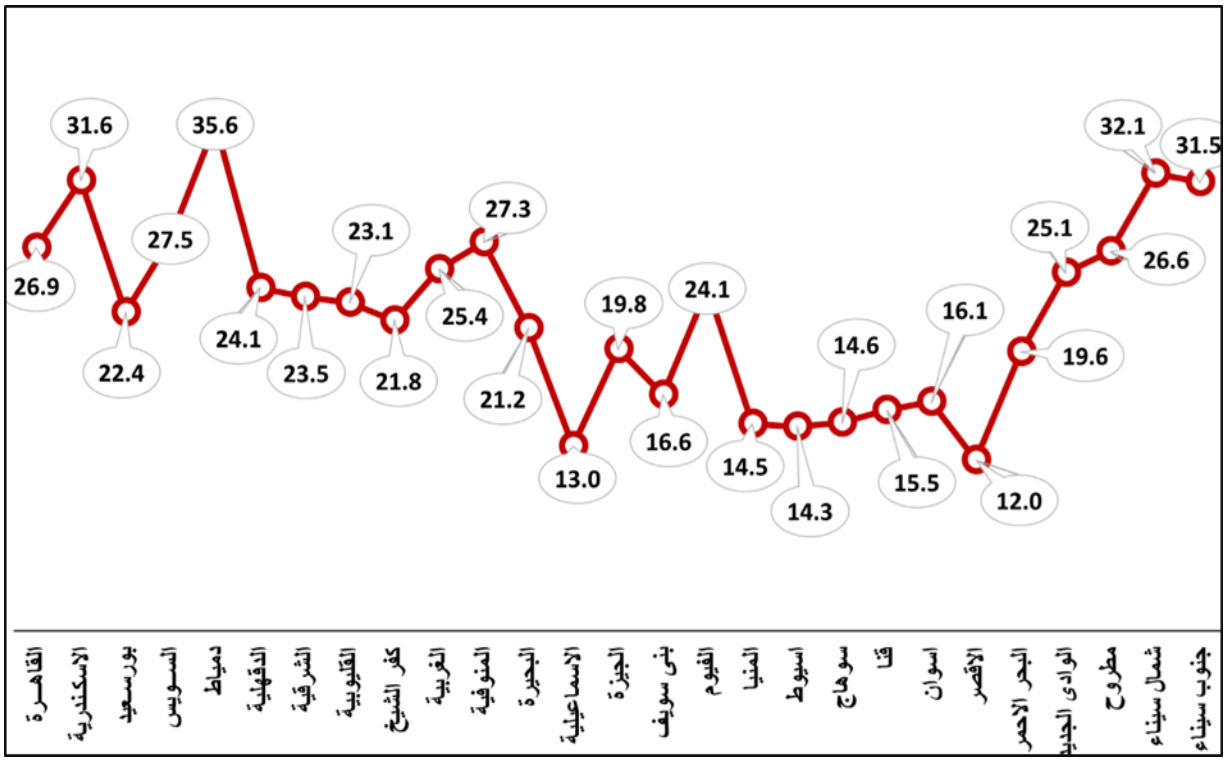

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

شكل رقم (٣-١٥)

معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بين محافظات الجمهورية

خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣

٣-٣-٢ التفاوت في أسعار مجموعة الطعام والمشروبات على مستوى المحافظات

يتفاوت معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الطعام والمشروبات بين محافظات الجمهورية، وذلك خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٢ وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-١٦)، ومنه يتضح ارتفاع معدل التغير في أسعار الطعام والشراب ليصل أقصاه في محافظات جنوب سيناء (٥٩,٩%) وشمال سيناء (٤٧,٨%)، ويليها محافظة القاهرة (٤٧,٢%)، ويصل لأدناه في محافظات الصعيد بقيم تتراوح بين ١٢,٣-٢٥,١%، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار الحبوب والخبز بنسبة (٦٥,٣%)، ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن بنسبة (٥٩,٧%)، ارتفاع أسعار الأسماك بنسبة (٥٦,٩%)، ارتفاع أسعار الألبان والجبن والبيض بنسبة (٦٠,٣%)، ارتفاع أسعار الزيوت والدهون بنسبة (٣٠,٦%)، ارتفاع أسعار الفاكهة بنسبة (٢٠,٣%)، ارتفاع أسعار الخضروات بنسبة (٣٣,٥%)، ارتفاع أسعار البن والشاي والكاكاو بنسبة (٥٠,٤%).

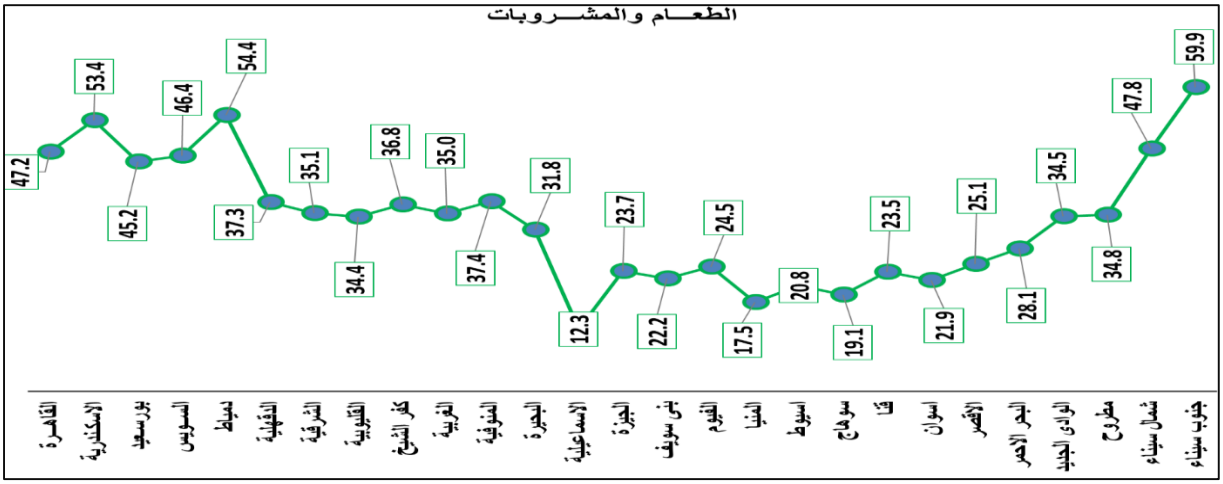

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

شكل رقم (٣-١٦)

معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الطعام والمشروبات بين محافظات الجمهورية

خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣

٣-٣-٣ التفاوت في أسعار المشروبات الكحولية والدخان على مستوى المحافظات

سجل قسم المشروبات الكحولية والدخان ارتفاعًا قدره (١٣,٩%) بسبب ارتفاع مجموعة الدخان بنسبة (١٣,٩%)، ويتفاوت معدل التغير في هذه المجموعة بين محافظات الجمهورية، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-١٧)، ومنه يتضح ارتفاع معدل التغير ليصل أقصاه في محافظات الصعيد بقيم تتراوح بين ٢٩,٢- ٣٣,٨%، ويعكس ذلك زيادة عدد المتعاطين لها بين سكان هذه المحافظات، ويصل لأدناه في محافظات الحدود والدلتا والحضر.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

شكل رقم (٣-١٧)

معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المشروبات الكحولية والدخان بين محافظات الجمهورية

خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣

٣-٣-٤ التفاوت في أسعار مجموعة الملابس والأحذية على مستوى المحافظات

سجلت مجموعة الملابس والأحذية ارتفاعًا قدره (١٧,١%) بسبب ارتفاع أسعار مجموعة الملابس الجاهزة بنسبة (١٦,٧%)، والأحذية بنسبة (١٣,٨%)، وقد انعكس ذلك على معدلات التفاوت للرقم القياسي للملابس والأحذية بين محافظات الجمهورية، وذلك خلال الفترة (من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٢)، على النحو المبين بالشكل رقم (٣-١٨)، ومنه يتضح ارتفاع معدل التغير في غالبية المحافظات، حيث يصل أقصاه في محافظات مطروح (٢٧,٨%)، دمياط (٢٧,٧%)، القاهرة (٢٦,٨%)، القليوبية (٢٥,٨%)، ويصل لأدناه في محافظات الإسكندرية (٥,٤%)، الفيوم (٦,٦%) والبحيرة (٦,٩%).

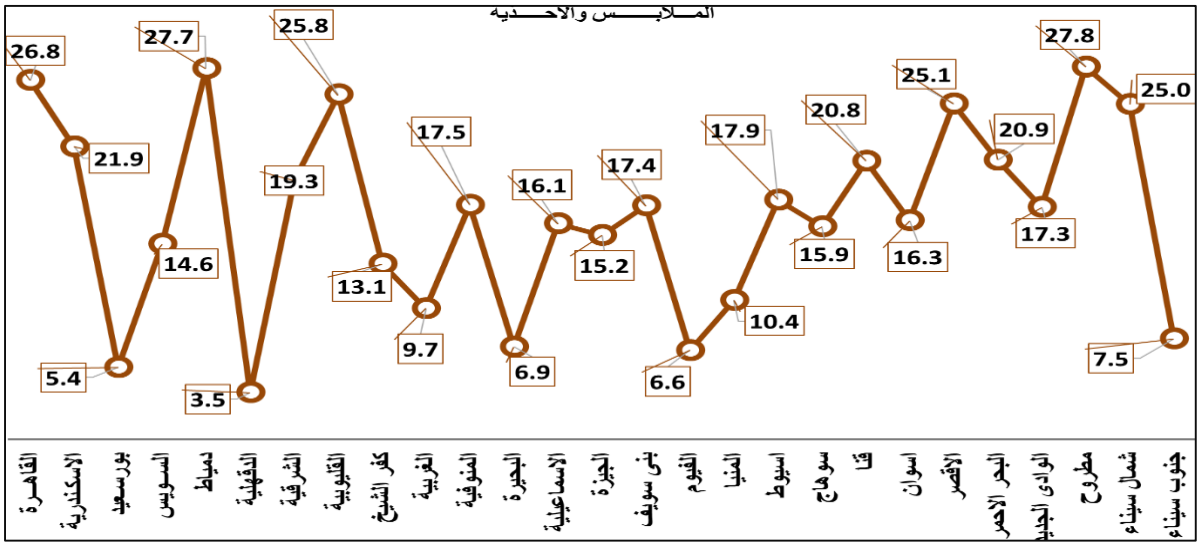

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

شكل رقم (٣-١٨)

معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الملابس والأحذية بين محافظات الجمهورية

خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣

٣-٣-٥ التفاوت في أسعار مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية على مستوى المحافظات:

سجلت مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود ارتفاعًا قدره (٧,٢%) بسبب ارتفاع أسعار الإيجار الفعلي للمسكن بنسبة (٥,٨%)، الإيجار المحتسب للمسكن بنسبة (٥,٧%)، صيانة المسكن وإصلاحه بنسبة (٢٠,٦%)، المياه والخدمات المتنوعة المتعلقة بالمسكن بنسبة (٢٩,٦%)، الكهرباء والغاز ومواد الوقود الأخرى بنسبة (٢,١%)، كما سجلت مجموعة الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة ارتفاعًا قدره (٢٨,٢%) بسبب ارتفاع الأجهزة المنزلية بنسبة (٢٨,٧%)، مما أدى إلى التفاوت في الرقم القياسي بين محافظات الجمهورية، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-١٩)، ومنه يتضح ارتفاع معدل التغير في غالبية

المحافظات، حيث يصل أقصاه في محافظتي جنوب سيناء (٤٥,١%) لمجموعة الأثاث، والإسكندرية (٢١,٤%) لمجموعة المسكن ومستلزماته، ويصل لأدناه في محافظتي أسوان (٨,٨%) لمجموعة الأثاث، جنوب سيناء (٢,٦%) لمجموعة المسكن ومستلزماته.

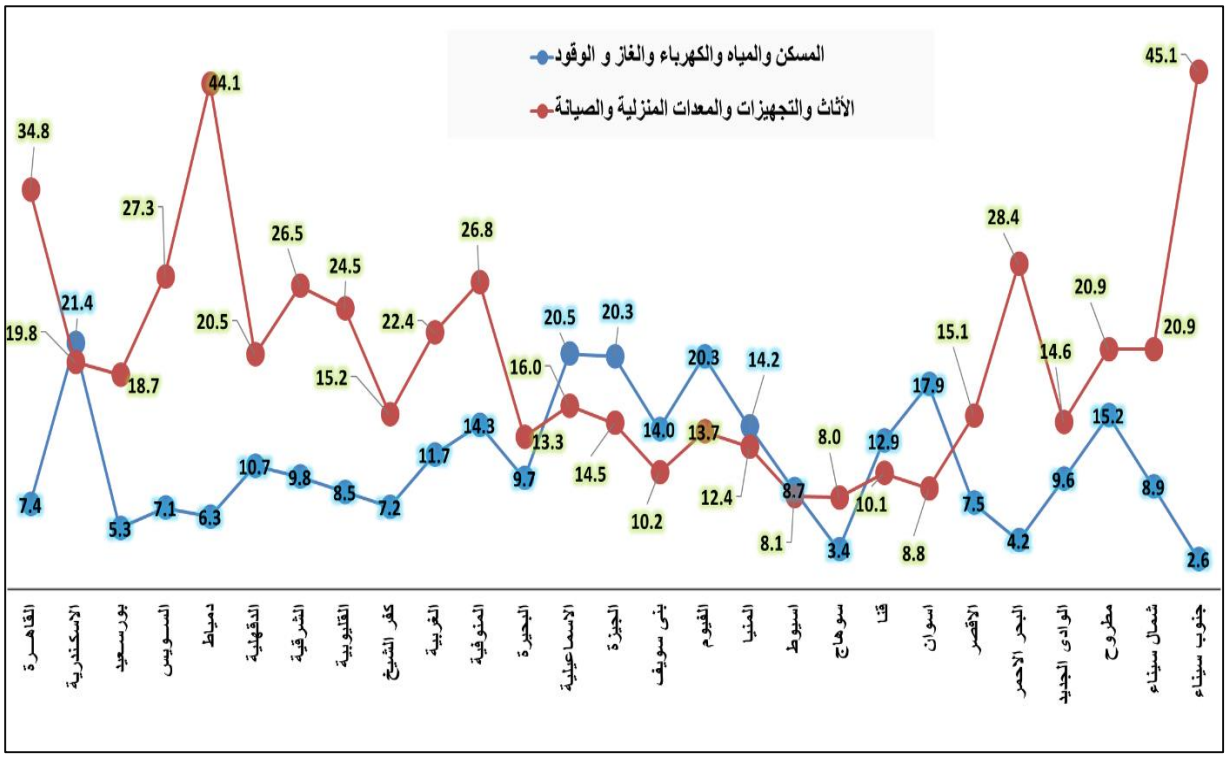

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

شكل رقم (٣-١٩)

معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية بين محافظات الجمهورية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ – يناير ٢٠٢٣

٣-٣-٦ التفاوت في أسعار مجموعة التعليم والرعاية الصحية على مستوى المحافظات

سجلت مجموعة التعليم ارتفاعًا قدره (٧,٧%) بسبب ارتفاع أسعار التعليم الأساسي (٨,٥%)، التعليم الثانوي العام والفني (٣,٥%)، التعليم بعد الثانوي والفني (٦,١%)، التعليم العالي (١٥,١%)، كما سجلت مجموعة الرعاية الصحية ارتفاعًا قدره (١٥,١%) بسبب ارتفاع أسعار المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية (١٠,٨%)، خدمات مرضى العيادات الخارجية بنسبة (٢١,٤%)، خدمات المستشفيات بنسبة (٢٠,٨%)، مما أدى إلى التفاوت في الرقم القياسي بين محافظات الجمهورية، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-٢٠)، ومنه يتضح ارتفاع معدل التغير في غالبية المحافظات، حيث يصل أقصاه في محافظتي الأقصر (٤٥,٩%) لمجموعة التعليم، ومطروح (٢١,٤%) لمجموعة للرعاية الصحية، ويصل لأدناه في محافظتي المنوفية (١١%)

لمجموعة التعليم، الشرقية (٩,٧%) لمجموعة للرعاية الصحية.

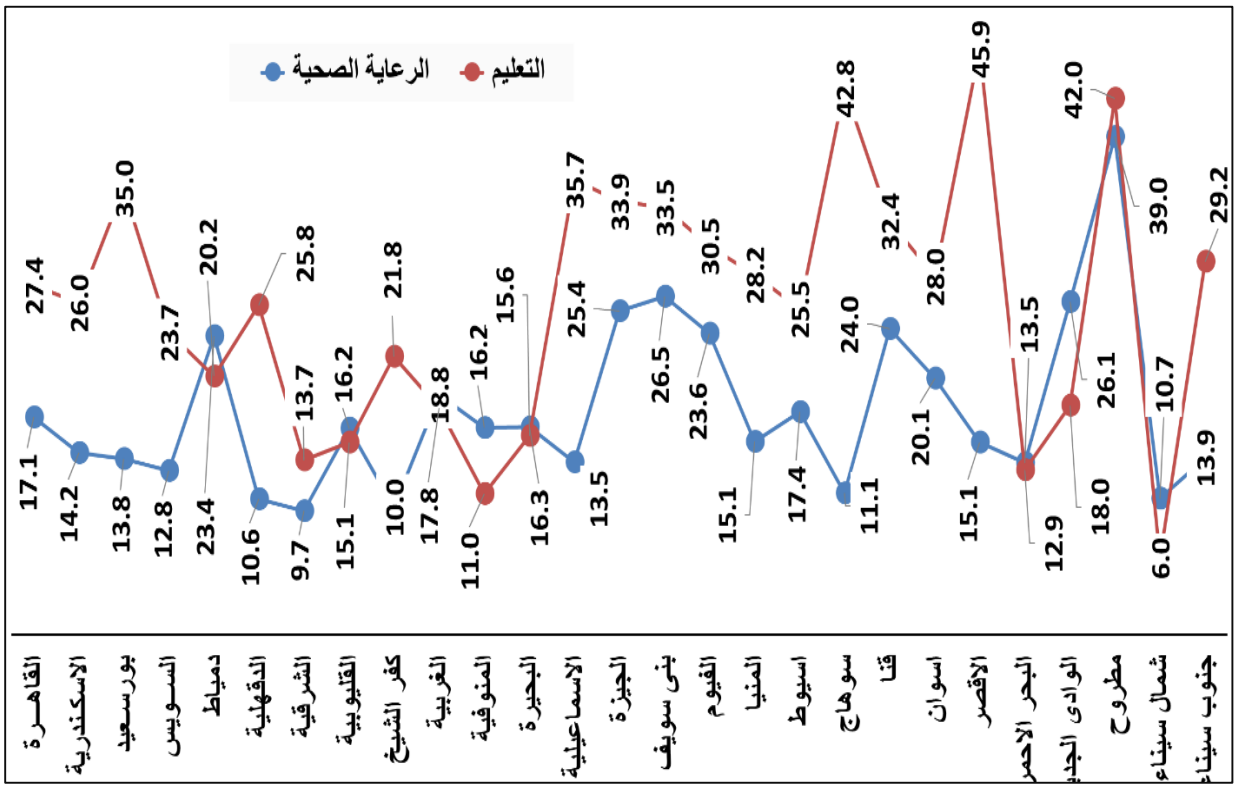

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

شكل رقم (٣-٢٠)

معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار التعليم والرعاية الصحية بين محافظات الجمهورية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣

٣-٣-٧ التفاوت في أسعار مجموعة النقل والاتصالات على مستوى المحافظات

سجلت مجموعة النقل والمواصلات ارتفاعًا قدره (١٨,٥%) بسبب ارتفاع مجموعة المنفق على النقل الخاص بنسبة (٢٢,٣%)، مما أدى إلى التفاوت في الرقم القياسي بين محافظات الجمهورية، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-٢٣)، ومنه يتضح الآتي:

- ارتفاع معدل التغير في أسعار النقل والمواصلات في كافة المحافظات، حيث تراوحت قيم الزيادة بين ٨,٢% (سوهاج)- ٤١,٩% (السويس).
- التفاوت في أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية، تراوحت بين ١-٢,٣% في محافظات الحدود والحضر والدلتا (باستثناء الإسماعيلية)، في حين ارتفعت أسعار الاتصالات لتصل أقصاها في محافظات الصعيد والإسماعيلية، بقيم تتراوح بين ٧,٢- ١٩,٧%.

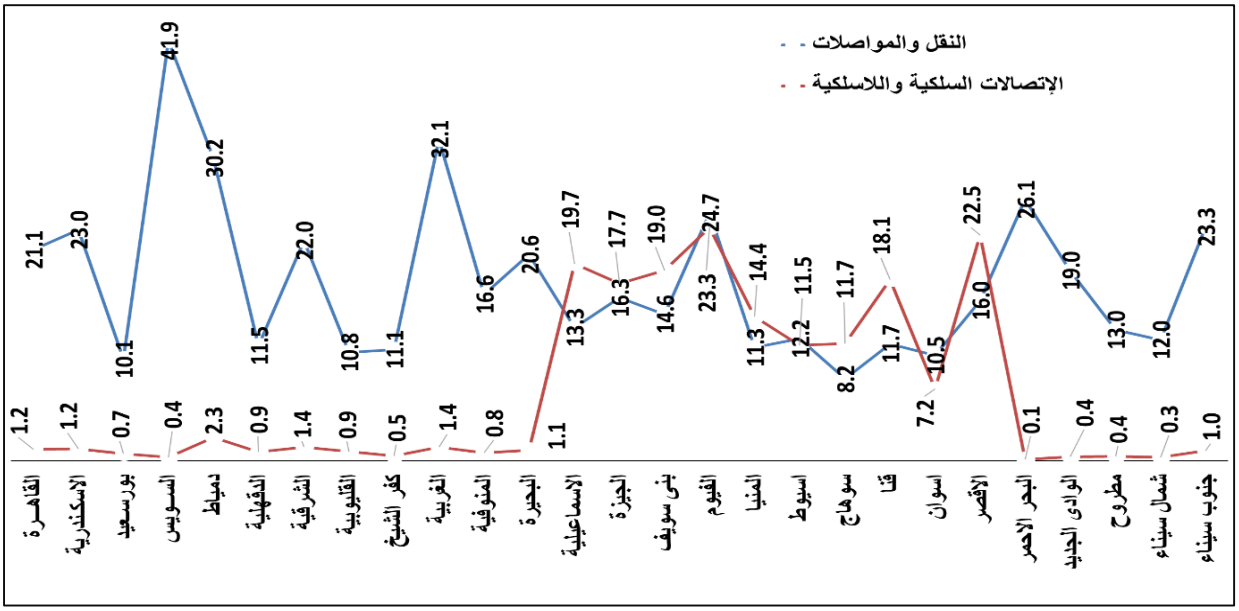

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

شكل رقم (٣-٢١)

معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار النقل والاتصالات بين محافظات الجمهورية

خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣

٣-٣-٨ التفاوت في أسعار مجموعة الثقافة والترفيه على مستوى المحافظات

سجلت مجموعة الثقافة والترفيه ارتفاعًا قدره (٣٠,٦%) بسبب ارتفاع أسعار الصحف والكتب والأدوات الكتابية بنسبة (٤٦,٦%)، وأسعار الرحلات السياحية المنظمة بنسبة (١٢,٨%)، وفي المقابل سجلت أسعار المطاعم والفنادق ارتفاعًا قدره (٤٢,٨%) بسبب ارتفاع أسعار الوجبات الجاهزة بنسبة (٤٣,١%)، خدمات الفنادق بنسبة (٢٧,٢%)، مما أدى إلى التفاوت في الرقم القياسي بين محافظات الجمهورية في مجموعة الثقافة والترفيه، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-٢٢)، ومنه يتضح الآتي:

- ارتفاع معدل التغير في أسعار المطاعم والفنادق في كافة المحافظات، حيث تراوحت الزيادة بقيم تتراوح بين ٧٣,٩% (دمياط)- ١٥,٧% (الأقصر).
- التفاوت في أسعار الثقافة والترفيه، بقيم تراوحت بين ٢٠,١-٨١,٩% في كافة محافظات الحدود والحضر والدلتا، في حين سجلت ارتفاعات في كافة محافظات الصعيد، بقيم تتراوح بين ٠,١- ٤,١%.

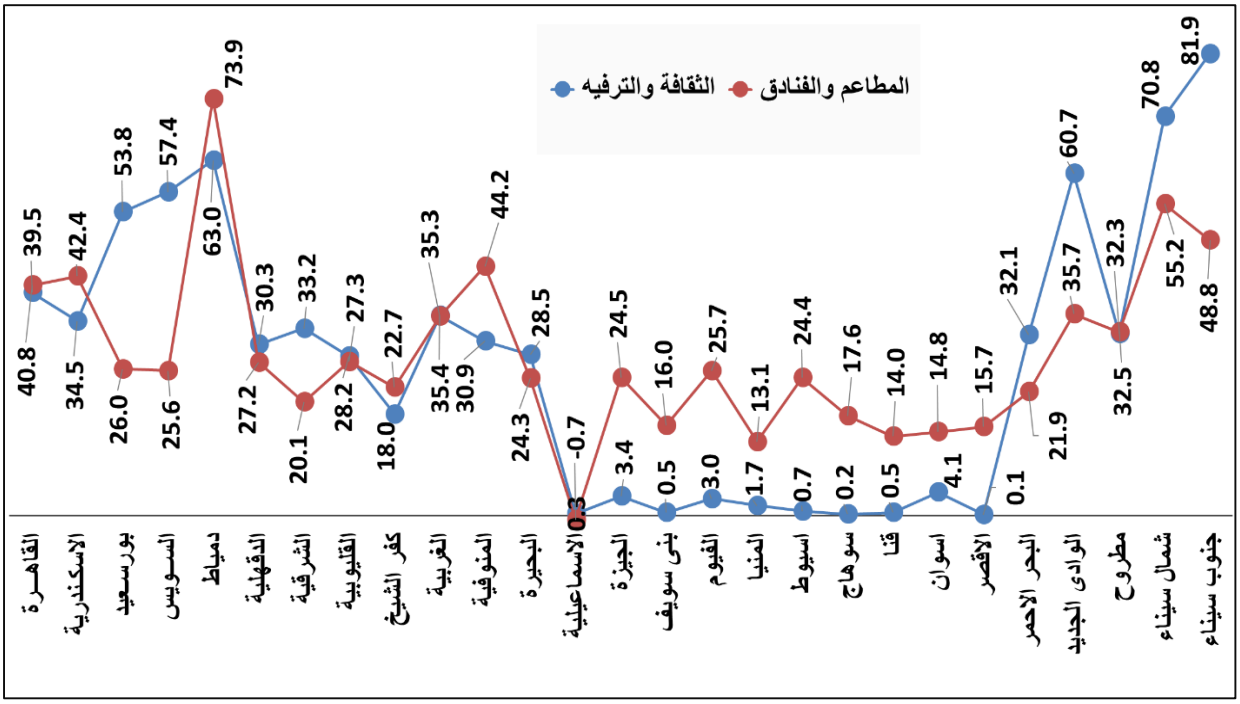

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

شكل رقم (٣-٢٢)

معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الثقافة والترفيه بين محافظات الجمهورية

خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣

٣-٣-٩ التفاوت في أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة على مستوى المحافظات

سجلت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة ارتفاعًا قدره (٢١,٩%) بسبب ارتفاع أسعار الأمتعة الشخصية بنسبة (٤٢,٠%)، والعناية الشخصية بنسبة (٢٨,٢%)، مما أدى إلى التفاوت في الرقم القياسي بين محافظات الجمهورية في هذه المجموعة، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٣-٢٣)، ومنه يتضح الآتى:

ارتفاع معدل التغير في أسعار السلع والخدمات المتنوعة في كافة المحافظات، حيث ارتفعت لتصل أقصاها في محافظة دمياط (٥٣,٨%)، وتتراوح ما بين ١٧-٢٧,٩% في جنوب سيناء، الأقصر، أسيوط، الفيوم، بورسعيد، القاهرة، قنا، الإسماعيلية. وتصل الارتفاعات لأدناها في محافظات مطروح، المنيا، سوهاج، السويس، البحيرة، البحر الأحمر، بقيم تتراوح بين ٨,٦%- ١٦,٦%.

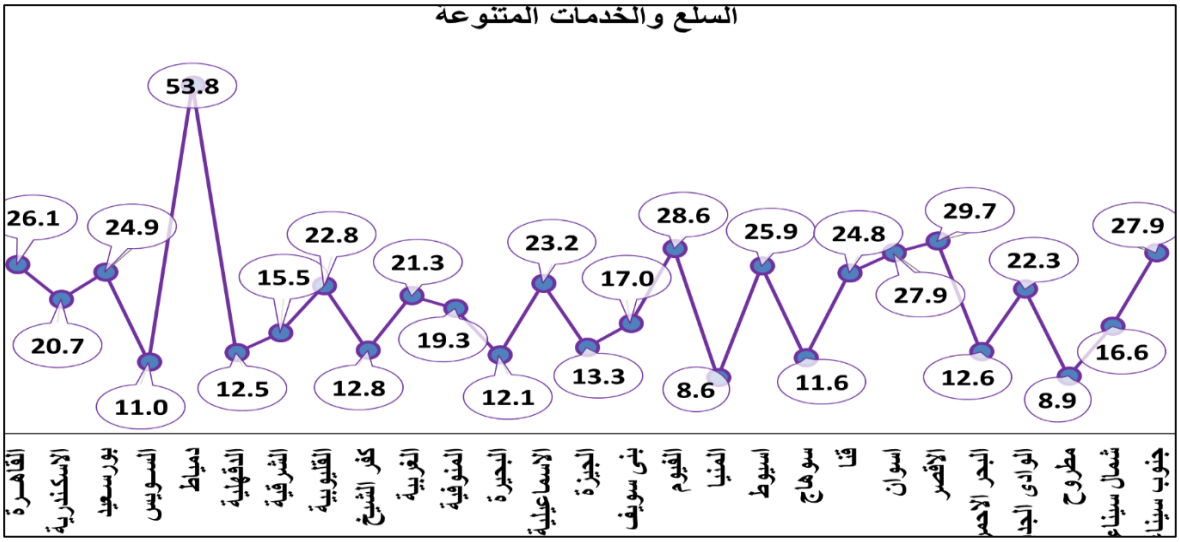

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

شكل رقم (٣-٢٣)

معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار السلع والخدمات المتنوعة بين محافظات الجمهورية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣

٣-٤ عدالة توزيع الدخول بين التحديات والفرص المتاحة (النتائج والاستخلاصات)

يعكس متوسط الدخل السنوي للأسرة المعيشية جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية، أو أفراد الأسرة المعيشية، نقدًا أو عينًا أو خدمات، سنويًا أو على فترات، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من مثل هذه الإيرادات غير المنتظمة والعارضة في العادة، وإيرادات دخل الأسرة المعيشية متاحة للاستهلاك الجاري وهي باستثناء الإيرادات الواردة من جميع التحويلات الجارية المتلقاة نقدًا أو كسلع.

وقد حاولنا في هذا الفصل معرفة التفاوت في مستوى المعيشة في محافظات مصر، من خلال تحليل التباين في مستوى الدخل والإنفاق وتفسيره، وتحليل التغيرات في أسعار السلع الرئيسية خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٣)، حيث تشير النتائج إلى وجود حالات عدم العدالة في توزيع الدخل السنوي الصافي على مستوى المحافظات خلال الفترة محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى تضافر مجموعة مختلفة من العوامل، من بينها النشأة والموقع الجغرافي والنوع الاجتماعي، والتي أسهمت معًا في تقليل فرص الارتقاء وتحسين الدخل من خلال العمل.

وقد أسهم الحراك الاقتصادي الاجتماعي للسكان بين المحافظات وداخلها؛ في إحداث التفاوت المكاني لمستوى المعيشة؛ فغالبية السكان الذين يولدون لوالدين من الفقراء يظلون فقراء أيضًا في جيلهم عندما يكبرون عمرًا، وأن نسبة محدودة منهم قد يصلون إلى الشرائح الأغنى دخلاً، والارتقاء على سلم التطور والتنمية بفضل ما يتاح لهم من فرص التعليم والتدريب والعمل، وغيرها من متطلبات الارتقاء والتحسين للخروج من دائرة الفقر وسد

فجوة مستوى المعيشة.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود بعض الظواهر المرتبطة بالتفاوت المكاني في مستوى المعيشة بالمحافظات المصرية، وترتبط غالبيتها بتوزيع الدخل والإنفاق، وتتمثل في الآتي:

- انخفاض اللامساواة في الدخل بين/ داخل المحافظات، وينعكس ذلك التفاوت في توزيع الفقراء، حيث يتركز الفقر في ريف الوجه القبلي، الذي يعيش فيه ٥١,٩% من المصريين الواقعين تحت خط الفقر، وهى نسبة مرتفعة، وتظل شديدة الارتفاع لأن ٢٥,٢% فقط من سكان مصر يعيشون هناك، وفى المقابل يصل عدد الفقراء الذين يعيشون في ريف الوجه البحري إلى نحو ٢٧,٣% من إجمالي المصريين الواقعين تحت خط الفقر.
- ارتفاع حدة عدم العدالة في توزيع الدخول داخل المحافظات المصرية على نحو غير مسبوق خلال الفترة محل الدراسة، ولا يقتصر التباين على الدخول المتحصلة أو الثروات المكتسبة، ولكنه يمتد إلى خلل في مدى عدالة الفرص في الحصول على غذاء مناسب وخدمات الصحة والتعليم والأراضي وغيرها من أصول وموارد لازمة للعيش الكريم.
- ارتفاع معدلات الفقر في المحافظات الحضرية إلى نحو ٢٦,٧% من السكان، بزيادة ١١,٦% في نحو ثلاث سنوات، وكان نصيب القاهرة ٣١,١% من نسبة الواقعين تحت خط الفقر بين سكانها.
- لا تزال محافظة أسيوط أعلى محافظات مصر من حيث نسبة الفقراء التي وصلت إلى ٦٦,٧% من سكانها، يليها سوهاج بنسبة ٥٩,٦% من سكان المحافظة، وتأتي محافظة بورسعيد أقل محافظات الجمهورية فقرًا بنسبة ٧,٦% من عدد السكان.
- يغطي نظام الدعم الغذائي الذي تقدمه الحكومة (بطاقات التموين) ٨٤% من الأسر على مستوى الجمهورية، ويمثل هذا الدعم نحو ١٥,٥% من إجمالي استهلاك الأسرة من الطعام والشراب في الشريحة الأقل استهلاكًا (العشير الأول)، و١٣,٢% من استهلاك الأسر في الشريحة الثانية، ويقل إسهام هذا الدعم كثيرًا في الفئة الأعلى دخلًا ليصل إلى ٦,١% من إجمالي استهلاك الطعام والشراب، وإن كانت هذه النسبة تظل مرتفعة بالنسبة للتصور القائل بأن كثيرين ممن يحصلون على الدعم غير مستحقين له.
- بالرغم من أن الدعم الغذائي قد يسهم في تحقيق الحماية للأسر من أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية، إلا أنه لم يكن كافيًا ليوقف أكبر زيادة في معدلات الفقر منذ ما يقرب من عشرين سنة، والمترتبة على زيادة أسعار كل السلع والخدمات تقريبًا، وعلى رأسها السلع الغذائية.

وبصفة عامة يجب تجنب الآثار السلبية للتفاوت المكاني في توزيع الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتي تنعكس على مستويات المعيشة، والتي تلقي بظلال قاتمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يتطلب وجود سياسات متكاملة للارتقاء بالعدالة في توزيع الدخول، والتي يجب ألا تقتصر على توزيع المنح والهبات، بل عليها أن تعمل من خلال المحاور التالية:

- التعامل مع جذور اللامساواة من خلال قوانين وسياسات تطبَّق لإزالة كافة العوائق أمام السكان للحصول على فرص متكافئة وعادلة، بصرف النظر عن النشأة أو الموقع الجغرافي أو النوع الاجتماعي.
- وجود سياسة متوازنة للتنمية الإقليمية، تشمل: تحديد الأولويات والتوجهات الواعدة ونماذج الاستدامة (أي أعطاء مزيد من الصلاحيات والمسئوليات من خلال تطبيق اللامركزية كآلية)، تخلق الظروف لتحسين مؤشرات التنمية بجوانبها المختلفة، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة، والعمل على تطوير أجهزة إدارة إقليمية ومحلية ذات مستوى عال من الكفاءة مما يساهم في تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية.
- تحديد المزايا النسبية بكل محافظة، مما يسهم في إيجاد النشاط التنافسي للاقتصاد المحلى، وتقديم الحوافز لتطوير أنواع الأنشطة المتخصصة ذات الصلة، وتحويل كافة الأنشطة المحلية إلى أنماط متنوعة لصناعات مختلفة ومتخصصة، بما في ذلك الصناعات الأقل قدرة على المنافسة، والتي يجب تطويرها وفقًا لأهداف التنمية المحددة، وفي المقابل ينبغي اعتبار الصناعات غير المتطورة فرصًا لتنمية المنطقة.
- اتباع منهج توطين التنمية من خلال مشاركة المجتمع المحلي، مما يعمل على تطوير الأنشطة الداعمة للتنمية المحلية، والتي تعطى دفعات تنموية أمامية للاستدامة الذاتية، وتجنب تقسيم هذه الأنشطة ذات الأولوية على الأنشطة الموجهة نحو التصدير أو السوق المحلية.
- وجود تمويل يعتمد على نظام ضريبي كفء لتعبئة الموارد ويسهم في إعادة توزيع الدخول ويساند نظام الضمان الاجتماعي، وإلى نظام فعال للإنفاق العام يحسن استهداف المستحقين.
- تطوير قواعد البيانات والارتقاء بنظم تحليلها لضمان فاعلية السياسات وعدم إهدار الموارد والعمل على كفاءة تخصيصها وتحديد المستحقين الأَولى بالرعاية والمساندة.
- تطوير مسوح وبحوث ميزانية الأسرة التي تحتاج إلى تمويل لإجرائها بشكل دوري وتحليل بياناتها بالتكامل مع مصادر المعلومات الأخرى.

الفصل الرابع
تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة في جمهورية مصر العربية

تمهيد:

بعد استعراض أهم المستجدات العالمية والمحلية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، وتحليل الوضع الراهن للإنفاق على بنود تكاليف المعيشة المختلفة، وتفاوتات الدخل والإنفاق على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية، يأتي هذا الفصل ليستهدف تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة، بما يكفل مستوى معيشي لائق يحقق الرضا النفسي ويلبي متطلبات حياة كريمة للفرد ولأسرته، بحيث يكون هذا التقدير لتكاليف المعيشة دليلًا إرشاديًا لبرامج التكافل والحماية الاجتماعية لمن هم غير قادرين على العمل، حيث تكفل هذه البرامج للمستفيدين منها حياة كريمة ولائقة في حدود الموارد المتاحة للجهات القائمة على تنفيذ هذه البرامج.

واتساقًا مع هدف تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة فإن هذا التقدير ينصرف إلى الأسرة حديثة التكوين، والتي تتألف عادة من زوج وزوجة وطفل أو اثنين على الأكثر، فمثل هذه الوحدة المجتمعية هي التي تتسق عادة مع تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة، والدعم للفئات ذات الأوضاع الهشة اقتصاديًا واجتماعيًا.

ومع الأهمية الكبرى لهذه الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، إلا أن هناك هدفًا لا يقل عنها أهمية، ألا وهو نشر وتعميم ما نطلق عليه ثقافة وسلوك الاستهلاك الرشيد صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، بما لذلك من انعكاسات إيجابية عديدة على مستوى الفرد أو الأسرة في جمهورية مصر العربية.

ولما كان مفهوم تكاليف المعيشة ينصرف إلى تكاليف الحصول عليه، واستخدام وسائل إشباع الحاجات الإنسانية دون إفراط ولا تفريط، فإن ذلك يدعونا إلى تخصيص مستهل هذا الفصل للتعريف بالحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها من منظور مجتمعي، يكفل للإنسان استمرار نوعه وسلامته البدنية، والنفسية، والعقلية، وفرص العمل التي تتيح له اكتساب المال الذي يمكنه من تحقيق ذلك*

---

* في هذا المقام نسترعي الانتباه إلى نظريات ودراسات عديدة في مجالات الاقتصاد والإدارة والعلوم السلوكية، قد طرحت مفاهيم وأولويات متباينة للحاجات الإنسانية، وتقسيمها بين حاجات دنيا وحاجات عليا، وحاجات أساسية وأخرى كمالية، وأخرى مادية وما بعد المادية (انظر على سبيل المثال: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة ١٥٠ الكويت يونيو ١٩٩٠) ومع التسليم بأهمية مثل هذه النظريات والدراسات وفائدتها إلا أننا في دراستنا هذه ننحو إلى تبني تعريف الحاجات الإنسانية من منظور المجتمع المصري بقيمه الاجتماعية والأخلاقية والثقافية فضلًا عن إمكانياته الاقتصادية، ومن ثم فإن الحاجات التي يتعين إشباعها للمصريين تخضع لضوابط كمية ونوعية واجتماعية، على النحو الذي يتسق مع هدف تقدير الحد الأدنى لتكاليف المعيشة كأساس لتحديد الحد الأدنى للدخل في مصر.

ونظرًا لما تمثله الحاجة إلى الغذاء من أهمية استراتيجية حاكمة لمعظم – إن لم يكن كل – الحاجات الإنسانية، ومن ثم ضرورة الاهتمام بإشباع هذه الحاجة، وفقًا لمعايير صحية واقتصادية فردية، ومجتمعية سليمة، فقد خصصنا القسم الثاني من هذا الفصل للتعريف بإشباع الحاجة إلى الغذاء وضوابطه الصحية، أما القسم الثالث والأخير فتناول تقديرًا للحد المناسب لتكاليف المعيشة.

٤–١ الحاجات الإنسانية الأساسية ووسائل إشباعها

لتقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة، ينبغي التعرف على الحاجات الإنسانية الأساسية التي يتعين إشباعها، وحدود ذلك للناس كافة في أي مجتمع متقدم كان أم متخلفًا، وفي ضوء هذه الحدود يتضح مفهوم الحد المناسب لمستوى المعيشة، الذي نحاول تقدير تكاليفه في ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي المصري. ولما كانت الحاجات الإنسانية لا بد أن تقترن بالقدرة على الدفع كي يتسنى الحصول على وسائل إشباعها.

وتُعرف الحاجة بأنها "إحساس نفسي يولد عادة قلقًا وتوترًا، وربما ألمًا لدى الإنسان مما يدفعه إلى السعي للحصول على وسيلة مناسبة للتخفيف من حدة هذا الإحساس أو القضاء عليه" (جامعة الدول العربية،٢٠٠١)، والحاجات الإنسانية بصفة عامة محدودة العدد، إذ لا تخرج عن نطاق الكليات الخمس التي تغطي كل مقومات الحياة البشرية، وتتمثل هذه الكليات في: حفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ الدين، وحفظ المال، وحفظ النسل، وبتحليل مضمون هذه الكليات والعلاقات التشابكية بينها (محمود عبد الحي،١٩٩١)، يمكن الوصول إلى أنها تستجمع كل الحاجات الإنسانية من غذاء، وكساء، ومأوى، وتعلم وتعليم وثقافة والتواصل عبر الزمان والمكان، ورعاية صحية واجتماعية، وترويح عن النفس بحسن استثمار أوقات الراحة والفراغ، لتجديد القدرة على مواصلة طريق الحياة نحو ما هو أفضل لذات الفرد وللأسرة والمجتمع ككل، ويضاف إلى ذلك كله الحاجة إلى الأمن والأمان. والواقع أن تعريف الحاجات الإنسانية على هذا النحو إنما يشير **أولًا**، إلى أنها تكاد تكون ثابتة عددًا منذ فجر تاريخ الإنسان حتى الآن، كما يشير **ثانيًا**، إلى أنها حاجات أساسية وضرورات بقاء لذات الفرد ولعموم المجتمعات، ويشير **أخيرًا**، إلى أنها متواصلة حيث تتكرر عبر الزمان والمكان، على امتداد حياة الأفراد والأسر والمجتمعات، فلا يكفي إشباعها مرة واحدة، وإنما يلزم إشباعها على نحو متكرر حسب ما تتطلبه سلامة واستمرار مختلف تكوينات الإنسان البدنية والعقلية والمعرفية والمهنية والاجتماعية والثقافية، من تواصل الحصول على وسائل إشباع لآماد زمنية تتفاوت حسب طبيعة كل حاجة وطبيعة كل من الوسائل المناسبة لإشباعها.

أما وسائل إشباع هذه الحاجات، فهي التي تتزايد وتتعدد عبر الزمان والمكان، كما أن أعداد البشر مصدر الحاجات هم الذين يتزايدون بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الموارد التي هي الأصل في إتاحة وسائل إشباع

هذه الحاجات (Daniel Villey,1977)، وليس ذلك فقط، وإنما يضاف إليه ما هو أخطر متمثلًا في الصراع بين الدول والمجتمعات على الاستئثار والتحكم في الموارد واستخداماتها، مما يؤدي إلى تدمير الكثير منها وتبديده إما في أغراض أقل نفعًا للبشر، أو في حسم الصراعات والخلافات فيما بين هذه الدول والمجتمعات لصالح بعض الأطراف وعلى حساب بعضها الآخر، هذا بالإضافة إلى تفاوت الدول والمجتمعات في مدى عمق الاهتمام الكمي والنوعي بالبحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، في اكتشاف وتخليق الموارد التي تمثل قواعد الإنتاج لوسائل إشباع الحاجات الإنسانية، وذلك في حقيقة الأمر هو جوهر المشكلة الاقتصادية المعروفة بمشكلة الندرة النسبية.

وترتبط وسائل إشباع الحاجات الإنسانية بمستوى المعيشة، والذي لا يتوقف على عدد الحاجات الإنسانية التي يتم إشباعها ودرجة هذا الإشباع، وإنما يتوقف أيضًا على كم الوسائل المتاحة ونوعيتها لإشباع هذه الحاجات، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الاعتداد بوسائل الإشباع للتعرف على مستوى المعيشة، ما هو إلا ترجمة فعليه لانتقال الحاجة الإنسانية من مجرد الرغبة أو الإحساس الداخلي إلى حقيقة اقتصادية (هى الطلب) تتفاعل مع جانب الإنتاج (العرض) ليحددا معًا مستوى المعيشة للفرد وللمجتمع.

وهكذا يمكن القول إن مستوى المعيشة يتحصل في كم ونوعية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات الإنسانية، على نحو مقبول من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وميزة معالجة مدخل الحاجات الإنسانية مع التركيز على وسائل إشباع هذه الحاجات، أنها تربط مستوى المعيشة بالقدرات الإنتاجية في المجتمع، كما تعبر عنها محصلة الأنشطة الاقتصادية في هذا المجتمع، كما أنها تربط هذا المستوى بالاستخدام الرشيد لنواتج هذه القدرة من السلع والخدمات، خاصة من حيث عدالة توزيعها بين مختلف فئات المجتمع.

ويمكن القول إن ما تقدم عن مفهوم الحاجات الإنسانية، ووسائل إشباعها ينتمي إلى ما يمكن أن يطلق عليه التحليل المعياري أو النظري Normative or Theoretical Analysis الذي يتعين تنزيله على الواقع من خلال تحديد ما الحاجات الإنسانية الأساسية التي يتعين إشباعها للمصريين، وما الوسائل المناسبة لهذا الإشباع، في ضوء أن هدف هذه الدراسة هو تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة.

الحاجات الإنسانية الأساسية للمصريين ووسائل إشباعها: على الرغم من أن الحاجات الإنسانية الأساسية محدودة العدد ولا تكاد تختلف عبر الزمان ولا عبر المكان، إلا أن الاختلاف قائم بين الأفراد والأسر والمجتمعات، فيما يتعلق بمستوى أو درجة إشباع الحاجات الإنسانية والوسائل التي تستخدم في هذا الإشباع، تبعًا للتفاوت بين هذه الكيانات البشرية فيما تتعرض له من ظروف مناخية، وما هو متاح لها من موارد، وما لديها من قدرات ومعارف لاستغلال هذه الموارد ودرجة العدالة في توزيع عوائد هذا الاستغلال، هذا بالإضافة

إلى ما لديها من وعي والتزام بالضوابط الكمية والنوعية والاجتماعية للاستهلاك، بما لها من انعكاسات إيجابية على الصحة العامة في أبعادها البدنية والنفسية والسلوكية. ومن ثم فإن لكل مجتمع مستوى المعيشة الخاص به ليس فقط، من منظور الحاجات الأساسية التي يتعين إشباعها، وإنما من حيث درجة إشباع كل من هذه الحاجات ووسائل الإشباع المستخدمة. وإذا ما أضفنا إلى تلك الضوابط النوعية والكمية والاجتماعية يمكن أن نحدد الحاجات الأساسية التي يتعين إشباعها بالنسبة للمصريين وما يلزم لها من وسائل إشباع على النحو الآتي:

الحاجات الأساسية للمصريين، شأنهم شأن أي من شعوب العالم يحتاج المصريون إلى: الغذاء، والكساء، والمأوى، والسكن الجنسي والعاطفي، والتعليم والتعلم، والرعاية الصحية والعلاج، والتنقل والاتصالات، والمعرفة والثقافة، والترفيه وحسن استثمار أوقات الفراغ. وغالبًا لا يتيسر إشباع هذه الحاجات دون تلبية حاجة البشر إلى ثلاث حاجات قاعدية هى البيئة الصحية، والمصادر الآمنة للمياه والطاقة، وكل هذه الحاجات أساسية يتعين إشباعها لاستدامة حياة البشر في مصر أو غيرها من الدول والمجتمعات، بيد أن هذا الإشباع لا يتعين أن يكون بلا سقف يمثل حدًا أعلى ولا أرضية تمثل حدًا أدنى، وإنما يتعين أن يخضع للضوابط النوعية والكمية والاجتماعية السابق الإشارة إليها، وإذا ما روعيت هذه الضوابط وروعي أن كل من الحاجات الإنسانية يمكن إشباعها بعدد من الوسائل البديلة، فإن تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة يمكن أن يعتمد على أي من بين هذه الوسائل البديلة، وعلى هذا الأساس نسعى إلى التعريف نوعيًا وكميًا بالوسائل المتاحة للمصريين لإشباع حاجاتهم الأساسية أخذًا في الاعتبار الضوابط النوعية والكمية والاجتماعية.

أولًا: الغذاء، تبنت القمة العالمية للغذاء (الفاو ١٩٩٦) تعريفًا للأمن الغذائي بأنه "يتحقق، على مستوى كل من الفرد والأسرة والمجتمعات الوطنية والإقليمية والعالمية، عندما يكون لكل الناس، وفي كل الأوقات، نفاذ عيني واقتصادي إلى طعام كافٍ وآمن ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وتفضيلاتهم للأطعمة من أجل حياة صحية ونشطة". ويلاحظ أن هذا التعريف مضى بمفهوم الأمن الغذائي إلى آفاق أكثر رحابة ليشمل الطعام الآمن ذو القيم الغذائية المناسبة للصحة والنشاط، فضلًا عن إضافة تفضيلات الناس للأنواع والأشكال المختلفة من الطعام، وقد أصبح هذا التعريف معتمدًا من جانب منظمة الزراعة والأغذية (الفاو)، غير أن وزارة الزراعة الأمريكية قدمت مفهومًا آخر يركز على الأسرة، حيث يعتبر أن "الأمن الغذائي للأسرة يعني أن يكون لكل أعضائها، وفي جميع الأوقات، نفاذ إلى طعام كاف لحياة صحية ونشطة، ويشمل الحد الأدنى للأمن الغذائي: (أ) الإتاحة الجاهزة لأطعمة كافية تغذويًا وآمنة. (ب) قدرة مؤكدة على الحصول على الأطعمة المقبولة بطرق مقبولة اجتماعيًا، أي بدون اللجوء إلى مخزون الطعام للطوارئ، أو السرقة أو البحث عن بقايا الطعام في سلال النفايات، وما إلى ذلك. والواقع أن مفهوم وزارة الزراعة

الأمريكية أدى لإدخال البعد الاجتماعي في تعريف الأمن الغذائي، مما حدا بمنظمة الزراعة والأغذية (الفاو) إلى تطوير التعريف الذي سبق واعتمدته في إعلان القمة العالمية للغذاء بحيث أصبح "الأمن الغذائي هو ذلك الوضع الذي يتحقق عندما يكون لكل الناس، وفي جميع الأوقات، نفاذ عيني واجتماعي واقتصادي لطعام كاف وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وتفضيلاتهم من أجل حياة صحية نشطة" وبناء على هذا التعريف فإن اهتمامنا بتقدير تكلفة الطعام والشراب، في إطار تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة في مصر، ينصرف إلى طرح توليفات بديلة من الطعام والشراب تلبي شروط الكفاية والأمان الغذائي من أجل حياة صحية ومهنية نشطة.

ثانيًا: الكساء والمأوى والسكن الجنسي والعاطفي، يتعلق الأمر هنا بالملابس الداخلية والخارجية مع ملاحظة انقسام هذه الأخيرة بين ملابس ترتدى داخل المنزل وأخرى ترتدى خارج المنزل، وملاحظة التفرقة في الملابس الخارجية بين شتوية وصيفية. أما عن المأوى أو السكن فيكفي لمثل هذه الأسرة الجديدة أن يكون عبارة عن شقة في حدود ٦٠-٧٠ مترًا مربعًا والأفضل أن تتيحها الدولة (عن طريق المستويات المناسبة من الإدارة المحلية، و/أو ترتيبات واتفاقات ملزمة مع جمعيات رجال الأعمال وخاصة المطورين العقاريين) لحديثي الزواج من الشباب بقيمة إيجارية (أو قسط تمليك*) لا يتجاوز ٢٥% من الحد الأدنى للدخل، فإذا ما أمكن تحقيق ذلك تتعاظم فرص تحقيق السكن الجنسي والعاطفي بين الزوجين في حياة أسرية أقرب ما تكون إلى الاستقرار والتفاهم المتواصل في إدارة شئون الأسرة.

ثالثًا: بالنسبة لبقية الحاجات الإنسانية (تعليم وتعلم، ورعاية صحية وعلاجية، وثقافة وترفيه، وانتقال واتصالات) فيمكن افتراض أن إشباعها يتكلف في حدود ٢٥% من الدخل المتاح للأسرة محل اهتمامنا في هذه الدراسة، ويبدو هذا الافتراض معقولًا في ضوء تحليل نتائج "بحث الدخل والإنفاق" الذي أوضح أن هذه البنود تستوعب ما يقرب من ٣٥% من إنفاق الأسرة بمتوسط ٤,٢ فرد لحجم الأسرة.

رابعًا: ما تقدم من حاجات إنسانية يحتوي على قاسم مشترك فيما بينها، وهو أن إشباعها يرتبط بمستوى الدخول وما يتناسب معها من قرارات على مستوى كل من أسر المجتمع، بيد أنه لا يمكن تجاهل أن إشباع هذه الحاجات لا يتيسر غالبًا دون تنظيم مجتمعي كفء وفعال يلبي حاجة البشر إلى بيئة صحية، ومصادر آمنة للمياه والطاقة، وهذه ثلاث حاجات أساسية دون ضمانها وتأمينها لكل الناس بواسطة السلطات العامة

---

* وإن كنا نرى الإيجار أفضل للأسر حديثة التكوين بحكم ارتفاع احتمالات تغيير مكان الإقامة تبعًا لارتفاع احتمالات التنقل بين أماكن ومجالات مختلفة للعمل.

يتعذر غالبًا إشباع باقي الحاجات الإنسانية للغالبية العظمى من الناس إن لم يكن كلهم. ومن ثم يتعين أن تراعي الدولة مستويات دخول الغالبية العظمي من الناس في تسعير خدمات البيئة والإمداد بالمصادر الآمنة للمياه والطاقة، وتلك قضية تحتاج إلى دراسات جادة ومتعمقة في مصر تستهدف أن يتاح لكل المواطنين على اختلاف مستويات دخولهم الحصول على القدر الكافي من خدمات البيئة والإمداد بالمصادر الآمنة للمياه والطاقة للأغراض المنزلية بأسعار وتكاليف كلية لا تتجاوز ١٠% من الحد الأدنى للأجر في حدود قصوى لشرائح الاستهلاك من هذه الخدمات والمصادر دون صرف أو تقتير وبما يتوافق مع الاعتبارات الصحية والمهنية لمستهلكي هذه الخدمات مع الحرص على إتاحة مستلزمات وأدوات الإفادة من خدمات الإصلاح البيئي، والإمداد بالمياه النقية، والتيار الكهربائي، والغاز بالجودة التي تحقق الأمان في الاستخدام والوفر في الاستهلاك من جهة، وبأسعار في متناول الحد الأدنى للدخول من جهة أخرى*.

ونختتم هذه الفقرة بالإشارة إلى أن ما ورد بها من تقديرات وافتراضات وملاحظات عن بنود ومستلزمات معيشة الأسرة حديثة التكوين، مع ما سيرد في الفقرة التالية عن إشباع الحاجة إلى الغذاء، بالإضافة إلى الاسترشاد بنتائج تحليل بحث الدخل والإنفاق، ومستويات الأسعار الراهنة سوف يتخذ أساس لتقدير الحد المناسب لمستوى المعيشة في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل على أساس ما هو متاح من البيانات. وهذا ما يدعونا إلى أن نسترعي الانتباه إلى أمر مهم يتعلق بما قد يراه بعضهم شيئًا من انحياز نحو الارتفاع في تقديراتنا للحد المناسب لتكاليف المعيشة، وهنا نؤكد أننا توخينا قدر الاستطاعة ألا يكون هناك مثل هذا الانحياز، وحتى لو صدق وجوده من وجهة نظرهم فيتعين اعتباره انحيازًا لصالح تمكين الأسر حديثة التكوين من التعود على فضيلة الادخار، مما يرفع من معدل الادخار الوطني، وهو أمر مطلوب بشدة للاقتصاد المصري عامة ولتمكين المواطنين من الارتقاء بمستويات معيشتهم، ومواجهة تزايد أعبائهم المعيشية مع انتقال الأسر عبر المراحل العمرية المختلفة. وربما يكون مناسبًا في هذا المقام أن نسترعي الانتباه إلى ضرورة أن تهتم الدولة عامة في مصر، ووزارات التخطيط والمالية والاستثمار والتجارة والصناعة والزراعة والمؤسسات المالية بصفة خاصة، بطرح أوعية ادخارية تشجع ذوي الدخول الصغيرة

* ربما يكون من المطلوب بإلحاح أن تكون هناك دراسات جادة ومتعمقة لتقييم مدى عدالة سياسات تسعير خدمات الإمداد بالمياه والغاز والكهرباء وفاعليتها، وما يرتبط بها من أدوات ومستلزمات، للقطاع العائلي خاصة وأن تكاليف هذه البنود أصبحت عبئا يثقل كاهل معظم أصحاب الدخول المتوسطة ناهيك عن أصحاب الحد الأدنى للدخول.

على ادخار نسبة ولو ضئيلة من هذه الدخول لما في ذلك من مردود إيجابي على هذه الفئات، وعلى الاقتصاد الوطني عامة.

٤-٢ إشباع الحاجة إلى الغذاء وضوابطه الصحية:

تهدف هذه الفقرة إلى تقديم مقترح لتخطيط الوجبات الغذائية المتوازنة والصحية والتي تشمل جميع العناصر الغذائية بتكلفة اقتصادية مناسبة للأسرة المصرية وتقبلها الثقافة الغذائية للمجتمع، ويظل الغذاء الصحي والتغذية السليمة أمرين ضروريين للبقاء والنمو الجسدي والعقلي وتطور الأداء والإنتاجية والصحة، وللغذاء أدوار مختلفة بالنسبة للفرد، فهو يشكل له أهمية نفسية واجتماعية وإشباعية تعد بمثابة محددات كمية ونوعية للطعام المستهلك ربما تفوق أهمية الاعتبارات التغذوية، وعلى الرغم من أهمية هذه الأدوار للغذاء إلا أن دوره الأساسي يظل متمثلا في تغذية الجسم.

وفيما يأتي نموذج بمقترح للوجبات الغذائية اليومية الثلاث، وقد روعي في هذا النموذج أن يكون صحيًا ومتوازنًا، من حيث إمداد الجسم بالعناصر الغذائية الضرورية من جهة، واحتوائه من جهة أخرى على بدائل يمكن استخدام أي منها دون خلل يذكر في حصول الشخص على تغذية متوازنة العناصر، فضلًا عن توافق هذا النموذج مع متطلبات منظمة الصحة العالمية للنظم الغذائية الصحية.

وجبة الإفطار (بديلين)

نوع الطعام	الوزن بالجرام	الكربوهيدرات جرام	البروتين جرام	الدهون جرام	الطاقة kcal
كوب لبن نصف دسم	٢٠٠	٦,١	٦,٦	٣,٩	١٠٠
فول مدمس	١٠٠	٥٨	٢٦	١,٥٣	٣٤١
رغيف خبز أسمر	١٠٠	١٥	٣	جرام	٨٠
أو					
جبن أبيض قليل الدسم	١٠٠	٨,٢	٧,٩	١٥,٤	٢٠١,١
بيضة مسلوقة	٥٠	٠,٦	٦,٣	٥,٣	٧٧,٥
رغيف خبز بلدى	١٠٠	١٥	٣	جرام	٨٠

وجبة الغذاء

نوع الطعام	الوزن بالجرام	الكربوهيدرات جرام	البروتين جرام	الدهون جرام	الطاقة kcal
لحم متوسط الدهون	١٠٠	–	٢٨,٢	٩,٤	٢٠٦
أرز	١٠٠ (جاف)	٢٨,٢	٢,٧	٠,٣	١٤٤,٧
سبانخ	٢٥٠	٩,٢	٧,٥	٠,٨	٥٧,٥
سلطة خضار	١٥٠	٦,٨	١,٤	٢,٧٩	٥٩,٤
برتقالة	١٥٠	١٧,٦	١,٤	٠,٢	٧٠,٥
أو					
دجاج (مسلوق)	٢٠٠	–	٢١,٥	٣,١	١١٩,١

مكرونة	١٦٠	٤٥,٣	٧,٦	١,١	٢٢٥,٦
سلطة خضار	١٥٠	٦,٨	١,٤	٢,٧٩	٥٩,٤
كمثرى	١٦٦	٢٥,٧	٠,٦	٠,٢	٩٦,٣
بدائل خضار مطبوخ (في وجبة الغذاء)					
فاصوليا بيضاء	٨٠ (جافة)	٢٠,١	٧,٨	٠,٠٣	١١١,٢
فاصوليا خضراء	٢٢٠	١٥,٦	٤	٠,٢	٦٨,٢
البامية	٢٥٠	١٧,٥	٥	٠,٣	٧٧,٥
القرنبيط	٢٠٠	١٠,٦	٤	١,٢	٥٠
بدائل فاكهة (في وجبة الغذاء)					
كيوى	٧٦	١١,١	٠,٩	٠,٤	٤٦,٤
أناناس	١٠٠	٢٠,٣	٠,٨	٠,٢	٧٧,٥
جريت فروت	١١٨	٩,٥	٠,٧	٠,١	٣٧,٨

وجبة العشاء (بديلين)

نوع الطعام	الوزن بالجرام	الكربوهيدرات جرام	البروتين جرام	الدهون جرام	الطاقة kcal
جبن أبيض قليل الدسم	١٠٠	٨,٢	٧,٩	١٥,٤	٢٠١,١
سلطة خضراء	١٠٠	٤,٥	٠,٩	١,٩	٣٩,٦
خبز بلدي	١٠٠	٥٠	٨	جرام	٢٤٨
أو					
زبادي منزوع الدسم	٢٥٠	١٤,٣	١٤,٣	٠,٤	١٤٠
كمثرى	١٦٦	١٥,٧	٠,٦	٠,٢	٩٦,٣

٤-٣ تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة الشهرية للأسرة

إن تقدير تكاليف المعيشة سواء للفرد أو للأسرة إنما يقتضي رصد نمط سلوك إشباع الحاجات الأساسية داخل المجتمع، ولما كانت بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك التي تجريها الأجهزة الإحصائية كبحوث لميزانية الأسرة بالعينة، تقدم صورة على درجة كبيرة من الحقيقة لهذا النمط وهذا السلوك، ووفقًا لما أتيح لنا من نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٢٠، وبيانات أسعار السلع المختلفة والمنشورة بنشرة أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية، وغيرها من المصادر الإحصائية الأخرى. سوف يتم تقدير الجزء من الدخل الذي ينبغي تخصيصه للإنفاق على عناصر مجموعة الطعام والشراب وفق الأسعار الراهنة، وقد تم تحديد أدنى كمية يمكن أن تستهلكها الأسرة في الشهر من السلع المختلفة مع مراعاة الالتزام بأهم المعايير الصحية والاقتصادية التي من شأن الالتزام بها تجنب مثالب الإفراط أو التفريط في إشباع الحاجات الإنسانية. ويُعزى اختيار هذا البند لتحديد الجزء المخصص من الدخل للإنفاق عليه، لأنه يمثل ثلث

إنفاق الأسرة المصرية من إجمالي إنفاقها على مستلزمات المعيشة (نحو ٣٠,١% خلال عام ٢٠٢٠/١٩)، ثم نستعرض السيناريوهات المختلفة لتقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة.

٤-٣-١ تقدير الجزء المخصص من الدخل للإنفاق على مجموعة الطعام والشراب وفق الأسعار الراهنة:

يوضح الجدول (٤-١) الكميات المفترض استهلاكها من الأسرة موضع الدراسة للسلع المختلفة خلال الشهر كحد أدنى لاستهلاك الطعام والشراب، ووفقًا لمتوسط أسعار السلع خلال شهر يناير ٢٠٢٣، تبين أن هذه الأسرة تحتاج للإنفاق على هذا البند فقط ٢,٧٧٨,٠٤ جنية شهريًا حتى تستطيع إشباع الحد الأدنى من احتياجاتها.

جدول رقم (٤-١)

القيمة المقابلة بالأسعار الراهنة لمتوسط إنفاق الأسرة على بنود الطعام والشراب (لأقرب جنيه)

بنود الإنفاق	الكمية المفترض استهلاكها شهريًا	متوسط الأسعار يناير ٢٠٢٣ بالجنيه/كجم	القيمة
اللحوم الحمراء	٢ كجم	١٩٤,٧٩	٣٨٩,٥٨
الدجاج	دجاجتان (الدجاجة وزن ٢ كيلو)	٧١,٨٣	٢٨٧,٣٢
الأسماك	٢ كجم	٤٧,٥٦	٩٥,١٢
الخضر	٢٠ كجم (تشكيله من كل الأصناف)	١٥	٣٠٠
الأرز	٦ كجم	١٨,١٢	١٠٨,٧٢
المكرونة	٥ كجم	٢٠,٣٤	١٠١,٧
الخبز	١٨٠ رغيفًا	٠,٥ سعر الرغيف	٩٠
الألبان ومنتجاتها	٤ كجم (تشكيله من كل الأصناف)	٧٠,١٣	٢٨٠,٥٢
البيض	١٢٠ بيضة	٣,٠٢ سعر البيضة	٣٦٢,٤
الزيوت والدهون	٢ كجم	١٦٩,٤	٣٣٨,٨
الفاكهة	١٢ كجم (تشكيله من كل الأصناف)	١٢	١٤٤
السكر والاغذية السكرية	٤ كجم	١٩,٩٧	٧٩,٨٨
المشروبات غير الكحولية			١٥٠
منتجات الأغذية غير المصنفة تحت بند آخر			٥٠
الإجمالي			٢,٧٧٨,٠٤

المصدر: تم تجميعه من النشرة الشهرية لأسعار المستهلك أهم السلع الغذائية، فبراير ٢٠٢٣.

وحيث إن الأسر تستكمل استهلاكها الفعلي من الدعم الغذائي والتحويلات العينية، لذلك وجب التعرف على حقيقة الدعم الغذائي المقدم من منظومة الدعم حيث نجد أن ٨٤% من الأسر المصرية تتم تغطيتها ببطاقات تموين، ترتفع هذه النسبة في الريف لتصل إلى ٩١,١%، بينما تقل في الحضر لتصل إلى ٧٤,٩%.(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠)، مع تباين واضح على مستوى المحافظات المختلفة حيث تتم تغطية أكثر من ٩٠% من الأسر ببطاقات التموين في بعض محافظات الجمهورية، مثل بني سويف، المنوفية، أسوان، المنيا، كفر الشيخ، الفيوم، الدقهلية، الغربية، بينما تصل نسبة

هذه التغطية نحو ٦٤,٦% بمحافظة الإسكندرية، ونحو ٦٢% بمحافظة القاهرة. ويتباين الأمر على مستوى الأقاليم كما يتضح من الجدول رقم (٤-٢)

جدول رقم (٤-٢)

الدعم الغذائي للأسر على مستوى الأقاليم المختلفة

البيان	نسبة تغطية الأسر ببطاقات تموين	نسبة دعم السلع الغذائية للأسرة إلى إجمالي استهلاكها من الطعام والشراب
ريف الوجه البحري	%٩١,٥	%٨
ريف الوجه القبلي	%٩٠,٧	%٨,٨
محافظات الحدود	%٨٤,١	%٨,٢
حضر الوجه البحري	%٨٤,٨	%٦,٧
حضر الوجه القبلي	%٩٧,٥	%٧,٤
المحافظات الحضرية	%٦٤,٦	%٥,٢
إجمالي الجمهورية	%٨٤	%٧,٤

المصدر: تم تجميعه من نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠/١٩، إصدار يونيو ٢٠٢٠.

هذا ويمثل ما تحصل عليه الأسرة من دعم السلع الغذائية إلى إجمالي استهلاكها من الطعام والشراب ٧,٤% على مستوى الجمهورية، ونحو ٦,٣% على مستوى الحضر، ونحو ٨,٣% على مستوى الريف، وذلك خلال عام ٢٠٢٠/١٩. وتعد سلع كل من الأرز والزيت والسكر السلع الرئيسية في منظومة الدعم الغذائي، وتتباين نسبة دعم كل منها إلى مستوى الاستهلاك الفعلي للأسرة في الأقاليم المختلفة، كما يتضح من الجدول رقم (٤-٣) أن ريف الوجه البحري يعتمد في حصوله على السكر بنسبة ٨٧,٤% على دعم بطاقات التموين، وتبلغ هذه النسبة ٨٧,٨% لزيت الطعام، وللأرز ٢,٦%. وتتباين هذه النسب على مستوى الأقاليم المختلفة، وكذلك على مستوى الجمهورية.

جدول رقم (٤-٣)

نسبة ما يمثله دعم الأرز والزيت والسكر إلى إجمالي الاستهلاك

البيان	دعم الأرز	دعم الزيت	دعم السكر
ريف الوجه البحري	%٢,٦	%٨٧,٨	%٨٧,٤
ريف الوجه القبلي	%٤٠	%٨٠,٨	%٨٠,٧
محافظات الحدود	%٢٠,٧	%٧٢	%٧٥,٧
حضر الوجه البحري	%٣,٥	%٨٠	%٨١,٣
حضر الوجه القبلي	%٣٩,٦	%٦٩,٩	%٧٤,٥
المحافظات الحضرية	%٢٦,٩	%٥٨,٨	%٥٥,٦
إجمالي الجمهورية	%١٤,٧	%٧٧,٩	%٧٨,٥

المصدر: تم تجميعه من نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠/١٩، إصدار يونيو ٢٠٢٠.

٤-٣-٢ سيناريوهات تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة

يتمثل **السيناريو الأول** في الاعتماد على نتائج تقدير تكلفة الطعام والشراب على أساس متوسط الأسعار الفعلية لشهر يناير ٢٠٢٣ والسابق تقديرها بجدول رقم (٤-١) على أن يتم تقدير باقي بنود الإنفاق (الملابس والأقمشة والأحذية، المسكن ومستلزماته، والتعلم والمعرفة والثقافة، والاتصالات والمواصلات) للأسرة محل الاعتبار في دراستنا، من خلال الاستعانة بالتوزيع النسبي للإنفاق الكلي للأسرة على كل بند، والواردة بالجدول رقم (٢-٢) بالدراسة، على أن يتم تقدير الإنفاق لهذه البنود وفق المعادلة التالية (لكل بند على حده).

$$\text{الإنفاق المقدر للمسكن ومستلزماته} = \frac{\text{نسبة الإنفاق على المسكن ومستلزماته}}{\text{نسبة الإنفاق على الطعام والشراب}} \times \text{قيمة الإنفاق المقدر على الطعام والشراب}$$

جدول رقم (٤-٤)

السيناريو الأول لتقدير تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد

بنود الإنفاق	التكلفة الشهرية	بنودالإنفاق	التكلفة الشهرية
الطعام والشراب	٢,٧٧٨,٠٤	المطاعم والفنادق	٤٣٤,٤
المسكن ومستلزماته	١,٧١٠,٣	السلع والخدمات المتنوعة	٣٧١
الرعاية الصحية	٩٢٣	الأثاث والتجهيزات	٣٨٩,١
النقل والمواصلات	٦٠٦,٣	المشروبات غير الكحولية والدخان	٣٨٠,١
التعليم	٥١٥,٨	الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٢٦,٢
الملابس والأحذية	٥٠٦,٧	الثقافة والترفية	٢٠٨,١
إجمالي التكلفة الشهرية المناسبة لأسرة مكونة من أربعة أفراد= ٩,٠٤٩ جنية			

المصدر: حسبت بواسطة الباحث

نخلص مما تقدم إلى أن الحد المناسب لتكاليف المعيشة لأسرة مكونة من أربعة أفراد وفقًا لهذا البديل، قدر بنحو ٩ آلاف جنيه شهريًا، وهو المبلغ الذي يتعين أن يكون بمثابة الدخل المتاح للتصرف (أي الدخل الصافي لمثل هذه الأسرة بعد خصم ما قد يكون عليها من ضرائب الدخل) لكي يؤمن لها الحد المناسب لمستوى المعيشة والمقبول اقتصاديًا واجتماعيًا في ظل الظروف السائدة في المجتمع المصري من تضخم مستمر ومتصاعد.

يركز **السيناريو الثاني** في تقديره للحد المناسب لتكلفة المعيشة، على حساب نسب التغير في قيمة الاستهلاك الكلي لكل بند من بنود الإنفاق المختلفة خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧، مع افتراض أن هذه النسب سوف تزيد بمقدار معدل تضخم كل بند من بنود الإنفاق خلال عام ٢٠٢٢/٢١، ويوضح الجدول الآتي تقدير تكاليف المعيشة وفقًا لهذا البديل، والذي قدر بنحو ٦,٥٨٦,٤ جنيه.

جدول رقم (٤-٥)

السيناريو الثاني لتقدير تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد

بنود الإنفاق	التكلفة الشهرية	بنودالإنفاق	التكلفة الشهرية
الطعام والشراب	١,٨٨١,٢	المطاعم والفنادق	٣٥٠,٥
المسكن ومستلزماته	١,٢٧٩,٣	السلع والخدمات المتنوعة	٢٨٨,٠
الرعاية الصحية	٦٨٩,٩	الأثاث والتجهيزات	٣١٧,١
النقل والمواصلات	٤٨٣,٦	المشروبات الكحولية والدخان	٣٠,٩
التعليم	٥٠٤,٩	الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٦٤
الملابس والأحذية	٤١٥,٦	الثقافة والترفية	١٨١,٤
إجمالي التكلفة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد= ٦,٥٨٦,٤ جنية			

المصدر: من إعداد الباحث

يركز **السيناريو الثالث** في تقديره للحد المناسب لتكلفة المعيشة، على حساب نسب التغير في قيمة الإستهلاك الكلي لكل بند من بنود الإنفاق المختلفة، خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧، ثم افتراض أن نسب التغير في الإنفاق لكل بند سوف تزيد بمقدار التضخم السنوي ٢٠٢٣/٢٢، ويوضح الجدول الآتي تقدير تكاليف المعيشة وفقًا لهذا البديل، والذي قدر بنحو ٧,٧٤١,٤ جنيه.

جدول رقم (٤-٦)

السيناريو الثالث لتقدير تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد

بنود الإنفاق	التكلفة الشهرية	بنودالإنفاق	التكلفة الشهرية
الطعام والشراب	**٢,٦٠٠,٧**	**المطاعم والفنادق**	**٤٥٨,٤**
المسكن ومستلزماته	**١,٣٠٦,٩**	**السلع والخدمات المتنوعة**	**٣٢٧,٨**
الرعاية الصحية	**٧٥٩,٦**	**الأثاث والتجهيزات**	**٣٨١,٧**
النقل والمواصلات	**٥٣٢,٩**	**المشروبات الكحولية والدخان**	**٥٤,٨**
التعليم	**٤٧٦,٦**	**الاتصالات السلكية واللاسلكية**	**١٦٤,٨**
الملابس والأحذية	**٤٦٦,٧**	**الثقافة والترفية**	**٢١٠,٤**
إجمالي التكلفة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد= ٧,٧٤١,٤ جنية			

المصدر: من إعداد الباحث

نتائج الدراسة ومقترحاتها

أولًا: نتائج الدراسة

نتائج الفصل الأول

يعد استمرار تداعيات جائحة كوفيد-١٩، والحرب الروسية الأوكرانية، وتراجع نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات التضخم، وتراجع قيمة العملة المحلية والتغيرات المناخية من أهم المستجدات التي أثرت على الاقتصاد المصري.

تداعيات جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري على النحو الآتي:

- تراجعت معظم مؤشرات الاقتصاد القومي، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي من ٥,١% عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٢% عام ٢٠٢١/٢٠.
- أثر الإغلاق الدولي عقب انتشار الجائحة على حركة الملاحة الدولية، مما ترتب عليه تراجع عدد السفن العابرة بمجرى قناة السويس عام ٢٠٢١/٢٠ بمعدل ١,٤% من عددها عام ٢٠٢٠/١٩، كما تراجع عدد ناقلات البترول خلال نفس الأعوام بمعدل ١٤,٨%. كما تراجعت حركة النقل الجوي بنسبة ٩٠%.
- تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر من ٧,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠، كما تراجعت نسبة تحويلات المصريين من الخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٣% عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٧,٧% عام ٢٠٢١/٢٠.
- أدى حظر التجول الجزئي إلى تحويل الكثير من الأعمال إلى أعمال من المنزل؛ وبالتالي انخفض الطلب على النقل البري، بما في ذلك سيارات الأجرة وشركات النقل بالحافلات ومترو الأنفاق، لتنخفض مساهمة قطاع النقل البري بنسبة ٣٠% في الناتج المحلي الإجمالي.
- تم إغلاق الأسواق المجمعة والكبيرة والمطاعم والفنادق، وحدثت اضطرابات في سلاسل الإمدادات الغذائية، وقد أعاقت قيود النقل وتدابير الحجر الصحي وصول المزارعين والصيادين إلى الأسواق، وبالتالي قدراتهم على بيع منتجاتهم.
- توقفت العديد من المصانع عن العمل واشتغل بعضها في ظل استخدام ٥٠% من طاقتهم الإنتاجية، كما تراجعت صناعة الملابس بنسبة تصل إلى ٤٤% من إجمالي إنتاج القطاع، بسبب انخفاض الطلبات العالمية، كذلك صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج والمواد الخام التي يتم استيرادها من الصين والهند فضلًا عن معاناة القطاع من اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري على النحو الآتي:

- شكلت الحرب الروسية الأوكرانية أزمة للاقتصاد المصري، بسبب عدم قدرة القطاع الزراعي على إنتاج ما يكفي للاستهلاك المحلي من الحبوب (خاصة القمح) والبذور الزيتية. وقد دفعت الحرب الأسعار إلى مستويات عالية، حيث ارتفعت الأسعار لمعظم السلع بنسب متفاوتة.
- تراجع مستوى الإمدادات من السلع الغذائية وارتفاع أسعارها زاد من عجز الميزان التجاري غير البترولي البالغ ٤٢,١ مليار دولار خلال العام المالي الماضي، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة فاتورة الاستيراد مما يُثقل كاهل الاحتياطي النقدي المصري من العملة الصعبة.
- تراجعت واردات مصر من الذرة الصفراء مما رفع من مستوى أسعار الأعلاف وبالتبعية أسعار اللحوم والدواجن، كما انتقلت تداعيات الأزمة إلى بعض الصناعات المهمة لقطاع الأغذية كالأسمدة وقطاع الدواجن، حيث أجبرت الأزمة العديد من المصانع والشركات على خفض إنتاجها أو إغلاق مصانعها.
- تراجع الحركة السياحية لمصر جراء اندلاع الحرب.

تأثير النمو الاقتصادي العالمي والتضخم على الاقتصاد المصري:

- الارتفاعات الكبيرة في معدلات التضخم المحلية للسلع بصفة عامة والسلع الغذائية بصفة خاصة يُعزى جزء منها لتضخم مستورد ساهم بدوره في زيادة أسعار الطعام خاصة السلع الأساسية المستوردة من الخارج، والتي ارتفعت أسعار شحنها على مستوى العالم.
- تزايد معدلات التضخم الشهرية لكل السلع خلال الفترة من فبراير ٢٠٢٢ إلى ديسمبر ٢٠٢٢ بمعدلات مرتفعة مقارنة بالفترة المناظرة لها عام ٢٠٢١.

ساهم تراجع **قيمة الجنية المصري** في ارتفاع معدلات التضخم في مصر، حيث أدى الانخفاض المستمر في قيمته تزامنًا مع ارتفاع أسعار السلع العالمية إلى الضغط على الأسعار المحلية وارتفاع التضخم، ويوضح الشكل التالي تطور انخفاض قيمة الجنية.

تُعد مصر من أقل دول العالم إسهامًا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بنسبة لا تتجاوز ٠,٦% من إجمالي الانبعاثات العالمية، وعلى الرغم من ذلك، تُعد من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية، والتي تلقي بتداعياتها على العديد من القطاعات الاقتصادية، وعلى الحياة اليومية بشكل عام وعلى الرغم من توجه مصر نحو مسار التنمية الخضراء منخفضة الانبعاثات الكربونية إلا أن هذا التوجه لا يساير خطى الأسواق العالمية، وقد يؤثر ذلك على قدرتها التنافسية. وهناك ٣ قطاعات في مصر (الطاقة والنقل والصناعة) مسؤولة عن ٨٠% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويشكل قطاعا النقل والصناعة

٥٨% من إجمالي استهلاك الطاقة. وفي الوقت نفسه، أصبحت الأسواق الدولية تفضل المنتجات الأكثر خضرة (مراعاة للبيئة) والأقل كربونًا، وستكون مصر أقل قدرة على المنافسة في هذا المجال ما لم تتحرك نحو مسار تنمية خضراء منخفضة الانبعاثات الكربونية.

نتائج الفصل الثاني

- تزيدات قيمة الإنفاق الكلي للأسرة (الأسرة المكونة من أربعة أفراد) بالأسعار الجارية من نحو ٥١,٤ ألف جنيه عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٦١,٩ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل زيادة بلغ نحو ٢٠,٤% من قيمة الإنفاق عام ٢٠١٨/١٧.
- تزايدت قيمة الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الجارية للأسرة من نحو ٤٩,٠٢ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٥٩,٣ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل زيادة قدر بنحو ٢١,١% من قيمته عام ٢٠١٨/١٧، كما تزايدت قيمة التحويلات العينية خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بمقدار ٩,٣% من قيمتها خلال عام ٢٠١٨/١٧، مقابل تناقص في قيمة تحويلات بطاقة التموين وفروق الخبز بمقدار ٢٦,٣% خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بالعام ٢٠١٨/١٧، ويعزى هذا التناقص للتطبيق الحازم لمنظومة الخبز واستبعاد الفئات غير المستحقة.
- يمثل بند الإنفاق على الطعام والشراب أعلى بنود الإنفاق على مستوى الأسرة، بنسبة بلغت٣٠,٧% من جملة الإنفاق الكلي السنوي للأسرة، والتي تعادل نحو ١٩,٢٢٩ خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ويأتي بند الإنفاق على المسكن ومستلزماته في المرتبة الثانية من بنود إنفاق الأسرة، بنسبة بلغت ١٨,٩% من جملة الإنفاق الكلي السنوي للأسرة، والتي تعادل نحو ١١,٨٩١ خلال العام نفسه، ويحتل الإنفاق على بند الخدمات والرعاية الصحية المرتبة الثالثة بنسبة إنفاق بلغت نحو ١٠%، يليها الإنفاق على بند الانتقالات والنقل نحو ٦,٤% وبند التعليم نحو ٥,٧%، يأتي بند الإنفاق على الثقافة والترفيه، كأقل بند للإنفاق نحو ٢% من جملة الإنفاق الكلي خلال عام ٢٠٢٠/١٩.
- يوضح التوزيع النسبي للاستهلاك الفعلي للأسرة على مجموعة الطعام والشراب، أن الإنفاق على **اللحوم والدواجن** يأتي في المرتبة الأولى بنسبة بلغت ٢٦,١% خلال عام ٢٠٢٠/١٩، وإن كانت هذه النسبة لا تعكس زيادة الكميات المستهلكة من اللحوم والدواجن بقدر ما تعكس ارتفاع أسعار هذه السلع.
- يأتي الإنفاق على مجموعة **الخضروات** في المرتبة الثانية بنسبة ١٦,٢% خلال عام ٢٠٢٠/١٩، تليها مجموعة **الحبوب والخبز** بنسب إنفاق بلغت ١٣,٧% ومجموعة **الألبان والجبن والبيض** بنسب ١٣%.

- يأتي الإنفاق على مجموعة **المشروبات غير الكحولية**، والتي تضم كلًا من: البن، والشاي، والمياه الغازية، والمياه المعدنية، والعصائر الطبيعية، والكاكاو في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة ٤,١% عام ٢٠٢٠/١٩.
- أوضح التوزيع النسبي للإنفاق الفعلي للأسرة على بنود مجموعة المسكن ومستلزماته، استحواذ الإيجارات المحتسبة على أكثر من نصف المنفق على بنود هذه المجموعة، بلغت نحو ٥٥,٤% خلال عام ٢٠٢٠/١٩، يليها الإنفاق على الكهرباء والغاز، ثم المياه والخدمات المتصلة بالمسكن، ثم الإيجارات الفعلية، وأخيرًا صيانة المسكن وإصلاحه، بنسب بلغت ٢٥,٦%، ٨,٣%، ٧,٦%، ٣,١% على الترتيب.
- سجل الإنفاق على المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية نحو ٥١,٢% من جملة الإنفاق على الرعاية الصحية خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ونحو ١٧,١% على خدمات المستشفيات، ونحو ٣١,٦% أعلى بند خدمات مرض العيادات الخارجية.
- يشمل الإنفاق على مجموعة النقل والمواصلات كلًا من: شراء المركبات، والإنفاق على النقل الخاص، والإنفاق على خدمات النقل، وبلغت نسبة الإنفاق على هذا البند ٦,٧% من جملة الإنفاق الكلي خلال عام ٢٠٢٠/١٩.
- سجل الإنفاق على بند المصروفات والرسوم الدراسية نحو ٣٨,٦% من جملة الإنفاق على التعليم خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ونحو ٧,٢% لبند الملابس والشنط المدرسية، ٩,٦% لبند المصروفات والانتقالات. وللدروس الخصوصية ومجموعات التقوية ٢٨,٣% وعلى الكتب المدرسية والأدوات المكتبية ١١,٨%.
- زاد معدل التضخم السنوي بمقدار ٢١,٩% خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق له.
- بلغ التضخم لمجموعة الطعام والشراب ٣٧,٩%، ومجموعة المطاعم والفنادق ٣٣,١%، ومجموعة الثقافة والترفيه ٢٨,١%، ومجموعة الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة ٢٤,٦%، ومجموعة النقل والمواصلات ١٧,٣%، ومجموعة الملابس والأحذية ١٥,٦%.
- أبرز أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في مصر كانت نتيجة لاستمرار تداعيات كوفيد-١٩، وما ترتب عليها من إغلاقات لمختلف القطاعات الاقتصادية، وفرض قيود على حركة البضائع والأفراد التي نتج عنها نقص في الأيدي العاملة المساهمة في الإنتاج الزراعي، وما ترتب على ذلك من أثار سلبية انعكست على مساحة الأراضي المزروعة، مما ترتب عليه نقص الإنتاج والمعروض من السلع الغذائية؛ وبالتالي ارتفعت الأسعار.

- ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في ارتفاع أسعار السلع الغذائية، نتيجة لاضطراب تدفقات السلع الأولية من أكبر بلدان العالم (روسيا وأوكرانيا) المصدرة للقمح والسلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى، وفضلًا على اضطراب إنتاج الغذاء والشحنات من أوكرانيا بصفة أساسية.
- سجلت معدلات التضخم الشهرية لمنتجات مجموعة الحبوب ارتفاعات قياسية، بلغت أقصاها للقمح ١٤,٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢، وللدقيق ١٩,٤% خلال مارس ٢٠٢٢ وبلغت ١٠,٧% للمكرونة خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢، وللأرز البلدي والمعبأ ٢٦,٦%، ١٠,٤% على الترتيب خلال مايو ٢٠٢٢.
- سجلت أسعار العدس الأصفر أقصى قيمة لمعدلات التضخم الشهرية بلغت ٣١%، وبلغ للعدس الصحيح ٢٣,١%، وللفاصوليا الجافة ١٨,٨%، والفول ١٤,٥% وذلك خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢.
- سجل الحليب الطازج أعلى معدل للتضخم الشهري بلغ ٨,٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢، وللجبن الأبيض ١٢,١%، وللجبن الرومي، والنستو، والجبن القريش ١٠,٨%، ٩%، ٨,٥% وللزبد البلدي والمستوردة ٧,٣%، ٨,٨% خلال الشهر نفسه، وبلغ للمسلى الجاموسي ٥% خلال سبتمبر ٢٠٢٢.
- تزايدت معدلات التضخم خلال عام ٢٠٢٢، لكل من اللحوم المستوردة نحو ٣٦%، واللحوم البقري والجاموسي بنحو ٢٢,٢%، وترجع زيادة أسعار اللحوم الحمراء للعديد من الأسباب منها: ارتفاع أسعار الأعلاف المصنعة والمنزرعة مع ضعف نمو الأعلاف المنزرعة بسبب برودة الطقس، وارتباك حركة استيراد اللحوم من الخارج بسبب تداعيات وباء كورونا، والتوترات السياسية لبعض الدول، مع ارتفاع أسعار معظم المنتجات الغذائية عالميًا نتيجة للتغيرات المناخية السيئة، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة نقل اللحوم وارتفاع رسوم الجمارك لمستلزمات الأعلاف.
- تزايدت معدلات التضخم في أسعار الدواجن خلال عام ٢٠٢٢ بلغت ٥٢,٨% لدجاج المزارع، ٣٩,٤% للدجاج البلدي، ٣٦,٤% للدجاج الأبيض المذبوح المجمد المحلي، وبلغت ٦٦,٧% للبيض، ويرجع ذلك لعدم توافر الأعلاف (الذرة وفول الصويا) المحتجزة بالموانئ بسبب عدم توافر الإفراجات البنكية لها، فضلًا عن ارتفاع أسعار الوقود والشحن والمتأثرة بالأحداث العالمية الراهنة.
- ارتفعت أسعار البيض نتيجة عدة عوامل، أهمها زيادة تكلفة الإنتاج عقب ارتفاع سعر الأعلاف عالميًا، سواء ذرة أو صويا، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، علاوة على ارتباك سلاسل الإمداد العالمية بسبب استمرار تأثر الصين بفيروس كورونا المستجد، وتضاعف أسعار الشحن.
- بلغت معدلات التضخم الشهرية أقصاها خلال شهر أبريل ٢٠٢٢ للسمك البلطي نحو ١٦,٢% ونحو ٨,٩% للسمك البوري، ونحو ٦,٨% لسمك الماكريل.

- سجل معدل التضخم الشهري لكل من البصل نحو ١٨,٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢ وللطماطم ١٣٣,٤% خلال أبريل ٢٠٢٢، ونحو ٥٣,٦% للفاصوليا الخضراء خلال فبراير ٢٠٢٢ ونحو ١٦,٤% للخيار خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢، ونحو ٥١% للباذنجان الرومي، ونحو ٣٣% للفلفل الرومي خلال شهر أبريل ٢٠٢٢. كما بلغ معدل التضخم الشهري للموز البلدي نحو ١٣,٨% خلال أبريل ٢٠٢٢، والليمون المالح ٥٧,٨% خلال يونيو ٢٠٢٢.
- بلغت معدلات التضخم الشهرية لأهم منتجات مجموعة الزيوت النباتية أقصاها لكل من زيت بذرة القطن نحو ٦,٨% خلال ديسمبر ٢٠٢٢، ونحو ٦,٥%، ٥,٣% لزيت عباد الشمس ولزيت الذرة خلال شهر مايو ٢٠٢٢.

نتائج الفصل الثالث

- أظهرت البيانات حجم التفاوت في متوسطات الدخول للأسرة المصرية، وذلك وفقًا لمصادر الدخل الرئيسية، حيث يمثل الدخل المتولد من العمل نحو ٦٣,٦% من إجمالي الأسرة المصرية، (٤٢,٨% منها يمثل الأجور والمرتبات، ونحو ٥,٥% من النشاط الزراعي، و ١٥,٣% من الأنشطة غير الزراعية)، ويمثل الدخل من الممتلكات نحو ٣,٥% (٢,٣% منها من ممتلكات مالية، ونحو ١,٢% منها ممتلكات غير مالية)، ويمثل الدخل المتولد عن القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن نحو ٩,١%، ويمثل الدخل المولد من التحويلات نحو ٢٣,٧% من متوسط دخل الأسرة المصرية (معاشات ودعم سلعي).
- تعطي النسب المرتفعة للدخل المتولد من العمل والتحويلات الجارية في كافة المحافظات، انطباعًا سلبيًا على ارتفاع نسب الفقر في غالبية المحافظات، حيث يمثلون معًا نحو ٨٧,٤% من متوسط دخل الأسرة المصرية، وفي المقابل تمثل الدخول المولدة من الممتلكات أو القيمة الإيجارية للمسكن نسبة لا تتعدى ١٢,٦% معًا، مما يشير إلى تركز الثروة لدى فئة محدودة من الأسر المصرية.

التفاوتات المكانية في أسعار السلع:

- بلغت التفاوتات في أسعار الطعام والشراب أقصاها في محافظات جنوب سيناء (٥٩,٩%) وشمال سيناء (٤٧,٨%)، ويليها محافظة القاهرة (٤٧,٢%)، ويصل لأدناه في محافظات الصعيد بقيم تتراوح بين ١٢,٣– ٢٥,١%، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار الحبوب والخبز بنسبة (٦٥,٣%)، ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن بنسبة (٥٩,٧%)، ارتفاع أسعار الأسماك بنسبة (٥٦,٩%)، ارتفاع أسعار الألبان والجبن والبيض بنسبة (٦٠,٣%)، ارتفاع أسعار الزيوت والدهون بنسبة (٣٠,٦%)، ارتفاع أسعار الفاكهة بنسبة (٢٠,٣%)، ارتفاع أسعار الخضروات بنسبة (٣٣,٥%)، ارتفاع أسعار البن والشاي والكاكاو بنسبة

(٥٠,٤%).

- ارتفع معدل التغير في أسعار مجموعة الملابس والأحذية على مستوى غالبية المحافظات، حيث يصل أقصاه في محافظات مطروح (٢٧,٨%)، دمياط (٢٧,٧%)، القاهرة (٢٦,٨%)، القليوبية (٢٥,٨%)، ويصل لأدناه في محافظات الإسكندرية (٥,٤%)، الفيوم (٦,٦%) والبحيرة (٦,٩%).
- ارتفع معدل التغير في أسعار مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية على مستوى غالبية المحافظات، حيث يصل أقصاه في محافظتي جنوب سيناء (٤٥,١%) لمجموعة الأثاث، والإسكندرية (٢١,٤%) لمجموعة المسكن ومستلزماته، ويصل لأدناه في محافظتي أسوان (٨,٨%) لمجموعة الأثاث، جنوب سيناء (٢,٦%) لمجموعة المسكن ومستلزماته.
- ارتفع معدل التغير في أسعار مجموعة التعليم والرعاية الصحية على مستوى غالبية المحافظات حيث يصل أقصاه في محافظتي الأقصر (٤٥,٩%) لمجموعة التعليم، ومطروح (٢١,٤%) لمجموعة للرعاية الصحية، ويصل لأدناه في محافظتي المنوفية (١١%) لمجموعة التعليم، الشرقية (٩,٧%) لمجموعة للرعاية الصحية.

- ارتفع معدل التغير في أسعار مجموعة النقل والاتصالات على مستوى غالبية المحافظات حيث ارتفاع معدل التغير في أسعار النقل والمواصلات في كافة المحافظات، تراوحت هذه الزيادة بقيم بين ٨,٢% (سوهاج)– ٤١,٩% (السويس)، وتراوح التفاوت في أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية، بين ١– ٢,٣% في محافظات الحدود والحضر والدلتا (باستثناء الإسماعيلية)، في حين ارتفعت أسعار الاتصالات لتصل أقصاها في محافظات الصعيد والإسماعيلية، بقيم تتراوح بين ٧,٢– ١٩,٧%.

وجود بعض الظواهر المرتبطة بالتفاوت المكاني في مستوى المعيشة بالمحافظات المصرية، وترتبط غالبيتها بتوزيع الدخل والإنفاق، وتتمثل في الآتي:

- انخفض اللامساواة في الدخل بين/ داخل المحافظات، وينعكس ذلك التفاوت في توزيع الفقراء، حيث يتركز الفقر في ريف الوجه القبلي، الذي يعيش فيه ٥١,٩% من المصريين الواقعين تحت خط الفقر، وهي نسبة مرتفعة، وتظل شديدة الارتفاع لأن ٢٥,٢% فقط من سكان مصر يعيشون هناك. في المقابل يصل عدد الفقراء الذين يعيشون في ريف الوجه البحري إلى نحو ٢٧,٣% من إجمالي المصريين الواقعين تحت خط الفقر، وكان نصيب القاهرة ٣١,١% من نسبة الواقعين تحت خط الفقر بين سكانها.
- ارتفاع حدة عدم العدالة في توزيع الدخول داخل المحافظات المصرية على نحو غير مسبوق خلال الفترة محل الدراسة، ولا يقتصر التباين على الدخول المتحصلة أو الثروات المكتسبة، ولكنه يمتد إلى خلل في

مدى عدالة الفرص في الحصول على غذاء مناسب وخدمات الصحة والتعليم والأراضي، وغيرها من أصول.

- لا تزال محافظة أسيوط أعلى محافظات مصر من حيث نسبة الفقراء التي وصلت إلى ٦٦,٧% من سكانها، يليها سوهاج بنسبة ٥٩,٦% من سكان المحافظة، وتأتى محافظة بورسعيد أقل محافظات الجمهورية فقرًا بنسبة ٧,٦% من عدد السكان.
- يغطي نظام الدعم الغذائي الذي تقدمه الحكومة (بطاقات التموين) يغطي ٨٤% من الأسر على مستوى الجمهورية، ويمثل هذا الدعم نحو ١٥,٥% من إجمالي استهلاك الأسرة من الطعام والشراب في الشريحة الأقل استهلاكًا (العشير الأول)، و١٣,٢% من استهلاك الأسر في الشريحة الثانية، ويقل إسهام هذا الدعم كثيرًا في الفئة الأعلى دخلًا ليصل إلى ٦,١% من إجمالي استهلاك الطعام والشراب، وإن كانت هذه النسبة تظل مرتفعة بالنسبة للتصور القائل بأن كثيرًا ممن يحصلون على الدعم غير مستحقين له، على الرغم من أن الدعم الغذائي قد يسهم في تحقيق الحماية للأسر من أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية، إلا أنه لم يكن كافيًا ليوقف أكبر زيادة في معدلات الفقر منذ ما يقرب من عشرين سنة، والمترتبة على زيادة أسعار كل السلع والخدمات تقريبًا، وعلى رأسها السلع الغذائية.

نتائج الفصل الرابع

- تحتاج الأسرة للإنفاق على بند الطعام والشراب نحو ٢,٧٧٨,٠٤ جنية شهريًا حتى تستطيع إشباع الحد الأدنى من احتياجاتها، وذلك وفقًا لمتوسط أسعار السلع خلال شهر يناير ٢٠٢٣.
- بلغ الحد المناسب لتكاليف المعيشة لأسرة مكونة من أربعة أفراد وفقًا للسيناريو الأول بالدراسة نحو ٩ آلاف جنيه شهريًا، وهو المبلغ الذي يتعين أن يكون بمثابة الدخل المتاح للتصرف (أي الدخل الصافي لمثل هذه الأسرة بعد خصم ما قد يكون عليها من ضرائب الدخل) لكي يؤمن لها الحد المناسب لمستوى المعيشة والمقبول اقتصاديًا واجتماعيًا في ظل الظروف السائدة في المجتمع المصري من تضخم مستمر ومتصاعد، وبلغ وفقًا للسيناريو الثاني نحو ٦,٥٨٦,٤ جنيه شهريًا، ونحو ٧,٧٤١,٤ جنيه شهريًا وفقًا للسيناريو الثالث.
- يمكن تحديد الحد المناسب لتكاليف المعيشة (كمتوسط لنتائج السيناريوهات الثلاثة) والذي يكفل حياة كريمة ولائقة للمواطن المصري بنحو ٧,٧٩٢ جنيه شهريًا.

توضح الجداول التالية القيم المقدرة لبنود الإنفاق وفقًا لسيناريوهات الدراسة.

السيناريو الأول لتقدير تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد			
بنود الإنفاق	التكلفة الشهرية	بنودالإنفاق	التكلفة الشهرية
الطعام والشراب	٢,٧٧٨,٠٤	المطاعم والفنادق	٤٣٤,٤
المسكن ومستلزماته	١,٧١٠,٣	السلع والخدمات المتنوعة	٣٧١
الرعاية الصحية	٩٢٣	الأثاث والتجهيزات	٣٨٩,١
النقل والمواصلات	٦٠٦,٣	المشروبات غير الكحولية والدخان	٣٨٠,١
التعليم	٥١٥,٨	الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٢٦,٢
الملابس والأحذية	٥٠٦,٧	الثقافة والترفيه	٢٠٨,١
إجمالي التكلفة الشهرية المناسبة لأسرة مكونة من أربعة أفراد= ٩,٠٤٩ جنية			

السيناريو الثاني لتقدير تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد			
بنود الإنفاق	التكلفة الشهرية	بنودالإنفاق	التكلفة الشهرية
الطعام والشراب	١,٨٨١,٢	المطاعم والفنادق	٣٥٠,٥
المسكن ومستلزماته	١,٢٧٩,٣	السلع والخدمات المتنوعة	٢٨٨,٠
الرعاية الصحية	٦٨٩,٩	الأثاث والتجهيزات	٣١٧,١
النقل والمواصلات	٤٨٣,٦	المشروبات الكحولية والدخان	٣٠,٩
التعليم	٥٠٤,٩	الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٦٤
الملابس والأحذية	٤١٥,٦	الثقافة والترفية	١٨١,٤
إجمالي التكلفة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد= ٦,٥٨٦,٤ جنية			

السيناريو الثالث لتقدير تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد			
بنود الإنفاق	التكلفة الشهرية	بنودالإنفاق	التكلفة الشهرية
الطعام والشراب	٢,٦٠٠,٧	المطاعم والفنادق	٤٥٨,٤
المسكن ومستلزماته	١,٣٠٦,٩	السلع والخدمات المتنوعة	٣٢٧,٨
الرعاية الصحية	٧٥٩,٦	الأثاث والتجهيزات	٣٨١,٧
النقل والمواصلات	٥٣٢,٩	المشروبات الكحولية والدخان	٥٤,٨
التعليم	٤٧٦,٦	الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٦٤,٨
الملابس والأحذية	٤٦٦,٧	الثقافة والترفية	٢١٠,٤
إجمالي التكلفة الشهرية لأسرة مكونة من أربعة أفراد= ٧,٧٤١,٤ جنية			

ثانيًا: مقترحات الدراسة

- **في ضوء سيناريوهات تقدير الحد المناسب لتكاليف المعيشة والذي بلغ ٩,٠٤٩ جنيه شهريًا وفقًا للسيناريو الأول، ونحو ٦,٥٨٦,٤ جنيه شهريًا وفق السيناريو الثاني، ونحو ٧,٧٤١,٤ جنيه وفق السيناريو الثالث، فأنه يمكن تحديد الحد المناسب لتكاليف المعيشة (كمتوسط لنتائج السيناريوهات الثلاثة) والذي يكفل حياة كريمة ولائقة للمواطن المصري بنحو ٧,٧٩٢ جنيه شهريًا.**
- في ضوء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وما ترتب عليها من تراجع مستوى الإمدادات من السلع الغذائية وارتفاع أسعارها، تحتاج مصر إلى تنويع مصادر وارداتها الغذائية على المدى القصير، أما على المدى الطويل، يلزم البحث في خيارات لتقليص الفجوة بين العرض المحلي والطلب. ويمكن في هذا الصدد العمل على تقليل الاستهلاك من الخبز وتحويل الاستهلاك من القمح إلى مجموعة أكثر تنوعًا من المجموعات الغذائية، وبصفة عامة تقليل الاستهلاك من الخبز سوف يساهم في علاج مشكلة سوء التغذية.
- زيادة المنافذ التسويقية وخاصة بالمناطق والمحافظات الأكثر فقرًا لطرح السلع الأساسية بأسعار مخفضة، ويعد من الإجراءات السريعة في المدى القصيرة حتى يمكن توفير السلع للعديد من المواطنين في ظل الارتفاعات المستمرة للأسعار.
- العمل على تجنب الآثار السلبية للتفاوت المكاني في توزيع الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتي تنعكس على مستويات المعيشة، وذلك من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: تنفيذ سياسة متوازنة للتنمية الإقليمية بحيث تخلق الظروف لتحسين مؤشرات التنمية بجوانبها المختلفة، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة.

المحور الثاني: العمل على تطوير أجهزة إدارة إقليمية ومحلية ذات مستوى عال من الكفاءة مما يساهم في تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية.

المحور الثالث: تحديد المزايا النسبية بكل محافظة، مما يسهم في إيجاد النشاط التنافسي للاقتصاد المحلي، وتقديم الحوافز لتطوير أنواع الأنشطة المتخصصة ذات الصلة.

المحور الرابع: وجود تمويل يعتمد على نظام ضريبي كفء لتعبئة الموارد ويسهم في إعادة توزيع الدخول ويساند نظام الضمان الاجتماعي، وإلى نظام فعال للإنفاق العام يحسن استهداف المستحقين.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

- الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، حالة الأمن الغذائي في العالم، ٢٠١٧، ص٨٨
- البنك المركزي المصري،٢٠٢٠، تقرير السياسة النقدية ٢٠٢٠.
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الستون، العدد الرابع، ٢٠٢٠/١٩.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٧/٢٠١٦.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعوام ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة، ٢٠١٥، ص ٣٤.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الصحة، الإدارة العامة للبرامج الصحية والأمراض المزمنة، دليل السعرات الحرارية لخفض الوزن، ٢٠٨، ص ٦.
- آن بورجيس وبيتر جلاسوير، دليل الأسرة التغذوي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ٢٠١٥، ص ٢٥
- جامعة الدول العربية، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب: التقرير الاجتماعي العربي (١) القاهرة ٢٠٠١، ص ١٠.
- جيهان عباس، ٢٠٢١، أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة)، المؤتمر العلمي الخامس" أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي – المقترحات والحلول، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- خلود ماهر، رغم التأثيرات السلبية ل "كورونا" قناة السويس تحقق إيرادات مرتفعة خلال الـ ٨ أشهر الأولى من ٢٠٢١ واقتصاديون يفندون أسباب ارتفاعها عن العام الماضي، البوابة نيوز، ٢٢ من سبتمبر ٢٠٢١.
- عبد الرحمن مصيقر، الغذاء والتغذية، المكتبة الشاملة الحديثة، ص ٨٥.
- عيد عبد القادر، ٢٠٢٢، الآثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

- فاطمة السروجي، كيف تؤثر الحرب بين روسيا وأوكرانيا على السياحة المصرية بعد إلغاء مئات الرحلات؟، الأهرام، ٢٥ من فبراير ٢٠٢٢، https://gate.ahram.org.eg/News/3421515.aspx، متوفرة بتاريخ ٢٧ من يناير ٢٠٢٣.
- محمود محمد عبد الحي، مفهوم التنمية ومنطلقات الإدارة الحديثة (من منظور إسلامي)، معهد التخطيط القومى – مذكرة خارجية رقم ١٥٢١، القاهرة أبريل ١٩٩١ ص ١٦–٢٣.
- منتدى دراية، كيف تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري؟ الثاني من مارس ٢٠٢٢، متوفر بتاريخ ٢٦ من يناير ٢٠٢٣.
- منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الغذاء والتغذية، ٢٠٠٥.
- منظمة الصحة العالمية، الكتاب الطبي الجامعي، الغذاء والتغذية، ٢٠٠٥، ص٨١.
- وكالة الأنباء الإنجليزية بي بي سي، فيروس كورونا: تسبب في وفاة ما يقرب من ١٥ مليون شخص، ٢ من مايو ٢٠٢٢، https://www.bbc.com/arabic/world، متوفر بتاريخ ٢٧ من يناير ٢٠٢٣.

ثانيًا– المراجع باللغة الأجنبية

- Daniel Villey – Colette Neme: "Petite histoire des grandes doctrines économiques" Edition M. Th. Genin Librairies Techniques, Paris 1977, p.p. 125-1٣١.
- Nannette Hechler-Fayd'herbe, why geopolitics will drive the global economy and markets in 2023 in business, (thenationalnews.com), accessed on Jan. 24, 2023
- Rosa Cabus Carrera, "How Will the Russia-Ukraine War Affect the Stability of Egypt?" Georgetown Security Studies Review, March 22, 2022.

المواقع الالكترونية:

- https://.www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.
- https://www.imf.org, "الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم" بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٢.
- www.who.int/ar/news-room/fach/sheets/detail/health-diet
- www.who.int/nutrition/closing-pressrelease-FAO,WHO-transformation-foodsystems/ar/
- www.USDA.gov. الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة الأمريكية

الملاحق

ملحق رقم (١-أ)

متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعًا وفقًا لمصادر الدخل الرئيسية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

مصادر الدخل	متوسط الدخل السنوي للأسرة وفقًا لحضر- ريف الجمهورية			متوسط الدخل السنوي للأسرة وفقًا لأقاليم الجمهورية					
	حضر	ريف	جملة	المحافظات الحضرية	حضر وجه بحري	ريف وجه بحري	حضر وجه قبلي	ريف وجه قبلي	محافظات الحدود	جملة
١- الدخل من العمل	٥٠٢٧١,٨	٣٨٩٥٤,٢	٤٣٩٥٤,٢	٥٥٥٤٨,٠	٤٦١٥٩,٧	٤١١٤١,٣	٤٦١٧١,٥	٣٥٨٥٤,٣	٥٣٥٩٦,٤	٤٣٩٥٤,٢
الأجور والمرتبات	٣٥٢٥٥,٢	٢٥٠٦٢,٠	٢٩٥٦٥,٢	٣٩٥٦٥,٧	٢٩٩١٩,٤	٢٥٨٧٥,٠	٣٣٦١٩,٧	٢٣٨٦٢,٣	٣٩١١٣,٧	٢٩٥٦٥,٢
الأنشطة الزراعية	١٢٠٨,٨	٥٩٠١,٤	٣٨٢٨,٣	٧٨٨,١	١٩١٠,٦	٦٣٠٥,٠	١١٢٦,٢	٥٢٩٦,١	٣٨٤٤,٦	٣٨٢٨,٣
الأنشطة غير الزراعية	١٣٨٠٧,٨	٧٩٩٠,٩	١٠٥٦٠,٧	١٥١٩٤,١	١٤٣٢٩,٧	٨٩٦١,٣	١١٤٢٥,٦	٦٦٩٥,٩	١٠٦٣٨,٠	١٠٥٦٠,٧
٢- الدخل من الممتلكات	٣٧٢٤,٧	١٣٤٢,٥	٢٣٩٤,٩	٥٦٢٠,٢	٢٠٣٩,٥	١٨٤٩,٢	٢٤٨٠,٧	٧٠١,٠	٣٥٣١,٦	٢٣٩٤,٩
الممتلكات المالية	٢٧٩٢,٦	٦١١,٠	١٥٧٤,٨	٤٦١٢,١	١١٠٣,٧	٩٧٨,٥	١٧٢١,٤	١٤٢,٨	٢٣٤٨,٣	١٥٧٤,٨
الممتلكات غير المالية	٩٣٢,١	٧٣١,٥	٨٢٠,١	١٠٠٨,١	٩٣٥,٩	٨٧٠,٧	٧٥٩,٣	٥٥٨,٢	١١٨٣,٤	٨٢٠,١
٣-القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	٧٩٣٥,٤	٥٠٣٨,٥	٦٣١٨,٣	٩٧٥١,٤	٦٣٨٨,٢	٥١٦٥,٩	٦٨٥٢,٦	٤٨٦٨,٥	٦٤٨٧,٧	٦٣١٨,٣
٤- التحويلات	١٩٠٠٠,٥	١٤٣٢٧,٩	١٦٣٩٢,٢	٢١٨٨٠,٨	١٨٢٨٩,٢	١٤٧٣٨,٢	١٦٢٣٥,١	١٣٨٨٩,٤	٩١٤٧,٩	١٦٣٩٢,٢
التحويلات النقدية	١٥٧٨٣,٠	١٠٧٠٦,٩	١٢٩٤٩,٥	١٩٠٧٢,٩	١٤٤١٤,٨	١١٠٥٦,٤	١٣٠٥٢,٦	١٠٣٣٤,٤	٦١٥٤,٩	١٢٩٤٩,٥
التحويلات السلعية	٣٢١٧,٥	٣٦٢١,٠	٣٤٤٢,٧	٢٨٠٧,٩	٣٨٧٤,٤	٣٦٨١,٨	٣١٨٢,٥	٣٥٥٥,٠	٢٩٩٣,٠	٣٤٤٢,٧
إجمالي الدخل السنوي الصافي للأسرة	٨٠٩٣٢,٣	٥٩٦٦٣,١	٦٩٠٥٩,٦	٩٢٨٠٠,٣	٧٢٨٧٦,٧	٦٢٨٩٤,٥	٧١٧٤٠,٠	٥٥٣١٣,٢	٧٢٧٦٣,٦	٦٩٠٥٩,٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٩/٢٠٢٠، القاهرة، ٢٠٢١

ملحق رقم (١–ب)

التوزيع النسبى لمتوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعًا وفقًا لمصادر الدخل الرئيسية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

مصادر الدخل	متوسط الدخل السنوي للأسرة وفقًا لحضر- ريف الجمهورية			متوسط الدخل السنوي للأسرة وفقًا لأقاليم الجمهورية						
	حضر	ريف	جملة	المحافظات الحضرية	حضر وجه بحري	ريف وجه بحري	حضر وجه قبلي	ريف وجه قبلي	محافظات الحدود	جملة
١- الدخل من العمل	٦٢,١	٦٥,٣	٦٣,٦	٥٩,٩	٦٣,٣	٦٥,٤	٦٤,٤	٦٤,٨	٧٣,٧	٦٣,٦
الأجور والمرتبات	٤٣,٦	٤٢,٠	٤٢,٨	٤٢,٦	٤١,١	٤١,١	٤٦,٩	٤٣,١	٥٣,٨	٤٢,٨
الأنشطة الزراعية	١,٥	٩,٩	٥,٥	٠,٨	٢,٦	١٠,٠	١,٦	٩,٦	٥,٣	٥,٥
الأنشطة غير الزراعية	١٧,١	١٣,٤	١٥,٣	١٦,٤	١٩,٧	١٤,٢	١٥,٩	١٢,١	١٤,٦	١٥,٣
٢- الدخل من الممتلكات	٤,٦	٢,٣	٣,٥	٦,١	٢,٨	٢,٩	٣,٥	١,٣	٤,٩	٣,٥
الممتلكات المالية	٣,٥	١,٠	٢,٣	٥,٠	١,٥	١,٦	٢,٤	٠,٣	٣,٢	٢,٣
الممتلكات غير المالية	١,٢	١,٢	١,٢	١,١	١,٣	١,٤	١,١	١,٠	١,٦	١,٢
٣-القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	٩,٨	٨,٤	٩,١	١٠,٥	٨,٨	٨,٢	٩,٦	٨,٨	٨,٩	٩,١
٤- التحويلات	٢٣,٥	٢٤,٠	٢٣,٧	٢٣,٦	٢٥,١	٢٣,٤	٢٢,٦	٢٥,١	١٢,٦	٢٣,٧
التحويلات النقدية	١٩,٥	١٧,٩	١٨,٨	٢٠,٦	١٩,٨	١٧,٦	١٨,٢	١٨,٧	٨,٥	١٨,٨
التحويلات السلعية	٤,٠	٦,١	٥,٠	٣,٠	٥,٣	٥,٩	٤,٤	٦,٤	٤,١	٥,٠
إجمالي الدخل السنوي الصافي للأسرة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: محسوب اعتمادًا على الجدول رقم (١–أ)

ملحق رقم (٢-أ)

متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعًا على مستوى المحافظات ووفقًا لمصادر الدخل الرئيسية عام ٢٠١٨/٢٠١٧

	1- الدخل من العمل				2- الدخل من الممتلكات			3- القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	4- التحويلات الجارية			الإجمالي
	الأجور والمرتبات	المشروعات الزراعية	المشروعات غير الزراعية	اجمالى الدخل من العمل	ممتلكات مالية	ممتلكات غير مالية	اجمالى الدخل من الممتلكات		التحويلات النقدية	التحويلات السلعية	اجمالى التحويلات الجارية	
القاهرة	36242.2	95.8	10379.2	46717.2	1533.6	279.9	1813.5	8873.3	14871.5	2828.9	17700.4	75104.4
الاسكندرية	26298.4	468.3	11787.3	38554.0	1822.2	447.1	2269.3	6373.3	18563.2	3810.1	22373.4	69570.0
بور سعيد	34310.1	482.3	12195.7	46988.0	3150.0	303.9	3453.9	15546.6	15994.4	4024.7	20019.1	86007.6
السويس	33421.8	146.7	10195.8	43764.3	948.4	874.4	1822.9	6198.9	11378.0	4516.5	15894.5	67680.6
المحافظات الحضرية	32568.1	298.3	11139.5	44005.9	1863.5	476.3	2339.9	9248.0	15201.8	3795.0	18996.8	74590.6
دمياط	22455.7	1733.5	8755.4	32944.6	445.4	568.1	1013.4	5604.7	6714.9	4060.3	10775.2	50337.9
الدقهلية	20036.7	4755.5	10977.3	35769.6	2046.8	1888.3	3935.0	5658.3	11366.6	3827.8	15194.4	60557.3
الشرقية	23212.9	6893.3	8197.3	38303.5	2240.5	1016.0	3256.5	4630.1	11605.9	4046.5	15652.4	61842.5
القليوبية	26213.5	1020.0	6838.5	34072.1	227.7	430.2	658.0	4161.4	9674.3	3020.9	12695.1	51586.5
كفر الشيخ	17557.5	11943.8	7026.2	36527.4	1053.5	3311.5	4365.0	6750.8	9109.3	3302.9	12412.2	60055.4
الغربية	23001.2	5441.1	10643.0	39085.3	2275.6	949.7	3225.3	4860.8	11279.8	3878.3	15158.1	62329.6
المنوفية	21324.7	6113.6	5437.9	32876.1	329.2	439.9	769.0	4513.4	8216.5	2774.9	10991.4	49149.9
البحيرة	20544.3	7295.9	5794.8	33635.0	10.5	534.6	545.0	4774.0	6732.4	3402.7	10135.1	49089.1
الاسماعيلية	25390.0	3045.0	10038.4	38473.4	82.2	405.6	487.8	5683.9	7280.7	3088.4	10369.1	55014.2
وجه بحرى	22193.0	5360.2	8189.9	35743.0	967.9	1060.4	2028.4	5181.9	9108.9	3489.2	12598.1	55551.4
الجيزة	28365.9	1569.8	8420.5	38356.3	871.0	428.8	1299.8	4417.4	10916.7	3247.2	14163.9	58237.4
بنى سويف	22207.3	7374.2	6155.7	35737.2	362.4	1275.4	1637.8	5142.4	9153.4	4528.0	13681.4	56198.7
الفيوم	25309.1	7338.2	8777.8	41425.1	108.7	1234.3	1343.0	4622.0	7760.6	6845.2	14605.8	61995.9
المنيا	18455.3	7331.3	6190.9	31977.6	384.1	1380.6	1764.7	4692.3	7785.0	3581.6	11366.6	49801.2
اسيوط	17898.1	4230.2	4688.3	26816.5	118.6	437.5	556.1	4631.7	7648.5	2875.5	10524.0	42528.4
سوهاج	17824.4	3352.6	5608.4	26785.4	17.1	504.8	521.9	4789.8	11336.2	3009.1	14345.3	46442.4
قنا	21366.6	5115.3	6469.2	32951.0	3587.8	823.5	4411.3	4690.4	10082.5	4302.4	14384.9	56437.7
اسوان	20941.1	5978.8	3115.9	30035.8	164.7	412.6	577.3	3975.6	11004.2	3804.7	14808.9	49397.6
الاقصر	22210.9	1692.7	2898.9	26802.5	72.6	716.6	789.3	4266.9	9908.4	2545.7	12454.1	44312.8
وجه قبلى	21619.9	4887.0	5814.0	32320.8	631.9	801.6	1433.5	4580.9	9510.6	3859.9	13370.5	51705.8
محافظات الحدود	30641.4	2901.5	9593.5	43136.4	1499.5	1297.4	2796.9	4950.2	4720.4	2831.3	7551.7	58435.2
إجمالي الجمهورية	24610.2	4094.8	8205.6	36910.7	1137.9	832.5	1970.4	5547.0	10885.1	3541.7	14426.8	58854.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٨/٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٩

ملحق رقم (٢-أ)

متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعًا على مستوى المحافظات ووفقًا لمصادر الدخل الرئيسية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

	1- الدخل من العمل				2- الدخل من الممتلكات			3- القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	4- التحويلات الجارية			اجمالي الدخل السنوي الصافي للأسرة
	الأجور والمرتبات	المشروعات الزراعية	المشروعات غير الزراعية	اجمالي الدخل من العمل	ممتلكات مالية	ممتلكات غير مالية	اجمالي الدخل من الممتلكات		التحويلات النقدية	التحويلات السلعية	اجمالي التحويلات الجارية	
القاهرة	44029.1	253.2	14157.1	58439.4	3795.5	592.4	4387.9	9356.3	18658.6	2093.0	20751.6	92935.2
الاسكندرية	31948.9	1237.4	16077.8	49264.0	4509.7	946.2	5455.9	6720.2	23290.3	2819.0	26109.4	87549.5
بور سعيد	41681.9	1274.3	16634.8	59591.0	7795.9	643.2	8439.1	16392.8	20067.3	2977.8	23045.1	107467.9
السويس	40602.8	387.5	13907.0	54897.4	2347.2	1850.6	4197.9	6536.4	14275.4	3341.6	17617.0	83248.6
المحافظات الحضرية	39565.7	788.1	15194.1	55548.0	4612.1	1008.1	5620.2	9751.4	19072.9	2807.9	21880.8	92800.3
دمياط	28227.5	1328.4	12449.7	42005.6	450.3	466.4	916.7	5587.4	8150.5	4284.3	12434.9	60944.6
الدقهلية	25186.8	3644.4	15609.1	44440.3	2069.2	1550.4	3619.6	5640.8	13796.8	4039.1	17835.9	71536.5
الشرقية	29179.3	5282.7	11656.1	46118.1	2265.1	834.2	3099.3	4615.8	14087.2	4269.9	18357.0	72190.2
القليوبية	32951.2	781.7	9723.9	43456.8	230.2	353.3	583.5	4148.5	11742.6	3187.6	14930.2	63119.0
كفر الشيخ	22070.3	9153.2	9990.8	41214.2	1065.0	2718.9	3783.9	6729.9	11056.8	3485.2	14542.1	66270.1
الغربية	28913.2	4169.8	15133.7	48216.7	2300.6	779.8	3080.3	4845.7	13691.4	4092.4	17783.8	73926.6
المنوفية	26805.7	4685.2	7732.3	39223.2	332.8	361.1	693.9	4499.4	9973.2	2928.0	12901.2	57317.7
البحيرة	25824.8	5591.2	8239.9	39655.9	10.6	438.9	449.5	4759.2	8171.8	3590.5	11762.2	56626.8
الاسماعيلية	31916.0	2333.6	14273.9	48523.5	83.1	333.0	416.1	5666.3	8837.3	3258.8	12096.1	66702.1
وجه بحرى	27897.2	4107.8	11645.5	43650.5	978.5	870.7	1849.2	5165.9	11056.4	3681.8	14738.2	65403.73
الجيزة	37709.1	1031.5	13123.0	51863.6	1284.8	352.4	1637.2	5651.3	13422.3	2834.0	16256.3	75408.4
بنى سويف	29521.9	4845.4	9593.4	43960.7	534.5	1048.2	1582.7	6578.8	11254.3	3951.8	15206.1	67328.3
الفيوم	33645.3	4821.8	13679.8	52146.9	160.3	1014.4	1174.7	5913.1	9541.8	5974.2	15516.0	74750.7
المنيا	24534.2	4817.2	9648.2	38999.6	566.6	1134.6	1701.3	6003.0	9571.9	3125.8	12697.7	59401.6
اسيوط	23793.4	2779.5	7306.5	33879.3	174.9	359.6	534.5	5925.5	9404.0	2509.6	11913.6	52253.0
سوهاج	23695.4	2202.9	8740.4	34638.8	25.2	414.9	440.1	6127.7	13938.1	2626.2	16564.3	57770.9
قنا	28404.3	3361.1	10082.0	41847.3	5292.5	676.8	5969.3	6000.6	12396.7	3755.0	16151.6	69968.9
اسوان	27838.7	3928.5	4856.0	36623.2	243.0	339.1	582.1	5086.1	13529.9	3320.6	16850.5	59141.8
الاقصر	29526.7	1112.2	4517.8	35156.8	107.1	589.0	696.1	5458.7	12182.6	2221.8	14404.4	55716.0
وجه قبلى	28741.0	3211.1	9060.8	41012.9	932.1	658.8	1590.9	5860.5	11693.5	3368.8	15062.3	63526.6
محافظات الحدود	39113.7	3844.6	10638.0	53596.4	2348.3	1183.4	3531.6	6487.7	6154.9	2993.0	9147.9	72763.6
إجمالي الجمهورية	29565.2	3828.3	10560.7	43954.2	1574.8	820.1	2394.9	6318.3	12949.5	3442.7	16392.2	69059.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٩/٢٠٢٠، مصدر سابق (بتصرف).

ملحق رقم (٢-ج)

التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعًا على مستوى المحافظات ووفقًا لمصادر الدخل الرئيسية عام ٢٠١٨/٢٠١٧

	1- الدخل من العمل				2- الدخل من الممتلكات			3- القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	4- التحويلات الجارية			الإجمالي
	الأجور والمرتبات	المشروعات الزراعية	المشروعات غير الزراعية	اجمالى الدخل من العمل	ممتلكات مالية	ممتلكات غير مالية	اجمالى الدخل من الممتلكات		التحويلات النقدية	التحويلات السلعية	اجمالى التحويلات الجارية	
القاهرة	48.3	0.1	13.8	62.2	2.0	0.4	2.4	11.8	19.8	3.8	23.6	100.0
الاسكندرية	37.8	0.7	16.9	55.4	2.6	0.6	3.3	9.2	26.7	5.5	32.2	100.0
بور سعيد	39.9	0.6	14.2	54.6	3.7	0.4	4.0	18.1	18.6	4.7	23.3	100.0
السويس	49.4	0.2	15.1	64.7	1.4	1.3	2.7	9.2	16.8	6.7	23.5	100.0
المحافظات الحضرية	43.7	0.4	14.9	59.0	2.5	0.6	3.1	12.4	20.4	5.1	25.5	100.0
دمياط	44.6	3.4	17.4	65.4	0.9	1.1	2.0	11.1	13.3	8.1	21.4	100.0
الدقهلية	33.1	7.9	18.1	59.1	3.4	3.1	6.5	9.3	18.8	6.3	25.1	100.0
الشرقية	37.5	11.1	13.3	61.9	3.6	1.6	5.3	7.5	18.8	6.5	25.3	100.0
القليوبية	50.8	2.0	13.3	66.0	0.4	0.8	1.3	8.1	18.8	5.9	24.6	100.0
كفر الشيخ	29.2	19.9	11.7	60.8	1.8	5.5	7.3	11.2	15.2	5.5	20.7	100.0
الغربية	36.9	8.7	17.1	62.7	3.7	1.5	5.2	7.8	18.1	6.2	24.3	100.0
المنوفية	43.4	12.4	11.1	66.9	0.7	0.9	1.6	9.2	16.7	5.6	22.4	100.0
البحيرة	41.9	14.9	11.8	68.5	0.0	1.1	1.1	9.7	13.7	6.9	20.6	100.0
الاسماعيلية	46.2	5.5	18.2	69.9	0.1	0.7	0.9	10.3	13.2	5.6	18.8	100.0
وجه بحرى	40.0	9.6	14.7	64.3	1.7	1.9	3.7	9.3	16.4	6.3	22.7	100.0
الجيزة	48.7	2.7	14.5	65.9	1.5	0.7	2.2	7.6	18.7	5.6	24.3	100.0
بنى سويف	39.5	13.1	11.0	63.6	0.6	2.3	2.9	9.2	16.3	8.1	24.3	100.0
الفيوم	40.8	11.8	14.2	66.8	0.2	2.0	2.2	7.5	12.5	11.0	23.6	100.0
المنيا	37.1	14.7	12.4	64.2	0.8	2.8	3.5	9.4	15.6	7.2	22.8	100.0
اسيوط	42.1	9.9	11.0	63.1	0.3	1.0	1.3	10.9	18.0	6.8	24.7	100.0
سوهاج	38.4	7.2	12.1	57.7	0.0	1.1	1.1	10.3	24.4	6.5	30.9	100.0
قنا	37.9	9.1	11.5	58.4	6.4	1.5	7.8	8.3	17.9	7.6	25.5	100.0
اسوان	42.4	12.1	6.3	60.8	0.3	0.8	1.2	8.0	22.3	7.7	30.0	100.0
الاقصر	50.1	3.8	6.5	60.5	0.2	1.6	1.8	9.6	22.4	5.7	28.1	100.0
وجه قبلى	41.8	9.5	11.2	62.5	1.2	1.6	2.8	8.9	18.4	7.5	25.9	100.0
محافظات الحدود	52.4	5.0	16.4	73.8	2.6	2.2	4.8	8.5	8.1	4.8	12.9	100.0
إجمالى الجمهورية	41.8	7.0	13.9	62.7	1.9	1.4	3.3	9.4	18.5	6.0	24.5	100.0

المصدر: محسوب اعتمادًا على الجدول رقم (٢-أ)

ملحق رقم (٢–د)

التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعًا على مستوى المحافظات ووفقًا لمصادر الدخل الرئيسية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

	1- الدخل من العمل				2- الدخل من الممتلكات			3- القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	4- التحويلات الجارية			اجمالي الدخل السنوي الصافي للأسرة
	الأجور والمرتبات	المشروعات الزراعية	المشروعات غير الزراعية	اجمالي الدخل من العمل	ممتلكات مالية	ممتلكات غير مالية	اجمالي الدخل من الممتلكات		التحويلات النقدية	التحويلات السلعية	اجمالي التحويلات الجارية	
القاهرة	47.4	0.3	15.2	62.9	4.1	0.6	4.7	10.1	20.1	2.3	22.3	100.0
الاسكندرية	36.5	1.4	18.4	56.3	5.2	1.1	6.2	7.7	26.6	3.2	29.8	100.0
بور سعيد	38.8	1.2	15.5	55.5	7.3	0.6	7.9	15.3	18.7	2.8	21.4	100.0
السويس	48.8	0.5	16.7	65.9	2.8	2.2	5.0	7.9	17.1	4.0	21.2	100.0
المحافظات الحضرية	42.6	0.8	16.4	59.9	5.0	1.1	6.1	10.5	20.6	3.0	23.6	100.0
دمياط	46.3	2.2	20.4	68.9	0.7	0.8	1.5	9.2	13.4	7.0	20.4	100.0
الدقهلية	35.2	5.1	21.8	62.1	2.9	2.2	5.1	7.9	19.3	5.6	24.9	100.0
الشرقية	40.4	7.3	16.1	63.9	3.1	1.2	4.3	6.4	19.5	5.9	25.4	100.0
القليوبية	52.2	1.2	15.4	68.8	0.4	0.6	0.9	6.6	18.6	5.1	23.7	100.0
كفر الشيخ	33.3	13.8	15.1	62.2	1.6	4.1	5.7	10.2	16.7	5.3	21.9	100.0
الغربية	39.1	5.6	20.5	65.2	3.1	1.1	4.2	6.6	18.5	5.5	24.1	100.0
المنوفية	46.8	8.2	13.5	68.4	0.6	0.6	1.2	7.8	17.4	5.1	22.5	100.0
البحيرة	45.6	9.9	14.6	70.0	0.0	0.8	0.8	8.4	14.4	6.3	20.8	100.0
الاسماعيلية	47.8	3.5	21.4	72.7	0.1	0.5	0.6	8.5	13.2	4.9	18.1	100.0
وجه بحرى	42.7	6.3	17.8	66.7	1.5	1.3	2.8	7.9	16.9	5.6	22.5	100.0
الجيزة	50.0	1.4	17.4	68.8	1.7	0.5	2.2	7.5	17.8	3.8	21.6	100.0
بنى سويف	43.8	7.2	14.2	65.3	0.8	1.6	2.4	9.8	16.7	5.9	22.6	100.0
الفيوم	45.0	6.5	18.3	69.8	0.2	1.4	1.6	7.9	12.8	8.0	20.8	100.0
المنيا	41.3	8.1	16.2	65.7	1.0	1.9	2.9	10.1	16.1	5.3	21.4	100.0
اسيوط	45.5	5.3	14.0	64.8	0.3	0.7	1.0	11.3	18.0	4.8	22.8	100.0
سوهاج	41.0	3.8	15.1	60.0	0.0	0.7	0.8	10.6	24.1	4.5	28.7	100.0
قنا	40.6	4.8	14.4	59.8	7.6	1.0	8.5	8.6	17.7	5.4	23.1	100.0
اسوان	47.1	6.6	8.2	61.9	0.4	0.6	1.0	8.6	22.9	5.6	28.5	100.0
الاقصر	53.0	2.0	8.1	63.1	0.2	1.1	1.2	9.8	21.9	4.0	25.9	100.0
وجه قبلى	45.2	5.1	14.3	64.6	1.5	1.0	2.5	9.2	18.4	5.3	23.7	100.0
محافظات الحدود	53.8	5.3	14.6	73.7	3.2	1.6	4.9	8.9	8.5	4.1	12.6	100.0
إجمالي الجمهورية	42.8	5.5	15.3	63.6	2.3	1.2	3.5	9.1	18.8	5.0	23.7	100.0

المصدر: محسوب اعتمادًا على الجدول رقم (٢–ب)

ملحق رقم (٣)

متوسط الإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعًا على الأقاليم الجغرافية ووفقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)

مجموعات الانفاق الرئيسية	المحافظات الحضرية			وجه بحرى			وجه قبلى			محافظات الحدود			إجمالي الجمهورية		
	2017 -2018	2019 -2020	نسبة التغير خلال (٢٠١٨-٢٠٢٠)	2017 -2018	2019 -2020	نسبة التغير خلال (٢٠١٨-٢٠٢٠)	2017 -2018	2019 -2020	نسبة التغير خلال (٢٠١٨-٢٠٢٠)	2017 -2018	2019 -2020	نسبة التغير خلال (٢٠١٨-٢٠٢٠)	2017 -2018	2019 -2020	نسبة التغير خلال (٢٠١٨-٢٠٢٠)
الطعام والشراب	16333.2	20394.1	24.9	19251.1	19658.5	2.1	18787.0	18263.9	-2.8	20345.7	21173.4	4.1	19051.4	19229.3	0.9
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	2271.2	3056.2	34.6	2367.1	2454.6	3.7	2503.2	2646.5	5.7	1634.4	2327.7	42.4	2440.7	2603.3	6.7
الملابس والأقمشة وأغطية القدم	2180.8	4069.7	86.6	2391.5	3552.6	48.6	2567.1	3233.7	26.0	2550.2	3332.9	30.7	2476.1	3472.8	40.3
المسكن ومستلزماته	11116.0	17225.4	55.0	8825.7	10949.1	24.1	8310.0	11426.2	37.5	8920.6	13072.2	46.5	9537.0	11890.6	24.7
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية	1836.9	3069.3	67.1	1809.8	2639.6	45.9	2105.5	2584.9	22.8	1603.6	2099.7	30.9	1972.0	2671.1	35.5
الخدمات والرعاية الصحية	4879.0	7208.3	47.7	5349.0	7108.1	32.9	4597.5	5422.0	17.9	2931.3	5106.9	74.2	5095.2	6407.7	25.8
الانتقالات والنقل	3871.3	6903.0	78.3	3029.1	4044.7	33.5	2405.1	3460.1	43.9	2952.9	5037.7	70.6	3110.9	4171.0	34.1
الاتصالات	1484.0	2185.6	47.3	1094.5	1492.3	36.3	1005.0	1509.9	50.2	995.2	1507.4	51.5	1224.4	1544.7	26.2
الثقافة والترفيه	1151.3	2102.8	82.7	1084.3	1630.0	50.3	766.5	1075.0	40.2	567.3	830.5	46.4	1079.6	1451.0	34.4
التعليم	2610.2	7136.9	173.4	2099.0	3169.4	51.0	1337.7	3030.7	126.6	1180.6	2998.4	154.0	2310.0	3526.2	52.7
المطاعم والفنادق	2507.6	4705.1	87.6	1754.1	2512.5	43.2	2032.6	2998.5	47.5	1043.3	1380.6	32.3	2261.7	2948.9	30.4
السلع والخدمات المتنوعة	1854.4	3227.7	74.1	1936.5	2617.0	35.1	2273.6	2723.9	19.8	1788.4	2554.6	42.8	2086.7	2708.5	29.8
إجمالي الاستهلاك الفعلي *	52096.0	81284.2	56.0	50991.6	61828.4	21.3	48690.8	58375.2	19.9	46513.4	61422.0	32.1	52645.7	62625.0	19.0
إجمالي التحويلات العينية (المتلقاه)	1651.2	1544.2	-6.5	1557.4	2116.6	35.9	1882.6	1782.5	-5.3	877.3	1116.2	27.2	1700.8	1859.6	9.3
تحويلات بطاقة التموين	1084.2	1035.0	-4.5	1938.6	1408.1	-27.4	2170.0	1456.3	-32.9	1795.5	1639.3	-8.7	1861.1	1391.2	-25.2
تحويلات فرق الخبز	81.0	32.6	-59.7	65.9	33.6	-49.0	25.9	19.2	-25.9	453.6	86.4	-81.0	67.1	28.9	-56.9
إجمالي الإنفاق الاستهلاكي	49279.6	78672.4	59.6	47429.7	58270.1	22.9	44612.2	55117.2	23.5	43387.0	58580.1	35.0	49016.8	59345.3	21.1
المدفوعات التحويلية (انفاق غير استهلاكى)	1513.6	2179.9	44.0	2721.1	2907.6	6.9	2599.6	2364.3	-9.1	1742.8	897.5	-48.5	2383.1	2562.2	7.5
إجمالي الانفاق العائلي	50793.2	80852.3	59.2	50150.9	61177.7	22.0	47211.9	57481.5	21.8	45129.8	59477.6	31.8	51399.9	61907.4	20.4

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك، للفترة (٢٠١٧/٢٠١٨- ٢٠١٩/٢٠٢٠)، مصدر سابق (بتصرف).

ملحق رقم (٤)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات الرئيسية على مستوى المحافظات خلال الفترة من (يناير ٢٠٢٠ – يناير ٢٠٢٣)

البيان	القاهـرة		الاسكندرية		بورسعيد		السويس		دمياط		الدقهلية		الشرقية		القليوبية		كفر الشيخ		الغربية		المنوفية		البحيرة		الاسماعيلية	
	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022
الطعـام والمشـروبات	100.1	147.4	102.3	156.9	103.1	149.8	102.3	149.7	98.1	151.5	96.2	152.7	99.6	153.5	98.5	150.3	96.3	152.3	96.3	148.3	95.4	152.6	100.9	148.1	97.3	153.1
المشروبات الكحولية والدخان	112.9	135.8	108.3	135.2	119.1	136.1	118.0	136.5	114.8	137.7	113.4	140.6	110.7	127.3	112.2	128.9	123.9	142.0	118.3	139.9	117.2	132.2	116.0	127.3	112.0	133.5
المـلابـــس والأحـــذية	109.8	139.2	109.7	133.7	107.6	113.4	99.7	114.2	102.3	130.7	108.6	113.1	104.4	129.4	116.3	156.7	108.3	124.6	101.4	112.4	99.0	120.1	115.5	124.1	103.0	129.6
المسكن والمياه والكهرباء والغاز و الوقود	104.7	112.4	110.0	133.6	111.1	117.0	106.3	113.8	107.2	114.0	115.9	128.2	114.1	126.5	116.5	127.3	107.8	116.2	111.9	126.8	115.7	135.0	108.3	119.9	113.6	135.3
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	106.0	142.9	107.8	129.2	98.7	117.2	105.5	134.3	102.9	148.4	102.4	132.8	112.9	153.5	108.5	143.7	106.2	125.3	103.1	132.9	106.5	145.4	101.6	117.2	99.6	115.3
الرعاية الصحية	119.3	139.7	116.8	133.4	113.0	128.5	114.1	128.7	115.1	142.1	115.9	131.0	117.8	130.5	122.2	145.8	115.5	128.3	117.7	145.0	113.9	135.9	112.6	134.5	116.9	134.8
النقل والمواصلات	122.1	147.8	122.4	150.6	113.0	124.5	108.8	154.4	113.0	147.1	121.7	138.6	111.8	143.3	125.0	140.2	118.1	132.8	121.1	178.3	123.8	148.4	121.1	152.4	122.9	153.0
الإتصالات السلكية واللاسلكية	104.3	105.5	104.9	106.2	105.4	106.1	104.4	104.8	104.4	106.8	104.7	105.7	103.3	104.7	104.5	105.5	102.9	103.4	104.8	106.3	103.0	103.8	102.2	103.4	103.3	103.6
الثقافة والترفيه	119.0	166.1	116.7	156.9	112.0	172.2	119.0	187.3	122.2	199.2	119.9	180.4	115.5	172.9	123.3	171.7	141.4	172.4	122.9	190.3	121.8	176.3	113.3	158.5	113.9	177.1
التعليم	130.3	166.0	132.0	166.3	211.2	285.1	156.1	193.1	214.0	257.3	201.5	268.0	222.3	257.6	185.2	218.1	158.9	203.2	175.7	213.7	239.2	268.9	236.8	280.6	207.9	206.4
المطاعم والفنادق	117.5	165.4	110.4	157.2	112.8	142.1	108.3	136.1	113.8	197.8	106.4	160.1	112.7	141.1	143.1	196.8	113.8	147.3	105.5	163.0	106.9	191.4	105.7	139.7	108.3	141.1
السلع والخدمات المتنوعة	113.7	143.4	112.9	136.3	106.3	132.8	114.1	126.7	105.5	162.3	113.8	134.1	114.4	135.4	115.0	149.1	125.0	143.4	112.0	142.3	119.6	148.3	107.8	122.6	109.4	125.7
الـرقـــم العـــام	109.0	138.4	110.6	145.6	111.8	136.8	109.2	139.2	109.0	147.8	112.2	147.8	113.4	148.1	115.0	149.5	109.0	139.4	110.1	147.6	112.6	154.9	110.6	140.5	109.9	125.2

البيان	الجيزة		بنى سويف		الفيوم		المنيا		اسيوط		سوهاج		قنا		اسوان		الأقصر		البحر الاحمر		الوادى الجديد		مطروح		شمال سيناء		جنوب سيناء	
	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022	2020	2022
الطعـام والمشـروبات	99.8	141.1	99.4	149.6	98.7	144.0	102.1	138.5	99.9	148.6	102.8	144.0	98.5	156.3	102.6	157.1	100.6	151.9	100.3	139.5	101.7	155.2	98.4	150.8	100.0	147.9	97.5	155.9
المشروبات الكحولية والدخان	112.9	133.2	108.7	131.7	113.3	121.4	110.9	123.8	117.3	142.8	111.5	132.6	109.0	137.7	115.6	138.2	111.7	149.0	113.6	142.6	116.4	175.8	120.2	135.6	0.0	0.0	109.9	130.0
المـلابـــس والأحـــذية	104.1	130.7	100.1	116.4	109.9	138.0	105.8	123.3	107.3	117.5	104.0	107.7	104.4	120.0	105.5	128.5	110.6	119.6	109.7	138.6	111.1	134.4	109.1	151.1	111.5	139.4	110.8	119.1
المسكن والمياه والكهرباء والغاز و الوقود	110.2	128.9	118.1	131.5	117.2	135.9	126.2	144.2	111.4	121.2	106.7	116.0	111.0	123.5	121.5	133.2	110.7	130.4	120.2	125.5	111.4	123.2	105.6	124.5	111.7	121.7	112.5	115.5
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	102.8	137.8	103.2	140.5	109.1	142.8	109.6	129.2	106.3	128.8	102.7	115.6	102.2	134.4	101.5	127.0	104.3	122.8	98.8	138.0	106.5	124.7	109.4	138.4	110.3	133.4	119.3	173.2
الرعاية الصحية	120.0	143.4	115.5	135.2	114.5	152.2	113.8	128.3	114.3	130.1	112.2	122.2	117.5	133.1	116.9	130.7	116.8	139.0	116.1	134.2	111.2	150.4	110.7	181.5	121.0	133.9	118.0	134.3
النقل والمواصلات	124.8	151.7	115.3	142.3	122.8	160.1	114.4	133.6	133.7	151.1	123.2	139.6	117.8	143.7	127.8	137.7	115.9	149.6	103.3	139.7	112.4	138.7	107.6	123.8	122.3	137.0	125.9	155.3
الإتصالات السلكية واللاسلكية	103.7	107.4	103.2	103.7	102.1	105.3	103.1	104.9	102.1	102.9	103.2	103.5	103.4	103.9	101.3	105.7	102.2	102.3	103.3	103.4	101.2	101.6	101.7	102.2	102.5	102.8	103.8	104.8
الثقافة والترفيه	117.7	178.1	114.6	172.3	111.8	160.8	108.0	150.4	119.2	160.0	112.6	197.0	112.6	166.6	114.0	158.5	110.4	204.0	111.4	164.0	105.1	267.0	119.8	176.8	129.0	220.4	139.0	252.8
التعليم	135.1	178.9	200.0	238.0	179.7	241.8	209.2	240.7	183.6	242.9	164.5	199.8	260.9	303.4	176.8	207.5	244.7	290.3	175.8	201.8	279.9	341.3	163.2	281.5	182.2	193.1	195.7	252.9
المطاعم والفنادق	122.6	141.4	94.5	113.8	118.7	166.3	107.0	117.1	109.1	147.2	106.9	121.0	110.1	146.5	118.6	164.5	120.7	171.8	113.5	145.3	105.1	163.4	114.5	169.6	118.0	183.2	137.3	204.4
السلع والخدمات المتنوعة	113.7	141.7	111.1	133.2	123.2	162.2	122.9	143.8	117.7	137.5	114.2	133.7	110.7	131.1	129.9	154.8	109.0	123.8	118.1	135.1	106.2	136.7	126.0	138.3	110.7	129.0	112.3	143.7
الـرقـــم العـــام	109.5	143.5	110.3	141.8	111.5	147.7	113.5	137.7	111.1	140.4	107.3	132.6	109.6	143.4	112.9	144.6	108.5	144.8	110.9	138.0	111.4	148.8	107.2	146.2	106.5	140.7	112.3	147.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة أسعار المستهلكين، أعداد مختلفة (٢٠٢٠–٢٠٢٢).

ملحق رقم (٥)

معدل التغير فى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات الرئيسية على مستوى المحافظات خلال الفترة من (يناير ٢٠٢٠ – يناير ٢٠٢٣)

	القاهـرة	الاسكندرية	بورسعيد	السويس	دمياط	الدقهلية	الشرقية	القليوبية	كفر الشيخ	الغربية	المنوفية	البحيرة	الاسماعيلية	الجيزة	بنى سويف	الفيوم	المنيا	اسيوط	سوهاج	قنا	اسوان	الاقصر	البحر الاحمر	الوادى الجديد	مطروح	شمال سيناء	جنوب سيناء
الطعـام والمشـروبات	47.2	53.4	45.2	46.4	54.4	37.3	35.1	34.4	36.8	35.0	37.4	31.8	12.3	23.7	22.2	24.5	17.5	20.8	19.1	23.5	21.9	25.1	28.1	34.5	34.8	47.8	59.9
المشروبات الكحولية والدخان	20.3	24.8	14.2	15.7	20.0	19.8	13.0	12.9	12.7	15.4	11.4	8.9	36.4	29.2	33.5	31.4	26.3	32.8	28.6	37.0	34.7	33.8	20.3	33.8	11.3	0.0	18.3
المـلابـــس والأحـذية	26.8	21.9	5.4	14.6	27.7	3.5	19.3	25.8	13.1	9.7	17.5	6.9	16.1	15.2	17.4	6.6	10.4	17.9	15.9	20.8	16.3	25.1	20.9	17.3	27.8	25.0	7.5
المسكن والمياه والكهرباء والغاز و الوقود	7.4	21.4	5.3	7.1	6.3	10.7	9.8	8.5	7.2	11.7	14.3	9.7	20.5	20.3	14.0	20.3	14.2	8.7	3.4	12.9	17.9	7.5	4.2	9.6	15.2	8.9	2.6
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	34.8	19.8	18.7	27.3	44.1	20.5	26.5	24.5	15.2	22.4	26.8	13.3	16.0	14.5	10.2	13.7	12.4	8.1	8.0	10.1	8.8	15.1	28.4	14.6	20.9	20.9	45.1
الرعاية الصحية	17.1	14.2	13.8	12.8	23.4	10.6	9.7	16.2	10.0	18.8	16.2	16.3	13.5	25.4	26.5	23.6	15.1	17.4	11.1	24.0	20.1	15.1	13.5	26.1	39.0	10.7	13.9
النقل والمواصلات	21.1	23.0	10.1	41.9	30.2	11.5	22.0	10.8	11.1	32.1	16.6	20.6	13.3	16.3	14.6	24.7	11.3	12.2	8.2	11.7	10.5	16.0	26.1	19.0	13.0	12.0	23.3
الإتصالات السلكية واللاسلكية	1.2	1.2	0.7	0.4	2.3	0.9	1.4	0.9	0.5	1.4	0.8	1.1	19.7	17.7	19.0	23.3	14.4	11.5	11.7	18.1	7.2	22.5	0.1	0.4	0.4	0.3	1.0
الثقافة والترفيه	39.5	34.5	53.8	57.4	63.0	30.3	33.2	28.2	18.0	35.4	30.9	28.5	0.3	3.4	0.5	3.0	1.7	0.7	0.2	0.5	4.1	0.1	32.1	60.7	32.3	70.8	81.9
التعليم	27.4	26.0	35.0	23.7	20.2	25.8	13.7	15.1	21.8	17.8	11.0	15.6	35.7	33.9	33.5	30.5	28.2	25.5	42.8	32.4	28.0	45.9	12.9	18.0	42.0	6.0	29.2
المطاعم والفنادق	40.8	42.4	26.0	25.6	73.9	27.2	20.1	27.3	22.7	35.3	44.2	24.3	-0.7	24.5	16.0	25.7	13.1	24.4	17.6	14.0	14.8	15.7	21.9	35.7	32.5	55.2	48.8
السلع والخدمات المتنوعة	26.1	20.7	24.9	11.0	53.8	12.5	15.5	22.8	12.8	21.3	19.3	12.1	23.2	13.3	17.0	28.6	8.6	25.9	11.6	24.8	27.9	29.7	12.6	22.3	8.9	16.6	27.9
الـرقـــم العـــام	26.9	31.6	22.4	27.5	35.6	24.1	23.5	23.1	21.8	25.4	27.3	21.2	13.0	19.8	16.6	24.1	14.5	14.3	14.6	15.5	16.1	12.0	19.6	25.1	26.6	32.1	31.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق.

ملحق رقم (٦)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات الرئيسية على مستوى الجمهورية خلال الفترة من (يناير ٢٠٢٠– يناير ٢٠٢٣)

الاقسام والمجموعات الرئيسية للسلع والخدمات	حضر الجمهورية			ريف الجمهورية			اجمالى الجمهورية		
	2020	2022	معدل التغير	2020	2022	معدل التغير	2020	2022	معدل التغير
الـرقـــم العـــام	110.6	142.1	28.5	110.7	145.1	31.1	110.6	143.6	29.8
الطعـام والمشـروبات	100.3	149.2	48.8	98.0	150.2	53.3	99.0	149.7	51.1
المشروبات الكحولية والدخان	100.3	134.0	33.7	97.8	131.9	34.9	98.9	132.9	34.4
المـلابـس والأحـذية	99.6	128.0	28.5	92.4	127.9	38.4	95.6	128.0	34.0
المسكن والمياه والكهرباء والغاز و الوقود	94.5	121.3	28.4	91.3	129.3	41.6	92.8	124.9	34.6
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	100.0	137.9	37.9	97.8	130.6	33.6	98.8	134.1	35.7
الرعاية الصحية	101.4	134.8	33.0	98.8	139.1	40.8	100.2	137.0	36.8
النقل والمواصلات	105.7	149.3	41.2	107.0	143.8	34.4	106.5	146.8	37.9
الإتصالات السلكية واللاسلكية	110.9	105.9	-4.5	104.2	103.8	-0.3	107.3	105.1	-2.0
الثقافة والترفيه	107.1	168.1	57.0	107.9	172.5	59.9	107.5	170.2	58.3
التعليم	95.0	189.5	99.4	93.1	248.8	167.2	93.9	211.5	125.3
المطاعم والفنادق	92.1	160.9	74.6	92.1	162.9	77.0	92.1	157.6	71.1
السلع والخدمات المتنوعة	101.2	138.8	37.2	103.1	144.5	40.1	102.1	141.8	38.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة أسعار المستهلكين، أعداد مختلفة (٢٠٢٠–٢٠٢٢)، بتصرف.

ملحق رقم (٧)

معدل التغير فى بعض السلع الرئيسية على مستوى حضر وريف الجمهورية خلال الفترة من (يناير ٢٠٢٠- يناير ٢٠٢٣)

السلع المختارة	حضر الجمهورية			ريف الجمهورية			إجمالى الجمهورية		
	2020	2023	معدل التغير	2020	2023	معدل التغير	2020	2023	معدل التغير
الأرز	83.7	144.5	72.6	73.9	164.6	122.6	77.7	156.9	101.9
الخبز البلدى	108.8	120.9	11.1	119.5	126.0	5.5	113.5	123.1	8.5
المكرونه	109.4	199.8	82.6	107.7	215.1	99.6	108.6	207.3	90.9
دقيق قمح	105.0	225.5	114.8	104.1	214.1	105.8	104.3	216.6	107.8
لحوم طازجة	99.9	136.4	36.6	101.3	146.3	44.5	100.5	141.3	40.5
الدواجن	85.4	150.0	75.6	82.5	146.9	78.0	83.6	148.1	77.1
اسماك طازجة	98.8	142.8	44.6	96.5	148.0	53.3	97.6	145.5	49.1
لبن حليب كامل الدسم	105.1	148.6	41.4	106.1	148.3	39.7	105.6	148.4	40.6
الجبن	103.2	172.1	66.7	102.7	162.7	58.4	103.0	167.7	62.8
البيض	91.6	187.4	104.6	87.0	191.6	120.3	89.1	189.7	112.8
زبدة بلدي	108.9	149.2	37.0	106.1	146.8	38.4	106.6	147.3	38.2
زيت الطعام حر	99.8	191.9	92.3	100.6	182.7	81.7	100.1	188.5	88.3
طماطم	147.6	122.5	-17.0	146.6	124.7	-14.9	147.0	123.8	-15.8
بصل	108.0	110.2	2.0	121.1	105.7	-12.8	115.1	107.8	-6.3
فول صحيح	116.3	164.9	41.8	115.6	166.2	43.7	115.8	165.8	43.1
عدس بجبه	99.4	190.0	91.2	97.8	184.8	88.9	98.9	188.4	90.5
بطاطس	57.5	136.8	138.0	52.7	129.1	144.9	54.7	132.4	141.8
سكر (حـــر)	95.0	170.1	79.0	95.3	163.9	71.9	95.2	167.4	75.9
البن	100.4	133.1	32.5	99.6	137.4	38.0	100.2	134.5	34.3
الشاى	99.9	141.2	41.3	102.9	148.4	44.2	101.6	145.2	43.0
المياه الغازية	105.2	135.2	28.5	106.8	136.9	28.2	105.9	135.9	28.3
سجائر محلية	113.4	134.1	18.3	113.1	131.3	16.1	113.2	132.7	17.2
الكهرباء	141.0	160.2	13.6	140.6	159.6	13.5	140.8	159.9	13.6
الغاز الطبيعى والبوتوجاز	125.5	138.9	10.7	126.0	143.8	14.1	125.9	142.1	12.9
الثلاجات وأجهزة التبريد	95.9	133.4	39.1	97.9	130.6	33.4	97.2	131.6	35.4
مواد النظافة المنزلية	104.3	136.2	30.6	101.4	127.9	26.1	102.8	132.1	28.4
وقود السيارات	111.6	140.3	25.8	111.6	140.3	25.7	111.6	140.3	25.8
جرائد ومجلات	110.7	110.7	0.0	110.7	110.7	0.0	110.7	110.7	0.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة أسعار المستهلكين، أعداد مختلفة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
١	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧	د. محمد حسن فج النور	.....
٢				
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨		
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨		
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨		
٦	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨		
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨	د. الفونس عزيز	د. مزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton economy,	يونيو ١٩٧٩		
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩	د. مزى ذكي	.....
١٠	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير ١٩٨٠	د. على نصار	.....
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠	د. محرم الحداد	.....
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠	أ. عبد اللطيف حافظ،	د. أحمد الشرقاوي وأخرون
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠	د. فونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وأخرون
١٤	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وأخرون

١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
١٦	الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١	د. رمزي ذكي	.....
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وأخرون
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو ١٩٨١	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وأخرون
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١	د. فونس عزيز	د. سيد دحية وأخرون
٢٠	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين خير الله وأخرون
٢١	التنمية الزراعية في مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وأخرين
٢٣	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر ١٩٨٥	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	أ.د بركات أحمد الفرا، أ.د عبد العزيز إبراهيم
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحى صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وآخرون
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون
٢٨	الإنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر ١٩٨٥	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي

				وآخرون
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر ١٩٨٥	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
٣١	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥	د. الفونس عزيز قديس	.....
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦	د.علا سليمان الحكيم	.....
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر ١٩٨٦	د. عماد الشرقاوي امين	د. راجيه عابدين
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦		.....
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس ١٩٨٨	د. هدى محمد صالح	.....
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، د.حامد إبراهيم وأخرون
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨	د. احمد حسن ابراهيم	.....
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وأخرون
٤١	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات	أكتوبر ١٩٨٨	د. على ابراهيم	.....

	تنميته		عرابي	
٤٢	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨	د. محمد سمير مصطفى	.....
٤٣	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر ١٩٨٨	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وأخرون
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨	د. ثروت محمد على	.....
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩	د. سيد حسين احمد	.....
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر	فبراير ١٩٨٩	د. احمد حسن ابراهيم	.....
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر ١٩٨٩	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
٤٨	دراسة تحليلية لأثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير ١٩٩٠	د. سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
٥٠	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠	د. احمد برانية	.....
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠	د. السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وأخرون
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر ١٩٩٠	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حامد إبراهيم وأخرون
٥٣	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر ١٩٩٠	د. راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون
٥٤	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وأخرون
٥٥	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل	أكتوبر ١٩٩٠	د. محمد سمير	د. عبد الرحيم مبارك هاشم،

	محددات الأراضي والمياه والطاقة		مصطفى	د. صلاح اسماعيل
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر ١٩٩٠	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وأخرون
٥٧	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر ١٩٩٠	د. رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر ١٩٩٠	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وأخرون
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠	د. السيد عبد المعبود ناصف	.....
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠	د. محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١	د. مجدي محمد خليفه	.....
٦٢	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	يناير ١٩٩١	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
٦٣	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	أبريل ١٩٩١	د. سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١	د. صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	أكتوبر ١٩٩١	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وأخرون
٦٦	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعـــة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
٦٦	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون

٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	ديسمبر ١٩٩١	د. سعد حافظ	د. على نصار
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١	د. اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وأخرون
٦٩	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢	د. راجيه عابدين خير الله	.....
٧٠	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	يناير ١٩٩٢	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصري	يناير ١٩٩٢	د. مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوى محمد مرسي، د. مجدي محمد خليفة وأخرون
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	مايو ١٩٩٢	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وأخرون
٧٣	خبرات التنمية في الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو ١٩٩٢	د. ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢	د. فتحى الحسيني خليل	.....
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢	د.عثمان محمد عثمان	د. رافت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وأخرون
٧٦	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	سبتمبر ١٩٩٢	د. السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبد السلام
٧٧	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
٧٩	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	مايو ١٩٩٣	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وأخرون
٨٠	تقويم التعليم الأساسي في مصر	مايو ١٩٩٣	د. محمد عبد	د. سالم عبد العزيز محمود،

			العزيز	د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو ١٩٩٣	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وأخرون
٨٢	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	نوفمبر ١٩٩٣	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وأخرون
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣	د. سعد طه علام	
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣	د. محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر وأخرون، د. عبد القادر محمد دياب
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وأخرون
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي" المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ في مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤	د. وفاء احمد عبد الله	.....
٨٨	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان وأخرون، د. أحمد حسن إبراهيم
٩٠	واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤	د. محمد عبد العزيز عيد	.....
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤	د. عبد القادر دياب	.....
٩٢	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة	ديسمبر ١٩٩٤	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق،

	التحرير الاقتصادي			د. نجوان سعد الدين وأخرون
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير ١٩٩٥	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وأخرون
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وأخرون
٩٥	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل ١٩٩٥	د. محمود عبد الحى صلاح	.....
٩٦	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية ١٩٩٥	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وأخرون
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥	د. إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦	د. فتحي الحسيني خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد الخلوي وأخرون
٩٩	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير ١٩٩٦	د. سعد طه علام	د. محمود مــرعى، د. منى الدسوقي
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وأخرون
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦		
١٠٢	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦	د. محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
١٠٤	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وأخرون

١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وأخرون
١٠٧	الأبعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر ١٩٩٦	د. راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
١٠٨	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس ١٩٩٧	د. محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
١٠٩	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس ١٩٩٧	د. ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وأخرون
١١٠	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وأخرون
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	فبراير ١٩٩٨	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
١١٣	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وأخرون
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨	د. وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وأخرون
١١٧	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨	د. ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وأخرون
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨	د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون

١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر ١٩٩٨	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وأخرون
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	ديسمبر ١٩٩٨	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
١٢١	حولت إلى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨	د. ايمان احمد الشربيني	.....
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage for Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨	د. عبد الله الداعوشى	د. أماني عمر، د. سمير ناصر وأخرون
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى في مصر	ديسمبر ١٩٩٨	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وأخرون
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر١٩٩٨	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩	د. سيد محمد عبد المقصود	.....
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩	د. سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفي وأخرون
١٢٧	إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر ١٩٩٩	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وأخرون
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير ٢٠٠٠	د. ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وأخرون
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
١٣١	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير ٢٠٠٠	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل-د. زينات محمد طبالة وأخرون
١٣٢	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون

١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
١٣٤	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو ٢٠٠٠	د. نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وأخرون
١٣٥	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وأخرون
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١	د. احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
١٣٨	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير ٢٠٠١	د. نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. عزة الفندري وأخرون
١٣٩	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وأخرون
١٤٠	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير ٢٠٠١	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وأخرون
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١	د. محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وأخرون
١٤٦	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وأخرون

١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢	د. عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢	د. محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي" الجزء الأول" خلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢	د. محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢	د. وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وأخرون
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢	د. سهير ابو العينين	.....
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	يوليو ٢٠٠٢	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وأخرون
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو ٢٠٠٢	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وأخرون
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقاً لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وأخرون
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وأخرون
١٥٧	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وأخرون
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو ٢٠٠٢	د. السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وأخرون
١٥٩	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو ٢٠٠٢	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان

				وأخرون
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢	د. محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢	د. سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وأخرون
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣	د. سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق "مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو ٢٠٠٣	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وأخرون
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية"	يوليو ٢٠٠٣	د. محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وأخرون
١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وأخرون
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو ٢٠٠٣	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وأخرون
١٦٨	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر "دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣	د. فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. اجلال راتب وأخرون
١٧١	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣	د. هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من	يوليو ٢٠٠٣	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون

	رمضان"			
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى	يوليو ٢٠٠٣	د. عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وأخرون
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣	د. مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وأخرون
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو ٢٠٠٤	د. محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وأخرون
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو ٢٠٠٤	د. نفيسة ابو السعود	د. خالد محمد فهمي، د. حنان رجائي وأخرون
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو ٢٠٠٤	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وأخرون
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وأخرون
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو ٢٠٠٤	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤	د. محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وأخرون
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د. زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د. محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وأخرون
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير ٢٠٠٥	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. فادية عبد السلام وأخرون
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. فادية عبد السلام وأخرون
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة	يناير ٢٠٠٥	د. محرم الحداد	.....

	تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"			
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس٢٠٠٥	د. لطف الله امام صالح	.....
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦	د. عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وأخرون
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦	د. علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
١٨٩	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦	د. محمود عبد الحى	د. زينات طبالة د. سمير رمضان وأخرون
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦	د. فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وآخرون
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي د. عزة يحيي وأخرون
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. حنان رجائي وأخرون
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦	د. عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة د. محمد الكفراوي وأخرون
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧	د. سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي د. فادية عبد السلام وأخرون
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧	د. محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمر وأخرون
١٩٨	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام

		٢٠٠٧		د. نبيل الشيمي وأخرون
١٩٩	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وأخرون
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس ٢٠٠٧	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر د. محمد مرعي وأخرون
٢٠١	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس٢٠٠٧	د. فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا سليمان الحكيم وأخرون
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس٢٠٠٧	د. راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول د. نجوان سعد الدين وأخرون
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وأخرون
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام د. عبد السلام محمد السيد وأخرون
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨	د. ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي د. أحمد سليمان وأخرون
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وأخرون
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨	د. فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وأخرون
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وأخرون
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفندري وأخرون
٢١١	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا	نوفمبر ٢٠٠٨	د. فاديه عبد	د. محمد عبد الشفيع

	والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة		السلام	د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وأخرون
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام د. مني توفيق يوسف وأخرون
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس ٢٠٠٩	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وأخرون
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وأخرون
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير ٢٠١٠	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري د. زينات محمد طلبة وأخرون
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وأخرون
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري "من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ – ٢٠٣٢	يوليه ٢٠١٠	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج د. منى توفيق
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠	د. دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وأخرون
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه ٢٠١٠	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وأخرون
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر ٢٠١٠	د. خضر عبد	د. على عبد الـــــرازق جلبى

			العظيم ابو قوره	د. زينات محمد طبـــالة وأخرون
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر ٢٠١٠	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وأخرون
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سهير أبو العنين وأخرون
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	يناير ٢٠١١	د. نفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وأخرون
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس ٢٠١١	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وأخرون
٢٢٩	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس ٢٠١١	د. مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق د. مني عبد العال الرزاق وأخرون
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١	د. اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيع عيسي وأخرون
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه ٢٠١٢	د. ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه ٢٠١٢	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نفيين كمال وأخرون
٢٣٣	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس ٢٠١٢	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار د. زينات طبالة وأخرون
٢٣٤	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه ٢٠١٢	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة د. لطف الله إمام صالح
٢٣٥	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه ٢٠١٢	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وأخرون
٢٣٦	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه ٢٠١٢	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وأخرون
٢٣٧	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه ٢٠١٢	د. نفيسة سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية

				وأخرون
٢٣٨	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه ٢٠١٢	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
٢٣٩	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. سيد دياب وأخرون
٢٤٠	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر ٢٠١٢	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وأخرون
٢٤١	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د. وفاء احمد عبد الله	
٢٤٢	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر ٢٠١٢	د. مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة د. عزت زيان وأخرون
٢٤٣	تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر ٢٠١٣	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. محمد عبد الشفيع وأخرون
٢٤٤	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصـرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر ٢٠١٣	د. فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وأخرون
٢٤٥	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر ٢٠١٣	د. محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
٢٤٦	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر ٢٠١٣	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٤٧	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر ٢٠١٣	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وأخرون
٢٤٨	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر ٢٠١٣	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وأخرون
٢٤٩	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر ٢٠١٣	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين د. إيمان احمد الشربيني وأخرون
٢٥٠	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر ٢٠١٣	د. ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق
٢٥١	الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة	فبراير ٢٠١٤	د. حسام الدين	د. محمد سمير مصطفى،

			نجاتي	د. نفيسة أبو السعود وأخرون
٢٥٢	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير ٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب	
٢٥٣	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر ٢٠١٤	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وأخرون
٢٥٤	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجا"	ديسمبر ٢٠١٤	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة– د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٥٥	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر ٢٠١٤	د. منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار د. أحمد فرحات وأخرون
٢٥٦	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١	يناير ٢٠١٥	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وأخرون
٢٥٧	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	ابريل ٢٠١٥	د. محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وأخرون
٢٥٨	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومي"	مايو ٢٠١٥	د. ايمان احمد الشربيني	
٢٥٩	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر	يوليو ٢٠١٥	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٦٠	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس ٢٠١٥	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى محمد مرسي وأخرون
٢٦١	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	أكتوبر ٢٠١٥	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين د. نفيسة أبو السعود وأخرون
٢٦٢	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر ٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون

٢٦٣	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل ٢٠١٦	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وأخرون
٢٦٤	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	إبريل ٢٠١٦	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٦٥	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة– (٢٠١٦ – ٢٠٣٠)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وأخرون
٢٦٦	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو ٢٠١٦	د. حسن صالح	د. إجلال راتب د. فادية عبد السلام وأخرون
٢٦٧	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
٢٦٨	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة ٢٠١٥/ ٢٠٣٠	يوليو ٢٠١٦	د. ماجد خشبة	د. على نصار د. هدى النمر وأخرون
٢٦٩	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو ٢٠١٦	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا
٢٧٠	آليات التنمية الإقليمية المتوازنة	أغسطس٢٠١٦	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وأخرون
٢٧١	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس٢٠١٦	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وأخرون
٢٧٢	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	أغسطس٢٠١٦	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وأخرون
٢٧٣	اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس٢٠١٦	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٧٤	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات	سبتمبر٢٠١٦	د. أمل زكريا	د. هدى صالح النمر

	والفرص وامكانيات التحسين)			د. هبة صالح مغيب وأخرون
٢٧٥	الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	أكتوبر ٢٠١٦	د. إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبى وأخرون
٢٧٦	الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	يوليو ٢٠١٧	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وأخرون
٢٧٧	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	يوليو ٢٠١٧	د. علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٧٨	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو ٢٠١٧	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وأخرون
٢٧٩	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	أغسطس ٢٠١٧	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٨٠	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	أغسطس ٢٠١٧	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة – د. محرم صالح الحداد وأخرون
٢٨١	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	سبتمبر ٢٠١٧	د. حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وأخرون
٢٨٢	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	سبتمبر ٢٠١٧	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية د. بركات الفرا وأخرون
٢٨٣	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر ٢٠١٧	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام
٢٨٤	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	أكتوبر ٢٠١٧	د. حسام نجاتى	د. سحر البهائي د. حنان رجائي وأخرون
٢٨٥	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر ٢٠١٧	د إيمان أحمد الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى د. محمد نصر فريد وأخرون
٢٨٦	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	ديسمبر ٢٠١٧	د. محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل د. محمد عبد الشفيع
٢٨٧	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر ٢٠١٧	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
٢٨٨	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع	يونيو ٢٠١٨	د هدى صالح	د. علاء الدين محمد زهران،

	الزراعة في مصر		النمر	د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٨٩	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو٢٠١٨	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وأخرون
٢٩٠	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو٢٠١٨	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن وأخرون
٢٩١	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	يوليو٢٠١٨	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار د. محمود عبد الحى صلاح وأخرون
٢٩٢	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو ٢٠١٨	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
٢٩٣	التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية	يوليو ٢٠١٨	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٩٤	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري ١٨–٣٥ سنة – دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس٢٠١٨	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٩٥	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	سبتمبر٢٠١٨	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوى بكري وأخرون
٢٩٦	لا مركزية الإدارة البيئية في مصر وسبل دعمها	سبتمبر٢٠١٨	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وأخرون
٢٩٧	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام ٢٠٠٣مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر٢٠١٨	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وأخرون
٢٩٨	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	أسبتمبر ٢٠١٨	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وأخرون
٢٩٩	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	أكتوبر ٢٠١٨	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع د. مجدى خليفة وأخرون
٣٠٠	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر ٢٠١٨	د. إيمان الشربينى	د. زلفى شلبى د. محمد حسن توفيق وأخرون
٣٠١	دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر – بالتطبيق	فبراير٢٠١٩	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وأخرون

	على محافظة دمياط			
٣٠٢	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو ٢٠١٩	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلى د. زينب محمد نبيل الصادى وأخرون
٣٠٣	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	يوليو ٢٠١٩	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. سهير أبو العيين ، د. أحمد ناصر وأخرون
٣٠٤	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو ٢٠١٩	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وأخرون
٣٠٥	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس٢٠١٩	د. محرم الحداد	
٣٠٦	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس٢٠١٩	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
٣٠٧	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ – حالة مصر	أغسطس٢٠١٩	د. عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وأخرون
٣٠٨	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر ٢٠١٩	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وأخرون
٣٠٩	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال ٢٠٠٦-٢٠١٧	سبتمبر ٢٠١٩	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وأخرون
٣١٠	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر ٢٠١٩	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وأخرون
٣١١	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس ٢٠٢٠	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمد الفرا وأخرون
٣١٢	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠	مارس ٢٠٢٠	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات واخرون
٣١٣	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو ٢٠٢٠	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د دسوقى عبد الجليل أ.د عزة عمر الفندرى واخرون
٣١٤	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو ٢٠٢٠	أ.د. نفيسة سيد أبوالسعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي أبو طالب واخرون

٣١٥	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI – وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو ٢٠٢٠	أ.د. محمد ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د امانى الريس واخرون
٣١٦	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو ٢٠٢٠	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبى واخرون
٣١٧	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو ٢٠٢٠	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازى الجزار واخرون
٣١٨	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو ٢٠٢٠	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام واخرون
٣١٩	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو ٢٠٢٠	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيع واخرون
٣٢٠	المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو ٢٠٢٠	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى واخرون
٣٢١	الشراكة بين القطاعين العام والخاص– التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس ٢٠٢٠	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنيين د. أحمد رشاد واخرون
٣٢٢	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس ٢٠٢١	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبى واخرون
٣٢٣	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)	أغسطس ٢٠٢١	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازى الجزار د. عبد السلام محمد واخرون
٣٢٤	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي – الإمكانات والتحديات)	أغسطس ٢٠٢١	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى واخرون
٣٢٥	ثقافة التنمية في مصر – محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس ٢٠٢١	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة واخرون
٣٢٦	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيبرانى ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس ٢٠٢١	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أمانى الريس واخرون
٣٢٧	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد واخرون

٣٢٨	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع د. بسمة الحداد واخرون
٣٢٩	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى واخرون
٣٣٠	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا واخرون
٣٣١	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد واخرون
٣٣٢	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. دسوقى عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة واخرون
٣٣٣	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو ٢٠٢٢	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال واخرون
٣٣٤	التوجه التصديرى للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. هدى النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد واخرون
٣٣٥	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو ٢٠٢٢	د. حجازى الجزار	د. وفاء مصلحى د. سحر عبود واخرون
٣٣٦	الإنفاق الصحى في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. عزة الفندرى	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
٣٣٧	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. بسمة الحداد	ا.د. فادية عبد السلام واخرون
٣٣٨	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلّي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازى الجزار واخرون
٣٣٩	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. حنان رجائى	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين واخرون
٣٤٠	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى واخرون
٣٤١	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم واخرون
٣٤٢	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم	يوليو ٢٠٢٢	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أمانى الريس

	التنمية المستدامة في مصر			واخرون
٣٤٣	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	يونيو ٢٠٢٣	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. سعد زكى نصار، وأخرون
٣٤٤	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	يوليو ٢٠٢٣	أ.د. هدى النمر	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
٣٤٥	حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة	إبريل ٢٠٢٣	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
٣٤٦	قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر	يوليو ٢٠٢٣	أ.د. زينات طبالة	د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفندرى وآخرون
٣٤٧	تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية	يوليو ٢٠٢٣	أ.د. محمود عبد الحى	أ.د. سحر البهائى، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Cost-of-living estimate

In the light of international and local developments

No. (347) – July 2023